جامعة وهران 2- محمد بن أحمد-

كلية العلوم الاجتماعية

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

المواطنة و مسألة « الأقليات الدينية » .

دراسة سوسيو- سياسية لواقع الطائفةالبروتستنتينية بالجزائر.

إعداد :

مداني فواتيح صافية

إشراف :

د.بوزيدي الهواري

اللقب و الاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د/بوشيخاوي اسمهان مباركة	أستاذة التعليم العالي	جامعة وهران 02	رئيسا
د/ بوزيدي الهواري	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 02	مشرفا و مقررا
أ.د/ سعيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د/ مكحلي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د / بن طرمول عبد العزيز	أستاذة محاضر أ	جامعة وهران 02	مناقشا
د / بولخراص كريمة	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 01	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

جامعة وهران 2- محمد بن أحمد-

كلية العلوم الاجتماعية

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

في علم الاجتماع السياسي

المواطنة و مسألة « الأقليات الدينية » .

دراسة سوسيو- سياسية لواقع الطائفةالبروتستنتينية بالجزائر .

إعداد :

مداني فواتيح صافية

إشراف :

د.بوزيدي الهواري

اللقب و الاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د/بوشيخاوي اسمهان مباركة	أستاذة التعليم العالي	جامعة وهران 02	رئيسا
د/ بوزيدي الهواري	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 02	مشرفا و مقررا
أ.د/ سعيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د/ مكحلي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د / بن طرمول عبد العزيز	أستاذة محاضر أ	جامعة وهران 02	مناقشا
د / بولخراص كريمة	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 01	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

«...اذا اعتبرنا أن من حق الناس أن تعبر عن خصوصيتها اللغوية و الثقافية بل ، و العرقية بما لا يتعارض مع أمن المجتمع ، و لا قيمه و تقاليده ، و في اطار المرجعية العليا للمجتمع ليس بمعنى التطابق معها ، و لكن بمعنى عدم ضرب الأسس التي تقوم عليها ، فان ذلك و غيره يحل الكثير من المشكلات في العالم الاسلامي المعاصر.»

(محمد مورو ، الأقليات المشكلة و الحل .)

أتقدم بشكري و تقديري الى :

الأستاذ الفاضل بوزيدي الهواري الذي أشرف على تخريج هذا العمل .

السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لهذه الأطروحة ، الذين تفضلوا بقراءتها و تقيمها

كل باسمه و جميل وسمه .

الى أسرتي ... روحي التي تحي جسدي

و الى كل أعضاء الأسرة الجامعية أساتذة و طلبة ، أهدي عملي هذا ...

مقدمة عامة

مقدمة عامة

لطالما أعتبرت مسألة الأقليات الدينية في الجزائر مسألة جد ثانوية ضمن النقاشات القائمة في الأوساط السياسية ، الاعلامية و الثقافية ، ذلك أن الجزائر حافظت لمراحل متعاقبة من تاريخها على معالمها الدينية و تماسك نسيجها الاجتماعي ، مع كل المحاولات الاستعمارية المستمرة في اذكاء الطائفية بتشجيع و توسيع الحملات التنصيرية،بتقديم الاغراءات المادية و فرص التمتع بالجنسية الفرنسية التي يترتب عليا اخراج الجزائري المسلم (indegene) من قانون الأهالي و النظام الجزائي و البوليسي و المحاكم القمعية الى آفاق المواطنة الفرنسية .كل هذا و غيره من السياسات الاستعمارية القصرية منها و الطوعية على مدى 130 سنة لم تغير من التركيبة الدينية للمجتمع الجزائري،فالغالبية السائدة من أفراده ظلت مسلمة على «المذهب السني المالكي» الى جانب « المذهب الاباضي »*، المكونين الدينيين المتهادنين تاريخيا إلا في حالات عارضة**، يعزوها الخبراء الى عوامل مرتبطة في مجملها بضعف التنمية المحلية في منطقة مزاب «غرداية » ، فالاباضية جزء من المكون التاريخي و الثقافي و الديني للمجتمع الجزائري و

* الاباضية هي أحد المذاهب الإسلامية المنفصلة عن السنة والشيعة ، وقد تمت تسميته بهذا الاسم نسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي ، الذي عاش في زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ، وذلك بسبب بعض المواقف الكلامية و السياسية التي أشتهر بها ابن إباض وتميز بها . قد عرف التاريخ عدة أسماء أخرى لأتباع هذا المذهب الاباضي ،كالوهبية نسبة الى الإمام عبد الله بن وهب الراسبي إمام أهل النهر ، والقَعَدة لقعودهم عن استعراض المسلمين بالسيف كما فعلت الخوارج من الصفرية و الأزارقة.

** شهدت منطقة وادي ميزاب مواجهات عام 1975 ببني يزقن ، وفي عاصمة الولاية غرداية عام 1985 و القرارة عام 1989 ، ثم في عاصمة الولاية مرة أخرى في شهر رمضان 2004 ، و في 2008 بمدينة بريان ،كما وقعت مصادمات في شهر مارس 2009 و أسفرت عن سقوط عشرات الجرحى و القتلى ليتم بعدها توقيع اتفاقية بين أعيان المنطقة في 31 مارس للخروج بحل للازمة لكنها فشلت بعد أسبوعين مما تطلب تدخل قوات الأمن ، و في أبريل 2012 شهدت المنطقة مواجهات أخرى في قصر بني يزقن بسبب خلاف حول قطعة أرض سقط فيها جرحى في القرارة ،كما وقعت مواجهات دامية بين أبناء الميزاب و الشعابنة بمنطقة غرداية في نوفمبر 2013 على خلفية كرة قدم جمعت بين فريقين محليين ، وفي 07 جويلية 2015 اندلعت مواجهات مفاجئة امتدت الى يومين تطلبت تدخل الجيش .

هي مجموعة منصهرة اقتصاديا و اجتماعيا في الفضاء الاجتماعي العام . و لكن يبدو و بقراءة بسيطة للمشهد الديني الوطني في الآونة الأخيرة أن الجزائر كغيرها من دول المغرب العربي لم تحافظ على مناعتها ضد اختراق مجموعة من الأفكار و المعتقدات الدينية ، و أنماط التدين الوافدة اليها الشاذة عن الخصوصية الثقافة و الغريبة عن الدين الإسلامي و مذهب أهل السنة ، و التي أسفر عنها تشكل جماعات دينية بمواصفات و معطيات خاصة ، تزايد تدريجيا حجم أتباعها في «الغرف المغلقة» ، الى أن شكلت اليوم طوائف دينية يستلزم أحيانا ضبط نشاطها الدينى و الدعوي التدخل الأمني المباشر، و مع غياب المعطيات الاحصائية الدقيقة و انغلاق هذه الطوائف على نفسها ، وجد النظام السياسي نفسه ممثلا في وزارة الشؤون الدينية المسير التقليدي للحقل الديني بالجزائر في مفترق الطرق ، فمن جهة الدساتير المتعاقبة تقر صراحة بحرية الضمير و الاعتقاد،آخرها ما تضمنه التعديل الدستوري لسنة 2016(لامساس بحُرمة حرّيّة الاعتقاد وحُرمة حرّيّة الرّأي، و حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون) [1]، و من جهة أخرى وجود مخاوف في التعاطي مع هذه الجماعات الدينية على غرار «الأحمدية »، « الشيعة» و «البروتستنتينية » التي لطالما اتهمت بالولاء للخارج الذي يقدم لها السند المادي و المعنوي ، و العمل على تشكيلها «كأقلية وطنية » من شئنها فرض ضغوطات استراتيجية و أمنية في وقت لاحق ، فهي حسب الرؤية الرسمية « صناعة مخبرية » ، تسعى لتوسيع نفوذ قوى أجنبية في الجزائر . و يبقى الرهان الكبير الذي يواجهه النظام السياسي الجزائري اليوم هو الحفاظ على خصائص المجتمع الجوهرية و مقوماته الثقافية التي تضمن أمنه الفكري و الروحي و استقراره المجتمعي في منأى عن الصراعات الطائفية و الانحراف النحلي ، و هو ما يضاف الى جملة الرهانات التقليدية المرتبطة

[1] الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 14، المادة 42 ،الصادر بتاريخ 27 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ 7مارس سنة 2016 .

بالحفاظ على الوحدة الترابية و الاستقرار الداخلي في خضم التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر على الصعيد الحدودي ، مع ما أفرزته الانتفاضات العربية في دول الجوار الشرقية (ليبيا وتونس) من تصاعد النشاط الارهابي ،تزايد الجماعات المسلحة و انتشار تجارة الأسلحة و التهريب عبر الحدود اضافة الى تنامي الاشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي خاصة مع الأزمة المالية الراهنة ، مما يستدعي استنفار الدولة لمؤسساتها و أطرها القانونية في مواجهة الهشاشات الأمنية على حدودها الجغرافية كما الفكرية .

- صياغة الاشكالية :

اضافة الى جملة التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي تشهدها الجزائر ، يمس الحقل الديني في السنوات القليلة الماضية مجموعة من التحولات ، تمثلت في بروز أنشطة دينية جديدة تدخل في إطار ممارسة الشعائر غير الإسلامية من قبل فئات جديدة من المسيحيين ، لا ينتسبون للكنائس التقليدية المرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية الرسمية ،تندرج هذه الفئات ضمن تيار الطائفة البروتستنتينية التي تمارس نشاط دعويا تبشيريا ينتهي بتسجيل منخرطين جدد، يتزايد عددهم بشكل مستمر بفضل تركيز جهودها التبشيرية حسب المعطيات التي كشفت عنها دراسة الماجستير*على الأشخاص الذين يعيشون بشكل عام في حالة نسبية من الحرمان على اختلاف أشكاله ، و من المهددين بالانحدار الاجتماعي مع انسداد فرص الترقية الاجتماعية لديهم ،كما أسست الطائفة خطابها التبشيري على التجاهل و الاقصاء الرسمي الذي تعامل به النظام السياسي مع الهوية الأمازيغية القبائلية منذ الاستقلال ، مع منح فرص للتعبير عن هذه الهوية داخل فضاء الكنيسة البروتستنتينية ، و هو ما جعلها في تقديرنا تسجل انتشارا واضح في منطقة القبائل مقارنة بمناطق أخرى من الوطن .

و في اطار تنظيم الممارسة الدينية لغير المسلمين ، و مع انتشار الكنائس البروتستنتينية**التي أخذت في مزاولت شعائرها الدينية بدون ترخيص قانوني مسبق ، حدد المشرع الجزائري صيغة قانونية لهذه الكنائس في اطار الجمعية ذات الطابع الديني في جويلية 2011 من خلال الاعتراف بـ «الفيدرالية الجزائرية للكنائس البروتستنتينية «EPA» كجمعية

*صافية ، مداني فواتيح ، التحول الديني الانجيلي : دراسة سوسيوسياسية لحالة المتحول الديني ذو الأصول القبائلية بمدينتي وهران و تيزي وزو ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة وهران ، 2013 – 2014 .

**للإشارة لا يعترف البروتستانت بقداسة الأماكن فكل مكان يحضره أتباع هو كنيسة التي تعبر عن الجماعة المؤمنة ، و بالتالي لا يشترط وجود كنائس بمعايير بناء تقليدية على شاكلة الكنائس الكاثوليكية ، فقد يحول بيت عادي الى كنيسة و بالتالي يصعب على الجهات الرسمية مراقبتها و ضبط نشاطها.

دينية و الذي ترتب عليه اخضاعها لقانون الجمعيات الصادر في شهر يناير 2012 ، مع العلم أن هذا الأخير لم يوضح معالم هذه الجمعيات الدينية من حيث شروط تأسيسها و مهامها و اجراءات ترخيصها*، و اكتفى بالإشارة في المادة 47 منه أن تأسيس هذه الجمعيات يخضع الى نظام خاص «مع مراعاة أحكام هذا القانون يخضع تأسيس الجمعيات الدينية الى نظام خاص.»[1] و تبعا للقانون العضوي للجمعيات(2012) تم تأطير التعامل الرسمي مع الطائفة البروتستنتينية في صيغة الجمعية «EPA» **و اعتبارها كممثل رسمي لأتباعها في الجزائر، مما يتيح للسلطات الرسمية امكانية الاحصاء و المتابعة النسبية . و بالتالي كل نشاط ديني جماعي يمارس خارج اطار الجمعية يعتبر مرفوض قانونيا ، مع وجود فراغ قانوني و صمت رسمي في تحديد شروط الاعتراف لأي جماعة دينية بوضعية الأقلية ، فالمفهوم في حد ذاته موصوم سياسيا ، اذ يعتبر مرادف للفتنة و انقسام داخل المجتمع الجزائري الذي ينظر اليه كمجتمع متجانس دينيا مقارنة بمجتمعات أخرى عرفت طوال تاريخها التنوع الديني و الطائفي، يحضرنا في هذا السياق ما صرح به وزير الشؤون الدينية (محمد عيسى) « ليس لدينا أقلية دينية من الجزائريين و غير الجزائريين و انما جالية ... نحن لسنا ضد أحد و لكن لا نريد من أحد أن يخرب علينا ديننا و وحدتنا .» ***

*يجدر بنا الاشارة هنا انه الى غاية بدايات 2018 لم يفرج عن القانون العضوي الخاص بالجمعيات ذات الطابع الديني .

[1] المرسوم التنفيدي رقم العدد 12- 06 ، الصادر بتاريخ 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 15يناير سنة 2012 ، المتضمن القانون الخاص للجمعيات العدد 02 المادة 47 .

**فيدرالية الكنائس البروتستنتينية الجزائرية « EPA » هي اتحاد عدد من الكنائس الاصلاحية المحلية ، تأسست في 1972 تضم الفيدرالية حوالي 25 / 27 كنيسة ترأسها (مصطفى كريم) ، و في 2016 ترأسها القس (نور الدين بوزيد) .

***وردهذا التصريح على قناة النهار بتاريخ 10.04. 2018 .

يغيب مفهوم الأقلية اذا في القاموس الاجتماعي و السياسي الجزائري ، لكن بالموازاة مع ذلك يتكفل النظام السياسي بضمان حرية الممارسة الشعائرية للمسيحيين البروتستانت الجزائريين مع حماية بعض حقوقهم المدنية التي يشتركون فيها مع غير المسلمين المتمتعون بالجنسية الجزائرية ، و هو ما جاء به قانون 2006 الخاص بتنظيم الشعائر الدينية لغير المسلمين [1]، هذا الأخير الذي سعى بشكل أساسي الى تحجيم النشاط التبشيري الواسع الذي تمارسه الكنيسة البروتستنتينية ، و الذي ترتب عليه زيادة أتباعها في الجزائر مع غياب الاحصائيات الدقيقة حول حجمهم ، و سواء كان هذا التزايد مرتبط باستراتيجيات الشباب للهجرة نحو الخارج ، أو تعبير عن دينامكية مسارات فردية ، أو مرتبط بعمل هيئات و منظمات خارجية تخدم مشروع تبشيري عالمي فهي في مجملها عوامل فاعلة شجعت وتشجع على التحول الديني إلى الطائفة البروتستنتيية في بلادنا .

بعد كل هذه المقدمات نجد أنفسنا أماما جماعة دينية متواجدة فعليا على الساحة الوطنية لا يمكننا اغفالها أو انكار انتشارها ، مما يضعنا محل بحث عن انعكاسات هذا التواجد حاليا و مستقبلا على الهوية الدينية الوطنية و التنمية بمختلف مستوياتها في الجزائر ، التي تعيش مسار استكمال بناء السلم المدني و المصالحة الوطنية بعد مرحلة من العنف و الإرهاب تم استخدام الدين الإسلامي فيها كأداة تحريضية . ضمن هذا السياق نجدنا كباحثين في علم الاجتماع السياسي أمام مسؤولية التطرق لبعض نقاط الظل التي تكتنف مسألة «تواجد الطائفة البروتستنتينة في الجزائر » و التي جرى حصرها في التساؤلات التالية :

– هل يساهم تواجد الطائفة البروتستنتينية بالجزائر في تعزيز قيم المواطنة ببعديها الانتمائي الوطني و القيمي (التسامح ، نبذ العنف و التعصب) لدى أتباعها ؟

[1] أمر رقم 06-03 المؤرخ في 29 محرم 1427 الموافق لـ 28 فبراير 2006، المحدد لشروط و قواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين ، العدد 2 .

– ما هي حدود و مستويات الاعتراف التي يطالب بها البروتستانت الجزائريين ؟

– هل يصل مستوى الوعي الذاتي لدى أتباع الكنيسة البروتستنتينية بالجزائر لتشكلهم كأقلية دينية وطنية فاعلة على المدى القصير أو البعيد ؟

- تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين مفادهما :

✓ لا يتجاوز مطالب الاعترف التي تحملها الجماعة البروتستنتيية بالجزائر حاليا في توسيع حقها في ممارسة شعائرها الدينية .

✓ ينذر تزايد أتباع الجماعة البروتستنينية مستقبلا بخطر تشكل « أقلية دينية وطنية فاعلة» من شأنها فرض ضغوطات اجتماعية و أمنية .

- **دوافع اختيار الموضوع :**

تشكل هذه الأطروحة حلقة ضرورية في مسار بحثي متكامل ، يسعى للإجابة عن اشكالية كبرى تتعلق بـ : « الجماعات الدينية الجديدة في الجزائر ، سياقات تشكلها و انعكاساتها على الهوية الدينية و الوطنية » ، و التي بدئنا الكشف عن بعض ملامحها في مذكرة الماجستير كخطوة أولية من خلال دراسة العوامل المحركة و الفاعلة في التحول الديني إلى الطائفة البروتستنتينية الانجيلية ، لنجد أنفسنا اليوم كباحثين محاطين بمجوعة من الأسئلة تتعلق بفهم واقع و وضعية هذه الجماعة الدينية التي يتزايد حجمها بشكل مستمر لاعتقادها بإلزامية النشاط التبشيري ، و مدى انعكاسات ذلك على الأفراد المنتسبين لهذه الطائفة على الثقافة الوطنية ، و على مسار التنمية بجميع أبعادها في الجزائر . فنحن لا نملك الكثير من المعطيات النظرية و الميدانية عن هذه لجماعة ، و بالتالي لا يمكننا فهمها و التعامل

معها في الوقت الراهن ، و لا الى التنبؤ بمدى الضغوط و الانشغالات التي يمكن أن تطرحها مستقبلا ،خاصة و نحن نطرح هذا الموضوع في سياق عالمي لا يخلو من استغلال القوى العظمى للمعطى الديني ، للسعي و راء الهيمنة عن طريق انشاء صلات دينية عابرة للأوطان بتعبير (جورج قرم) .

- أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة لملامسة الأهداف العلمية التالية :

أولا – المساهمة في ملئ الفراغ البحثي حول ظاهرة التحولات الدينية في الدراسات الأكاديمية الوطنية .

ثانيا – التعرف على الاستراتيجيات التي يحملها البروتستانت الجدد كفاعلين دينيين غير تقليديين على الساحة الوطنية .

ثالثا – التعرف على طبيعة الخطاب الديني الذي تسعى الطائفة البروتستنتينية لنشره في الجزائر .

رابعا – التعرف على طبيعة المحتوى الاجتماعي و السياسي في خطاب المنتسبين للطائفة البروتستنتينية .

خامسا – الكشف عن السياق و العوامل المساعدة على تشكل مختلف الطوائف الدينية بالجزائر .

- لتحقيق ذلك اعتمدنا على نظرية « السوق الدينية » la theorie du march religieu :

تربط هذه النظرية ظهور الجماعات و الطوائف الدينية الجديدة بالوسط الحضري وبالتعددية الدينية التي تسمح بها التجمعات الحضرية ، و التي تمكن هذه الجماعات و الطوائف من تقديم عروض دينية تنافسية ، وبيع خدمات روحية تلبي الحاجات الدينية الفردية لأفراد يعيشون في وسط يتسم بالحداثة [1]، فبقدر ما تقدمه هذه الطوائف لأتباعها

[1] للمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع الى الدراسة التالية :

دارن أ . شركات ،كريستوفر .ج اليسون ، و آخرون ، السوق الدينية في الغرب ، ترجمة : عز الدين عناية ، صفحات للدراسات و النشر ، الطبعة الأولى ، 2012.

من اغراءات و فرص مادية و غير مادية ، بقدر ما تضاعف من امكانيات حضورها و توسعها . تجد هذه النظرية أصولها العميقة ضمن نظرية « الاختيار العقلاني » التي تقول بأن الناس يرتكزون في بناء قراراتهم ، ومن ثم القيام بالفعل على أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهدافهم وبأقل طريقة مكلفة و ممكنة . توظف نظرية «السوق الدينية » المصطلحات الاقتصادية في تفسير مختلف الوقائع الدينية ، كمصطلح «السلعة الدينية » التي تعتبر كإجابات أساسية لأسئلة فلسفية عميقة تحيط بالحياة الأفراد ، و مصطلح «الشركة الدينية » بحيث تتعامل هذه النظرية مع الطوائف الدينية كمنظمات تنتج السلع الدينية على شكل رسائل روحية وتقوم بتوزيعها . أما مصطلح «السوق الدينية » فهو الساحة الاجتماعية التي تتنافس فيها الشركات الدينية على حصتها من الأعضاء و الموارد . توظيف نظرية «السوق الدينية» بامكانه أن يقدم حلول عملية في التعامل مع مسألة انتشار هذه الطوائف في الجزائر على غرار الأحمدية ، التشيع ، البروتستنتينية ، فإذا نحن تعرفنا على طبيعة و حجم العروض التي تقدمها هذه الطوائف لأتباعها ، بإمكاننا الحد من انتشارها بتعويضها كسلطة سياسية و كخطاب ديني وطني و كمجتمع مدني بعروض موازية تتناسب و البعد القيمي و الحضاري للمجتمع الجزائري ، و في ايجاد استراتيجيات فعالة لتعيز الممانعة الحضارية للمجتمع مما يضمن الحفاظ على أمنه الفكري–الديني و من ثم المجتمعي .

- اختيار منهج و تقنيات الدراسة :

لتحقيق الأهداف البحثية المسطرة و الإجابة على الاشكالية المطروحة وظفنا مجموعة من الوسائل المنهجية في جمع المعطيات و في تحليلها. و نظرا لعدم توفر قاعدة بيانات كافية عن الجماعة المسيحية البروتستنتينية في الجزائر بفروعها المختلفة ، فدراستنا تبقى الى حد الآن من نوع الدراسات الاستكشافية الريادية « Pilot Study » ، و

بالتالي فمنهج « دراسة الحالة » هو الأكثر ملائمة لحالة بحثنا . فهو من جهة يساعدنا على إنتاج معرفة ميدانية معمقة ، و من جهة أخرى يتيح لنا التعرف على الأفكار و الاتجاهات التي يحملها الفاعلين أتباع الطائفة البروتستنتينية في الجزائر من العوالم المحيطة بهم ، و تمثلهم لواقعهم و وضعيتهم الاجتماعية و السياسية و القانونية ، و موقعهم من مسألة ممارسة المواطنة بالجزائر .

- اعتمدنا في هذه الدراسة على التقنيات الميدانية التالية :

- **الملاحظة بالمشاركة** (Observation empathique et autonome) :

تظهر تقنية الملاحظة بالمشاركة كوسيلة أساسية للحصول على المعطيات في مثل هذه الدراسات التي يغلب عليها للامنطوق . بحيث شكلت الكنيسة الانجيلية حقل للملاحظة . ثم تطبيق تقنية الملاحظة بالمشاركة من خلال ما يعرف بأسلوب المشارك الملاحظ [1] ، الذي مكننا من تشكيل شبكة من العلاقات مع مجتمع البحث و انتقاء حالات الدراسة .

- **تقنية تحليل المحتوى** :

هي الأداة المناسبة في جمع وتحليل مضامين الخطاب البروتستنتي كما هو موجود في المواد المكتوبة و الالكترونية و السمعية البصرية المتوفرة في القنوات التلفزيونية الفضائي، ومواقع الانترنت والمواد الموزعة و المستخدمة من قبل البروتستانت الجزائريين .

- **المقابلة المعمقة** :

من شأن هذه التقنية امدادنا بخطابات منطوقة وغير منطوقة ، من خلال الاحتكاك المباشر بالمبحوثين الذي يوصلنا في الأخير إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة .

[1] Pierre , BOUVIER , La socio-anthropologie, Ed ARMAND COLIN , Paris ,2000.P70.

- الاطار الزماني و المكاني للدراسة :

نستكمل في هذه الأطروحة مسارنا البحثي الذي أمضينا فيه الى يومنا هذا مدة ستة سنوات من البحث – منذ 2012.09.14 و هو تاريخ أول ولوج للميدان – في دراسة « ظاهرة التحول الديني البروتستنتي بالجزائر_».تمخض بداية عن هذا الانشغال العلمي مذكرة الماجستير التي بحثت في السياق و العوامل المشجعة على ظهور الجماعة البروتستنتينية في الجزائر. خصت هذه الدراسة ميدانيا بعض الكنائس االبروتستنتينيتة بمدينتي وهران و تيزي وزو (أنظر الملحق03) ، و من خلال الاحتكاك المباشر مع مجتمع البحث داخل و خارج الكنائس البروتستنينية ، شكلنا شبكة معتبرة من العلاقات مكنتنا من اجراء جملة من المقابلات مع المتحولين الجدد و المسؤلين عن الكنائس البروتسنتينية . و على اعتبار أن هذه الأطروحة امتداد لدراسة الماجستير فلقد حافظنا على المعطيات الميدانية المتحصل عليها سابقا ، فالكثير منها لم يتم استخدامه في سياق التحليل و بقي على حالته الخام ،سنعمد في هذه الدراسة على توظيفه للإجابة على الاشكالية المطروحة ، مع حرصنا على تحيين هذه المعطيات من خلال اجراء مجموعة من المقابلات الجديدة للحصول على خطابات مدعمة و مساعدة في التحليل .

- اختيار حالات الدراسة :

يضعنا موضوع دراستنا المحاط بالكثير من التابوهات و التخوفات أمام مجتمع بحث « شبه مغلق » ، بحيث يتعين علينا في هذه الحالة ايجاد المخارج المناسبة لانجاز بحثنا في أضيق هواش الخطر الممكنة ، من خلال استمالة المبحوثين و اقناعهم بالنوايا الحسنة لبحثنا . و بالرغم من الصعوبات المتوقعة و الكثير من المحاولات التي باء أغلبها بالفشل تمكنا من تحقيق 20 مقابل شملت ذكور و اناث بشرائح عمرية مختلفة و بروفيلات سوسيولوجية متنوعة ، تضاف الى بعض المقابلات التي أجريت في مرحلة الاستطلاع الميداني (أنظر الملحق رقم 02) .

- عوائق الدراسة :

الأبحاث الاجتماعية فيما يخص ظاهرة التحولات الدينية الجديدة في المغرب العربي عموما و التي أسفر عنها تشكل جماعات و طوائف دينية بمواصفات غير تقليدية لم تخرج الى حد الآن من الرؤية التقليدية ، فلازلنا نتعامل مع الديانة المسيحية و أتباعها في المجتمعات الاسلامية بشكل عام بمقولات كلاسيكية و ما تراكم من التراث الشعبي (أهل الذمة ، المرتد ، المطوربي و الحركي... الخ) ، ولازلنا نعتمد حسب ما اشار اليه الباحث (عز الدين عناية) على مقاربات بالية تحول دون الالمام بالتطورات التي تلحق بهذه الديانة و أتباعها على المستوى العالمي*.

في مثل هذا السياق يجد الباحث نفسه في فجوة معرفية بين واقع و مشهد ديني جديد و بين قراءات و مقاربات غير مواكبة لهذا الواقع ، و تبقى الصعوبة الأساسية التي تواجه الدارس في هذا المجال هي : البحث عن اطار نظري (مقاربات / مفاهيم) يستوعب كم التطورات و التغيرات الحاصلة في الحقل الديني ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتشكل هويات دينية جديدة خارج اطارها الثقافي و الجغرافي الأصلي ، مع كل ما تطرحه من رهانات و انشغالات مرتبطة أساسا بالأمن و استقرار الدولة الوطنية . ثم ان الحديث عن الاختلافات الدينية و الاعتقادية في الجزائر لازال يعد من التابوهات التي لا يسهل اختراقها أو دراستها بحكم تسييجه بحساسية و بخطاب تخويني بدعوى محاولة المساس بالوحدة الوطنية .

* يجمع أغلب الباحثين الاجتماعيين في الشأن الديني على أن الديانة المسيحية اليوم تشهد ظاهرتين أساسيتين ، الأولى هي تراجع عدد المنتسبين للكنيسة الكاثوليكية و الأرثوذوكسية ، و الظاهرة الثانية هي تزايد عدد المنتسبين للكنائس البروتستانتية غير التقليدية الإنجيلية . و تشير كل التقارير والدراسات المهتمة بالشأن المسيحي بأن البلدان التي تنتمي إلى أمريكا اللاتينية وأسيا وأفريقيا هي من تشهد أكثر ظاهرة تنامي الطوائف الانجيلية إلى درجة الحديث عن تجدد مسيحي أو صحوة مسيحية قادمة من الجنوب (البلدان الصاعدة والنامية في العالم الثالث سابقا) حيث 3/2 من الانجيليين يعيشون في العالم الثالث ويتزايد عدد المنتسبين للكنائس الانجيلية حسب بعض المراقبين بـ19 مليون انجيلي جديد كل سنة في الجنوب خاصة .

- الاطار المفاهيمي للدراسة :

البروتستنتينية :

مشتقة من الكلمة اللاتينية « PROTESTA » و تعني الاحتجاج و الرفض ، و لقد جاء في قاموس البروتستنتينية التالي : « لانخجل أن نقول بأن هناك علاقة بين مصطلح البروتستنتينية و الاحتجاج و لكن من المهم جدا أن نوضح بأن كلمة «PROTEST » لها معنيان الأول سلبي و يعني الاحتجاج كما ذكرنا و الثانية ايجابي و يعني الاعلان أو المجاهرة او التأكيد و هو المعنى الذي تهتم به البروتستنتينية .»[1]

جرى استخدام مصطلح «البروتستنتينية» في هذه الدراسة للدلالة على جميع الفرق التي تتخد من البروتستنتينة مذهبا لها على غرار من ينتمون الى الكنيسة المعمدانية ، الميثودية ، الانجيلية و الخمسينة ...الخ (ارجع الى الملحق)

الأصولية الدينية :

يتحدد مفهوم الأصولية الدينية بتضافر ثلاثة معايير أساسية عرضها (هاينريش فيلهم) في كتابه صراع الأصوليات الدينية [2]:

– أولا . تعتبر الحركات الأصولية أن أفكارها الدينية مطلقة أيما كان محتواها العقائدي.

– ثانيا . تستمد هذه الأصوليات من قناعتها الدينية استراتيجية هيمنة اجتماعية ، فهي تحاول اخضاع الحياة العامة و الخاصة لامتلاءاتها و تأويلاتها الدينة .

[1] A Popular Dicionnaire of protestantism by k .wilkson Riddle , london 1962 ,P 9 .

[2] هاينريش فيلهم ، صراع الأصوليات (التطرف المسيحي ، التطرف الاسلامي و الحداثة الأوروبية) ، ترجمة : صلاح هلال ، مركز المحروسة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص ص 19 – 22 .

– ثالثا . يتحدد المعيار الثالث من خلال سياق عمل هذه الأصوليات ، فساحة المعركة بالنسبة لها هي الصراعات حول الحياة الحديثة نفسها ، كما استفادت هذه الأصوليات في المقابل من عمليات التحديث على رأسها التقنية الحديثة اضافة الى أن الأصوليين ينظمون أنفسهم في شكل حركات اجتماعية .

المواطنة :

تعرف موسوعة كولير الأمريكية المواطنة بأنها « أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا ، وهي لا تتميز عن مفهوم الجنسية »[1]. أشارت" دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة على أنها « علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات و حقوق فيها "وتؤكد أيضا بأنها تدل ضمنيا على مرتبة من الحرية مع مابات يصاحبها من مسؤوليات ، وتختتم المفهوم بأنه عموما يسبغ بحقوق سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة». [2]

أما قاموس علم الاجتماع يعرف المواطنة على أنها « مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (الدولة) و من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ، ويتولى الثاني مهمة الحماية ، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة» [3]

قيم المواطنة :

هي مجموعة من القيم الانتمائية بأبعادها الوطنية والقومية و الدينية و الانسانية والحقوقية و الواجباتية والمشاركة المجتمعية . و هي التي تحدد وتنظم السلوك الاجتماعي و التعاون المتبادل بين أطراف المواطنة من دولة ممثلة في أجهزتها

---

[1]علي خليفة الكواري ، المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ،ص 31.

[2] نفس المرجع ، ص 30.

[3]محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989،ص56 .

المختلفة والمواطن و المجتمع .[1]كما تعرف قيم المواطنة على أنها « مجموعة من المعايير الخاصة ببناء واعداد المواطن الصالح الذي يؤمن بالديمقراطية و الشورى و احترام رأي الآخرين الالتزام بالانتماء للوطن والدفاع عنه، و المساهمة الفعلية في بناء مجتمعه باتخاذ قرارات عقلانية ، وامتلاك الفرد القدرة على التكيف والتعايش مع حضارة العصر في مجتمعه. »[2]

الأقلية : لغة / اصطلاحا

يشير مفهوم الأقلية الى وجود انقسام داخل المجتمع ، و تفرعه على الأقل الى فرعين أحدهما أكبر من الآخر أو أكبر من الفروع الأخرى [3]، فالأقلية هي مجموعة من مواطني الدولة و لكنها تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنسأو الدين أو اللغة و هي غير مسيطرة أو مهيمنة و تشعر بالاضطهاد و تصبوا الى حماية القانون الدولي لها .[4]لا يقتصر مفهوم الأقلية على المعيار العددي فحسب و انما يرتبط أساسا بوعي الجماعة الدينية لذاتها كأقلية ، مما يدفعها للمطالبة بشرعية اجتماعية واسعة و فرض الاعتراف الرسمي لها بوضعية الأقلية ، التي تهيئ لها التمتع بكامل حقوقها الاجتماعية ، المدنية و السياسية .

[1] عبد هلالا بن سعيد آل عبود القحطاني ، قيم المواطنة لدى الشباب و إسهامها في تعزيز ألمن الوقائي ، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم ألمنية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم ألمنية ، الرياض ،2010 ، ص 28.

[2] عبد العزيز أحمد داود ، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ، المجلة الدولية للأبحاث التربوية،جامعة الإمارات المتحدة العدد ,30 ، مصر , 2011 ص 256 .

[3] خليل أحمد خليل ، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، دار الحداثة للطباعة و النشر لبنان ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1984 ، ص 28 .

[4] شعبان الطاهر أسود ، علم الاجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل و الادماج ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ،القاهرة ،2003،ص17 .

الطائفة : لغة / اصطلاحا

السياق الدلالي الذي احتضن مصطلح الطائفة في الثقافة العربية اختلف عن سياقه الغربي الأوروبي ، ففي للغة العربية الطائفة تعني "الجماعة " فقد ورد في الحديث الشريف « لا تزال طائفة من أمتي على حق » ، و الطائفة من الشيء جزء منه فكما جاء في التنزيل العزيز « و ليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين »[1] و يقال طائفة من الناس و طائفة من الليل و الطائفة الجماعة من الناس و تقع عل الواحد كأنه بذاته طائفة.كما جرى اصطلاحا استخدام الطائفة لوصف فئة اجتماعية كان نقول طائفة تجار أو الزراع ، الحرفين أو لتحديد فئة دينية أو مذهبية بحيث يرتبط وجودها بوجود الدين و لا تزول إلا بزواله .[2] أما في الثقافة الغربية فمصطلح secta اللاثيني المشتق من sequi يحيل على معنى التبعية ومنه اشتق المصطلح الفرنسي sectarisme و الانجليزي sectarianisme و أخد المصطلح دلالات سلبية ، فكلا المصطلحين sectarisme / sectarianisme يحمل معنى سلبي تحقيري للتنديد بمواقف لا تقبلها الحضارة الغربية .[3]

الطائفة اجرائيا :

جرى استخدام مفهوم الطائفة في هذه الدراسة للدلالة على الأقلية العددية الصغيرة ، المختلفة في هويتها الدينية عن الأغلبية السائدة من المجتمع الجزائر المسلمة (السنية / المالكية) ، و التي تشكلت بفعل تحولات دينية عن الاسلام باعتناق المذهب البروتستنتيي أو داخل الاسلام ذاته كالانتقال من الاسلام السني الى الاسلام الشيعي ، سواء عن طريق الدعوة الدينية بمفهومها الواسع أو من خلال المسارات الفردية .

---

[1] ابن منظور لسان العرب (تحقيق عبد الله الكبير ، محمد حسب الله هاشم الشادلي) دار المعارف ، القاهرة ، 1981، ص 2723 .

[2] الآية 02 من سورة النور من التنزيل الكريم .

[3] علي بن مبارك ، الطائفية و مقومات الخطاب الطائفي : تأملات و استشرافات ، مؤسة مؤمنون بلا حدود ، 27 يوليو 2016 ، ص 47. على الرابط التالي :

http://www.mominoun.com/articles /4137-الطائفية

الأمن :

لغة / جاء في معجم الوسيط « و أمن : أمنا و أمانا و أمانة و اطمأن و لم يخف فهو آمن و أمين و آمن البلد : اطمأن في أهله و أمن البشر ، و منه سلم ، و أمن فلان على كذا : وثق فيه و اطمأن اليه أو جعله أمينا عليه .»[1]

اصطلاحاً / هو الحفاظ على مصالح كل الناس التي يخافون عليها، ويحرصون على حفظها ورعايتها، بجلب النفع وتحقيقه، ودفع الضر وإزالته[2] .

الأمن الوطني / الأمن القومي :

تتجه موسوعة العلوم الاجتماعية الى القول أن الأمن القومي هو: « قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات اخلارجية، أو هو محاية القيم اليت سبق اكتسابها ».[3]و من التعريفات التي نجدها تستوعب مفهوم الأمن الوطني ما قدمه الباحث (عامر مصباح)كتابه " نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية وهو على النحو التالي :«أمن المجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تستهدف الاستقلال الوطني وبقاء الدولة ووحدة الاقليم وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل ، وأمنه من التهديدات غير الأخلاقية كانتشار المخدرات وتجارة الجنس و تجارة ألطفال، و تجارة ألعضاء البشرية ، وأمنه من التهديدات التي تستهدف دينه وثقافته وقيمه وهويته و فكره.»[4]

---

[1] أنيس ابراهيم و آخرون ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط 2 ، 1972 ، ص 27.

[2] نفس المرجع ، ص 27.

[3] مريم قروشي ، الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة ، الواقع و الأفاق ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013- 2014، 34 .

[4] عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن و العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة، 2011 ، ص11 .

الأمن المجتمعي :

يعرف المختصون في الدراسات الأمنية الأمن المجتمعي « بأنه قدرة المجتمع على الحفاظ على طبيعته الجوهرية تحت ظروف متغيرة ، وتهديدات واقعة أو محتملة ، ففي الوقت الذي كانت الدولة هي الفاعل المستهدف بالتهديد في الأمن السياسي، العسكري ، الاقتصادي و البيئي ، يكون المجتمع هو المعني بالعملية الأمنية فيما يخص الأمن المجتمعي . »[1] و هو ما يفتح المجال واسعا للحديث عن الأمن الفكري .

الأمن الفكري :

اصطلاحاً / أن يعيش الناس في بلدانهم و أوطانهم وبين مجتمعاتهم ، آمنين على مكونات أصالتهم ، وثقافتهم ومنظومتهم الفكرية. [2]

يتحدد مفهوم الأمن الفكري بمجموعة « التصورات و القيم التي تكفل صيانة الفكر وحفظه من عوامل الشطط وبواعث الانحراف التي تميل به عن الجادة وتخرجه عن وظيفته الأساسية، التي تتمثل في إثراء الحياة بالسلوك القويم والآثار النافعة، وحفظ الضروريات، فيغدو عامل تخريب تهديد لكل ضروريات المجتمع ومصالحه » .[3]و يرى بعض الباحثين أن الأمن الفكري عبارة عن سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمور الدينية والسياسية، وتصوره للكون بما قد يؤول به إلى الغلو أو إلى الإلحاد . [4]

---

[1] Barry Buzan and Lene Hensen , The Evolution of International Security Studies (U k: Cambridge University press , 2009), pp.212-213.

[2] عبد الله بن عبد المحسن ، التركي ، الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية. جامعة نايف العربية. الرياض ، 1996 ، ص 66.

[3] جميل بن عبيد، القرارعة ، الأمن الفكري في الإسلام.قسم الدراسات الإسلامية والعربية .جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.الدمام2005 ص 14.

[4] سعيد بن مسفر ، الوادعي، الأمن الفكري الإسلامي، مجلة الأمن والحياة. جامعة نايف العربية. الرياض،1997 ، ص 51.

- جرى تقديم هذه الدراسة في أربع فصول مرتبة بما يضمن العرض المنطقي و المتسسل للقراءات النظرية المدعمة بالمعطيات الميدانية :

الفصل الأول : نقترب في هذا المحور من أهم القضايا و الاشكالات المتعلقة بمسألة الأقليات بشكل عام و الأقليات الدينية على وجه التحديد من خلال المقاربة السوسيولوجية . يتفرع هذا المحور من الدراسة الى مبحثين أساسيين :

الأول : الأقلية من منظور سوسيولوجي .

الثاني : الأقليات الدينية : اشكالية الاعتراف الرسمي بها و مسألة توظيفها .

الفصل الثاني : يطرح انتشار ظاهرة التحولات الدينية لصالح بعض الجماعات و الطوائف التي بدأت تفصح مؤخر عن وجودها و مطالبها على الساحة الوطنية على غرار الطائفة «الشيعية » و «الأحمدية » و « البروستنتينية » الكثير من المخاوف و الانشغالات، لاسيما ما يتعلق بمسألة الحفاظ على الهوية الوطنية بكل ما تحمله من مقومات ثقافية و دينية على وجه التحديد ، ذلك أن دين الاسلامي في الجزائر يعتبر عنصر وظيفي في سياق العملية الاجتماعية و في سياق الفعل السياسي ، و هو ما يخرج ظاهرة التحولات الدينية عن الاطار الديني المحض لتأخذ أبعاد متشعبة و منحى سياسي مهم ، نعمل لتسليط الضوء عليه من خلال عناصر هذا الفصل بتوظيف نظرية « السوق الدينية » . ينقسم هذا الفصل من الدراسة الى مبحثين أساسين :

الأول : الحدود بين الدين و السياسة في الجزائر .

الثاني : تشكل الجماعات الدينية الجديدة بين السوق الدينية و السياسية .

الفصل الثالث : نقترب في هذا الفصل من أهم الاشكالات العالقة بتواجد الجماعة البروتستنتينية بالجزائر، في مقدمتها غياب أو «تغييب» الاحصائيات حولها ، و هو الاشكال التي تشترك فيها جل الجماعات الدينية التي سجلت حضورها مؤخرا على الساحة الوطنية بدرجات متفاوتة ، كما طرح هذا المحور من البحث حضور الجماعة البروتستنتينية بالجزائر من خلال مصطلحات السوق الدينية التي سبق و أن تم اختيارها كنظرية لتأطير بحثنا ، و التي ساعدتنا بدورها في معالجة مسألتين أساسيتين : استغلال الكنيسة البروتستتينة «للمكون الهوياتي» في توسيع حضورها خاصة في منطقة القبائل ، و تتعلق المسألة الثانية بالتكاليف الاجتماعية التي يدفعها أتباع الكنيسة البروتستنتينية جراء تحولهم الديني ، و في هذا السياق من التحليل تم طرح مفهوم «الوصم الاجتماعي» . شمل هذا الفصل مبحثين :

الأول : البروتستانت الجزائريين : سياق التشكل و رهانات التواجد .

الثاني :الاقتراب من الجماعة البروتستنتينية بمصطلحات السوق الدينية .

الفصل الرابع : يكتسي هذا الفصل من الدراسة أهمية بالغة في مسارنا البحثي ، فهو يمس أكثر النقاط حساسية فيما يتعلق بتواجد الجماعة البروتستنتينة بالجزائر ، و هي نفسها أهم نقاط الظل التي تكتنف جل الجماعات الدينية المتواجدة على الساحة الوطنية ، و التي يمكن التعبير عنها في تساؤلين أساسيين : ما هي استراتيجيات التي يستخدمها البروتستانت الجزائريين في التعبير عن نفسهم و تسجيل ظهورهم في الفضاء العام ؟ و هل يندر تزايد حجمهم مستقبلا بتشكل أقلية دينية وطنية فاعلة تهدد الأمن و الاستقرر المجتمعي ؟ سيجرى الاجابة على هذين الاتشغالين اعتمادا على ثم جمعه من معطيات ميدانية و ما توفر لذينا من امكانيات :

الأول : تشكل الجماعات الدينية الجديدة و طرح مسألة المواطنة بالجزائر.

ثانيا : البروتستانت الجزائريين يين الواقع و الاستشراف .

الفصل الأول :

صناعة الأقليات الدينية و مسألة توظيفها.

مسألة الأقليات الدينية و انعكاسها السياسي و كيفية معالجتها في اطار الدولة الوطنية من أكثر الموضوعات اثارة للجدل في دراسات علم الاجتماع السياسي ، و نظرا لمحورية المسألة بالنسبة لموضوع بحثنا و جدنا أنه من الضروري التعرض لها في الفصل الأول من الدراسة ، بالاعتماد على مقاربة سوسيولوجية في معالجة الاشكاليات التالية :

- اشكالية تحديد المصطلحات و ضبطها : يشمل ذلك صعوبة ضبط مفهوم الأقلية .
- مناقشة مفهوم «أهل الذمة » و النظر في مدى صلاحية استخدامه في المجتمعات الحديثة .
- سياقات و مسارات تشكل الأقليات الدينية في المجتمعات الحديثة من خلال التعرض بشكل أساسي لظاهرة التحولات الدينية .
- الأقليات و مسألة المواطنة : بالتركيز على إشكالية الاعتراف الرسمي للجماعات الدينية بوضعية الأقلية .
- طرح مسألة التوظيف السياسي للأقليات الديني. .

1 . الأقلية من منظور سوسيولوجي ؛

« اننا نعيش في كوكب مركب و موحد وأحادي النموذج في آن ، اذ توجد بهذا الصدد حركة مزدوجة : ترابط اقتصادي و انطواء على الهوية ... . »

(جوزيف ياكوب ،مابعد الأقليات بديل عن ثكاثر الدول .)

1.1. صعوبة ضبط مفهوم الأقلية :

يعتبر علم الاجتماع من بين التخصصات العلمية الرائدة التي أولت اهتماما لموضوع الأقليات لاسيما علم الاجتماع الحضري بداية من النصف الأول من القرن العشرين ، من خلال الأبحاث الميدانية التي قدمتها مدرسة شيكاغو كفرع من اهتمامها بالتحولات الكبرى التي شهدتها المدينة الأمريكية « شيكاغو » في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، و التي أفرزت جملة من الظواهر الاجتماعية كالفقر ، الهجرة ،الاجرام ،الانحراف، الدعارة و الصراعات الاثنية... الخ ، و مع 1990–2000 شكل موضوع الأقليات مجالا خصبا للدراسات السوسيولوجية التي طرحت مقاربات أكثر تنوعا ، من ذلك العلاقة بين جماعات الأقلية(Rallu & Alii 1994)، العلاقة بين الأقلية و الأغلبية ، التنظيم الداخلي و الحركية و الفعل الجماعي للأقلية ، تشكيل الأقلية النشطة (Mann, 1991) ،الاحتواء و التفهم الاجتماعي للأقليات و أشكال التنظيم المؤسسي و الاجتماعي للأقليات الجنسية (Daoust Corriveau 2011) ، دراسة الرهانات السياسية للهويات الجنسية و العنف اللفضي ضد الأقليات العرقية و الجنسية (Butler 2004). كما ساهم علم الاجتماع القانوني في طرح مقاربات جديدة في

دراسات موضوع الأقليات بالتركيز على الحماية القانونية لها و علاقتها بالأنماط المختلفة و المتغيرة للأنظمة السياسية ، كما اهتم بدراسة كيفية استخدام الأقليات للقانون كمصدر لتعبئة الجماعية خاصة ما تعلق بمطالبها في ممارسة السلطة ، الى جانب اهتمام هذا التخصص بالكيفية التي يتحول فيها الأقلية الى قوة سياسية نشطة(Benbassa 2011) و الميكانيزمات المؤسساتية التي تستخدمها للمشاركة في الحياة السياسية ، و الطريقة التي يساهم بها النظام السياسي في ديناميكية جماعة الأقلية وغيرها من الدراسات السوسيولوجية التي لا بتسع المجال لذكرها .

الأقلية من بين أكثر المفاهيم السياسية و السوسيولوجية جدلا فيما يتعلق بضبط ماهيتها و حدود تعريفها ، الذي يختلف حسب بؤر الاهتمام التي ينطلق منها تعريف و السياق الذي تندرج فيه و الوظيفة التي يراد له أن يقوم بها ، و مما يجدر ذكره أن اعلان الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص المنتمين الى الأقليات القومية ، العرقية ، اللغوية و الدينية قد سكت عن تعريف الأقليات و اكتفى بالتأكيد على المساواة في الحقوق بينها وبين الأغلبية . عموما يتلخص سعينا هنا في تقديم تعريفين متنوعين نوعا ما لمفهموم الأقلية ، ذلك أننا لسنا بصدد جرد كل التعاريف التي قدمت للمفهوم على تشابه الكثير منها :

في اطار الأمم المتحدة ضمن مناقشة اللجنة الفرعية الخاصة لمحاربة التمييز العنصري و حماية الأقلية عام 1966 اقترح المقرر الخاص للأمم المتحدة (فرانسيسكوا كبوتورتي) « الأقلية مجموعة تمثل اقلية عددية من مجموع باقي سكان الدولة ، يوجدون في وضعية غير مسيطرة ، يتمتع أعضائها الذين هم من مواطنين تلك الدولة من الناحية العرقية ، الدينية ، اللغوية ، على خصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان و يظهورون و لو بصورة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم ، تقاليدهم ، دينهم ، لغتهم .»[1]

[1] حسان ، بن نوي ، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، 2015، ص 43.

في حين ربط (برهان غليون) مفهموم الأقلية بمفهموم الطائفية، بحيث يرى « أن الأقلية لا تظهر الا في المجتمع العصبوي الذي لا يستطبع أن ينشأ علاقة سياسية أعلى من العلاقة الايديولوجية و قائمة فوقها، أي رابطة قومية حقيقية تقابل التمايز بالوحدة و الانغلاق بالانفتاح دون تلغيمها .»[1]

يختلف التعامل مع مفهوم الأقلية باختلاف المجتمعات قيد الدراسة ، ذلك أن المقومات التي تتحكم في تشكيله (اللغة ، العرق ، العقيد ، الثقافة ..الخ) يختلف تأثيرها من سياق اجتماعي ، ثقافي و سياسي الى آخر ، ففي المجتمع الأمريكي الحديث مثلا نجد أن العامل الديني نادرا ما يصلح كمعيار أساسي للأقلية بسبب علمانية الدولة التي لا تجعل من الدين عاملا مؤثرا في أي تمييز أو تصنيف ، ذلك أن المجتمع الأمريكي يشهد حالة تنقل دائمة بين الأديان ، مما يساهم في صياغة و اعادة صياغة المشهد الديني بشكل متسارع خاصة عندما يتعلق الأمر بالطوائف الدينية داخل الديانة المسيحية[2]. على العكس من هذا نجد أن المجتمع الهندي مثلا يؤدي فيه الدين دورا مهما و فعالا في تحديد طبيعة العلاقات بين الجماعات العرق المشكلة له ،[3] بالرغم من أن دستوره ينص على علمانية الدولة ، و هو ما يمكن أن نسجله من خلال ترقب وضعية المسلمين فيه و الذين يتراوح عددهم حوالي 172 مليون نسمة أي ما يعادل نسبة 14,2 % ثاني أكبر تجمع اسلامي في العالم بعد اندونيسيا (احصائيات 2011) ، لكنهم بالرغم من ذلك يشكلون أقلية وطنية تعيش في حالة من الوصم و التحرش اليومي ، فهم مواطنون من الدرجة الثانية مقابل الهندوس الذين يشكلون نسبة 80 % من السكان . [4]

---

[1] برهان غليون ، المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات ، دار سينا ، القاهرة ، 1988، ص 21.

[2] حيدر ابراهيم على ، ميلاد حنا و أخرون ، أزمة الأقليات في الوطن العربي ، دار الفكر ، سوريا ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 22.

[3] شعبان الطاهر أسود ، المرجع السابق ، ص 23.

[4] Sidharth Bhatia, inde .musulmans : citoyens de seconde categorie, Courrier international, n° 1256 du Novembre au 3 décembre 2014 , p 21- 22.

على مستوى آخر لا يقتصر مفهوم الأقلية على المقدار العددي فحسب و انما يشترك في تحديده الوضعية الاجتماعية ، السياسية و الاقتصادية التي تأخذها أي جماعة ، و مدى هيمنتها و سيطرتها اللتان يحددان مكانتها في المجتمع ، فليس بالضرورة أن الفئة الغالبة أو السائدة و التي تتميز بمركز اجتماعي أعلى أن يكون عددها أكبر، فقد يكون عددها قليل و لكنها تسيطر على القطاعات المهمة من الحياة الاجتماعية و تمتلك مصادر القوة المالية و الرمزية في صناعة القيم الاجتماعية .

يتم تصنيف الأقليات بناءا على مجموعة من الخصائص و المعايير التي تجعل منها مميزة عن باقي سكان البلد وهي ذاتها مقومات التي تستند عليها الأقلية في تشكلها :

1. المقومات الفيزيقية : تشمل هذه المقومات وحدة الأصل أو الجنس الذي تنحدر منه أفراد المجموعة التي تشترك في مجموعة من السمات خاصة بهم كلون البشرة ، طول أو قصر القامة و الذي يتم ثوريته الى الأجيال اللاحقة مما يساعد على بقاء كيان تلك المجموعة. ان الاعتماد على هذه المعايير في تحديد الأقلية لطالما كان موضوع تمييز و اقصاء تاريخيا للجماعات و استعبادها فما الاستعمار القديم إلا انعكاس لهذا التقسيم ، هو ما حدث في أمريكا مع الهنود الحمر السكان الأصليون و استعباد السود في افريقيا ، بحجة أن الجنس الآري الأبيض هو الأحسن و الأفضل في قدراته الجسمانية و العقلية . [1]

2. المقومات الثقافية : تشمل هذه المقومات عنصر اللغة كوسيلة اتصالية تربط بين الأجيال ، فهي العمود الفقري في عملية التنشئة الاجتماعية و توريث المعايير الاخلاقية و الثقافية ، مما يحفظ تراث الجماعة من الزوال ، و يدخل في ذلك اللهجة داخل اللغة الواحدة والتي قد تقترب أو تبتعد من أصل اللغة ، كما يؤدي اختلاف اللغة بشكل أو بآخر

[1] شعبان الطاهر أسود ، المرجع السابق ، ص 21 .

الى ثقافة و نمط حياة مختلفين ، يشمل المقوم الثقافي بشكل أساسي العامل الديني فاشتراك الجماعة في عقيدة واحدة يصنع بينها روابط قوية و احساس مشترك بوحدة المصير، ويدخل في ذلك المذهب داخل الدين الواحد كالكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية داخل الديانة المسيحية ، والسنة والشيعة والدروز و العلويين داخل الإسلام [1].

[1] جمال الدين عطية محمد ، نحو فقه جديد للأقلية ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، ص 13 على الرابط التالي :
hadaracenter.com/pdfs/جديد%20فقه%20نحو.pdf

1. 2. الأقليات الدينية : سياقات و مسارات تشكلها في المجتمعات الحديثة ؛

يشير مفهوم الأقلية بشكل عام الى توصيف قانوني_سياسي لبعض الجماعات داخل بناء عام محدد جغرافيا ، و هو الدولة–الأمة ذات السيادة الكاملة و الشرعية السياسية المستمدة من الشعب. و هو ما جاء في تعريف القانون الدولي لها :« هي الجماعة الأقل عددا من بقية مواطني الدولة الواحدة ذات السيادة وغير المهيمنة ، يعاني أفرادها بسبب خصائصهم العرقية أو القومية أو الدينية أو اللغوية المميزة لهم عن باقي مواطني الدولة ، مع تولد شعور لديهم بالانتماء لهذه المجموعة و تضامنهم فيما بينهم للحفاظ على ذات الخصائص ثوريتها للأجيال القادمة ، مما يترتب عليه حماية هذه الجماعة و أفرادها » .كما تعرف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، الأقلية على أنها « جماعات متوطنة في مجتمع تتجمع بتقاليد خاصة ، و خصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة ؛ تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما ، وترغب في دوام المحافظة عليها .» [1]

يرتبط اذا مفهوم الأقلية بشكل وثيق بالدولة_الوطنية في علاقة مبنية على جدلية و ديناميكية واضحة يمكننا أن نلاحظها من خلال التجربة الأوروبية .فلقد تأسست الدولة – الأمة في بالمفهوم الأوروبي بتجرد الجماعات المشكلة لها من انتماءاتها الدينية و الاثنية و روابطها التقليدية مقابل تعزيز انتماءها المدني ، من خلال ربط كل فرد كمواطن بجماعة مصيرية و هي الدولة باعتبارها المجال السياسي المشترك للعيش ، إلا ان هذا البعد في تعريف الدولة –الأمة لا يلغي علاقتها القائمة و المتجددة مع الانتماءات الاثنية و القومية ، فهي لم تتأسس في واقع الأمر إلا من خلال النزعة القوية للجماعات التي قررت أن تتشكل اعتمادا على خصائصها و مقوماتها المشتركة مجال سياسي يجمع

[1] راجع بهذا الخصوص المجلة الفصلية لحقوق الانسان . بروكسل العدد 30 المخصص لحماية الأقليات ، الأول من شهر أفريل 1997.

عناصرها القومية في شكل دولة كاملة السيادة ، لكن و بمجرد وصول هذه الجماعات للسلطة تنتقد و تحارب كل أشكال الحركات « الأقلوية » التي تسعى للانفصال عليها ، و تشكيل دول أو دويلات صغيرة مما يهدد من استمرارية الدولة–القومية، و هو ما ذهب اليه أرنست رينان « ليست الأمم جديرة بالعناية الأبدية ، فهي بدأت و ستنتهي . »[1]

يرجع الأصل التاريخي و السوسيولوجي لتشكل الأقليات الدينية بشكل عام الى ثلاثة ديناميكيات :

1) الأقلية قد تتكون كنتاج للحروب ، غزوات أو فتوحات ، كالتي قادها المسلمين مثلا مند القرن السادس ميلادي و التي جعلت السكان المسيحيين في الامبراطورية البيزنطية القديمة في وضعية الأقلية بعض رفضهم اعتناق الاسلام .

2) قد تتشكل الأقلية كنتيجة للانشقاقات الداخلية التي تعطي بدورها لجماعة ما وضعية الأقلية بعدما طرحت نفسها كجهة معارضة للشخصية أو النظام السياسي القائم ، و التي عادة ما تأخذ الصبغة الدينية ذات المضمون السياسي ، و هي حالة الانشقاق الخوارج و الاسماعلية و الشيعة الذين عارضوا قائد الجماعة المؤمنة في العهد الأول للإسلام .

3) كما قد تتشكل الأقلية الدينية كنتاج لحركات الهجرة المختلفة القهرية منها و الطوعية ،الداخلية أو الخارجية هذا ما اذا تحدثنا عن المجتمعات التقليدية[2]. أما بالنسبة للمجتمعات الحديثة لا تعدو أن تشكل ظاهرة الهجرة المرتبطة بالأشخاص إلا نسبة ضئيلة في انتقال المعتقدات الدينية من فضاء جغرافي ، ثقافي الى آخر و هو ما يشير اليه (أوليفيه رورا) : « ثمة ظاهرتان تلعبان دورا رئيسيا في طفرة الديني اليوم ،هما زوال الصفة الإقليمية وفقدان الهوية

[1] جوزيف ، ياكوب ، الأقليات ، بديل عن ثكاثر الدول ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2004، ص 13 .

[2] DICTINNAIRE DES FAITS RELIGIEUX , SOUS LA DIRECTION DE Régine Azia et Danièle Hervieu- Leger, ED PUF. France, 2010 , P 719.

الثقافية، و لا يرتبط زوال الصفة الإقليمية بانتقال الأشخاص فحسب- الذي لا يعني سوى نسبة ضئيلة بالنسبة لسكان العالم، بقدر ما يرتبط بانتقال الأفكار والمواد الثقافية و الإعلام وأنماط الاستهلاك بعامة في الفضاء غير الإقليمي...»[1]، فعن طريق عملية التحولات الدينية التي تنقل عناصر دينية غريبة عن مجالها الثقافي الأصلي الى مجال مغاير لنشأتها تتشكل جماعة الأقليات ، بحيث يمكن لكل الطوائف و النحل الدينية أن تجد لها أتباع خارج إطارها الجغرافي و الثقافي التقليدي . لا يتعلق الأمر هنا بالتحولات الجماعية التي أدت الى توسع الأديان الكبرى ، المرتبطة بالظروف الاجتماعية و السياسية التي شهدها العالم القديم كالفتوحات بالنسبة للإسلام مثلا ، بقدر ما يرتبط بانتقال فاعلين فرديين نحو معتقدات دينية جديدة.[2] ارتبطت حرية الانتقال الفردي هذه بين الأديان و المعتقدات بسياق الحداثة الفكرية و السياسية التي دخلت فيها أوروبا بدأ من القرن الخامس عشر (النهضة و فلسفة الأنوار) ، و التي كونت بدورها دهنيات جديدة مع انتشار المعرفة تدريجيا ، فالاكتشافات العظيمة و غزو البحار و تقدم العلوم و التقنيات ، و استكشاف القارات أسست تصورات جديد عن الكون و السلطة و العلاقة بين الكنيسة – الدولة و المجتمع و العلاقة مع الآخر و مصادر القانون ، خاصة مع ظهور فلسفة الفردانية التي تنظر الى الانسان « ككائن معلمن» ، يسعى للتحرر من الضغوطات و التابوهات الاجتماعية . تعززت هذه الرؤية الفلسفية بتطور الفكر القانوني الدولي الذي عبر عنه بإصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص في المادة 18 منه « أن لكل شخص حق في حرية التفكير و الوجدان و الدين ، و يتضمن هذا الحق تغيير الدين أو المعتقد مثلما يتضمن حرية اشهار دينيه و

[1] أوليفيه روا ، الجهل المقدس (زمن دين بلا ثقافة) ترجمة : صلاح لأشمر ، دار الساقي ، 2012 ، ص20 .

[2] نفس المرجع ، ص 249 .

عقيدته و حيدا أو جماعيا ، بالتعليم و الممارسات و التعبد و أداء الشعائر ، أمام الملأ او منفردا »[1] ، و قد صدر عن الأمم المتحدة عام 1981 إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب و التمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد ، إلا أن المشكلة الأساسية لهذه الاعلانات تكمن في عدم توفير آليات تطبيقها ، بحيث لا توجد وثيقة تقنينية دولية ملزمة من الناحية القانونية ، بالرغم من وجود اتفاق دولي على ضرورة صياغة اتفاقية بهذا قواعد عرفية في القانون الدولي . فيما يلي قائمة بالحريات الدينية الفردية ، وهذا أهم ما جاء في المادة 06 من الاعلان التالي:

- حرية ممارسة العبادة أو عقد الاجتماعات المتصلة بدين أو معتقد ما ، و إقامة وصيانة أماكم لهذه الأغراض ؛
- حرية صنع واقتناء واستعمال القدر الكافي من المواد والأشياء الضرورية المتصلة بطقوس أو عادات دين أو معتقد ما؛
- حرية التماس وتلقي مساهمات طوعية ، مالية وغير مالية ، من الأفراد والمؤسسات ؛
- حرية تكوين أو تعيين أو انتخاب أو تخليف الزعماء المناسبين الذين تقضي الحاجة بهم لتلبية متطلبات ومعايير أي دين أو معتقد؛
- حرية مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالأعياد وإقامة الشعائر وفقا لتعاليم دين الشخص أو معتقده .
- الحريات الدينية في العمل ، بما في ذلك حق ممارسة الصلاة ، و اتخاذ الزي المناسب وفقا للمعتقد واختيار أصناف ونظام معين للأكل .
- حرية الاجتماع وإقامة الجمعيات للعبادة وأمور الدين ؛
- حرية إعلان الشخص عن عقيدته ؛
- حرية تغيير الشخص لدينه أو رفضه ؛

[1] الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، هو اعلان تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948 بباريس بموجب قرار الجمعية العامة ، يوضح الاعلان 217أ (د -3) ، يوضح الاعلان رؤية المنظمة عن حقوق الانسان المكفولة لكافة الأشخاص .

تختلف بطبيعة الحال مسارات التحول الديني باختلاف التجارب ، فكل متحول ديني «un converti » اتخذ مسار مناسب وفق الامكانيات المتاحة له في التعرف على الدين أو المعتقد الذي يراد التحول اليه حسب حاجاته و تطلعاتها ، يمكننا تقسيم هذه التجارب بشكل عام الى مسارين أساسيين :

أولا) المسار الفردي la démarche individuelle : يقترن هذا المسار بمبادرة فردية لا تتدخل فيها عناصر خارجية ، فهي استجابة لحاجة داخلية يشعر بها مستقبل المتحول تجعله يبحث عن أنظمة تفسير جديدة لكل ما يحيط به من أزمات و من تناقضات رغبة في تحقيق إشباع نفسي ، عاطفي أو معرفي اما لأن هويته الدينية الموروثة لا تلبي له هذه الحاجة أو أنه لم ينتمي طيلة حياته الى تقليد ديني مما يضعه في حالة من البحث المتواصل عن خط ايماني يتم اختياره بشكل ارادي في هذا المسار من التحول الديني يعتبر المتحول كباحث روحي (un spiritual chercheure).[1] يوظف في هذا البحث كل الامكانيات المتوفرة و لتكن الانترنيت كونها أصبحت متاحة لأفراد الجمهور في التعبير عن أنفسهم و الوصول الى ما يعبر به الآخرون عن أنفسهم.

يشكل الانترنيت المكان المثالي لفردنة الهويات الدينية و الدخول في تجارب روحية جديدة ، بحسب العروض الايمانية المتاحة تحت قاعدة العرض و الطلب (la spiritualité a la carte)[2] التي ترتكز على البحث الفردي والترقيع شخصي المفتوح على كل أشكال المعتقدات الموازية ، في المقابل ما سماه (كلود دوبار) في كتابه (أزمة الهويات) «بفقدان سلطان » المؤسسات الدينية على الحياة الخاصة ، فلقد تعرضت من وجهة نظره بالاعتماد على الدراسات

[1] Jean-Cassien, Biller, la conversion peut-elle etre une liberté ? Revue Cahier d'études du religieux. Recherches interdisciplinaires, n°6. sans pagination :
https://journals.openedition.org/cerri/359

[2] Raphael Liogier , Souci de soi ,conscience du monde (vers une religion globale ?) , ED ARMAND COLIN , 2012 ,P 49.

الميدانية التي أجريت في فرنسا مجمل المؤسسات (الكنيسة ، المدرسة ،و الجيش و الشركة و الأسرة) الى فقدان المصداقية ، و أن انتاج المعايير في المقابل انتقل الى الجانب الذاتي.[1]

فلقد ساهم الإنترنيت تحترق حدود الزمان و المكان فكل شخص يتحدث بالطريقة التي يريدها ، أين يريد و وقت ما يريد مع من يريد ، بدون وساطة دينية نستطيع مراقبتها ، فهو اذا صح القول يضع الفرد في علاقة مباشرة مع « الله » الذي لم يعد التعرف عليه في حاجة الى وسيط مؤسساتي ، فلليهود كنيس افتراضي ، و للمسيحيين كنيستهم و للمسلمين مسجدهم الافتراضي ، فبإمكان الشبكة العنكبوتية اليوم منح الطمأنينة الافتراضية التي كانت من وظيفة الكنيسة و المسجد مما ساهم في تشكل ما يسمى « بالتدين الرقمي » الذي يعرف أشكال خاصة من الايمان الافتراضي و الجهاد الافتراضي و التعبد الافتراضي ... الخ

ثانيا) الدعوة الدينية : هي حق يتمتع به كل شخص في نشر معلوماته الدينية و معتقداته ، و تعتبر شكل من أشكال حرية التعبير خاصة عندما يتم دعوة أشخاص إلى اعتناق عقيدة معينة بوسائل سلمية ، هذا إذا ما أخدنا بالمادة 18 من الاتفاقية الدولية المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية .[2] يميز(Gianfranco Rossi) بين نوعين من الدعوة الدينية Prosélytisme الدعوة الدينية العادية « Prosélytisme normal » والدعوة الدينية التعسفية «Prosélytisme Abusif. يحدد هذا التميز على الشكل التالي : « لكل شخص حق في نشر دينه ومعتقداته ومحاولة إشراك المتلقي الذي يكون جاهز للاستماع وبالتالي يكون ممارسة الدعوة بضوابط مبنية على احترام حقوق الأخر التي تكون مفرغة من كل أشكال الضغط الاقتصادي الجسدي والنفسي ... وما عدا ذلك فالدعوة تكون

[1] كلود دوبار ، أزمة الهويات تفسير التحول ، ترجمة : رندة بعث ، المكتبة الشرقية ، 2008، ص 237 .

[2] GEORGES, Naol , les chrétiens dans le monde arabe et la Question de l'Apostasie en Islam, Revue Maghreb machrek , numéro 209 , 2011 , P110

تعسفية لا ترتبط باحترام حرية التفكير و الضمير . »[1] تشهد الدعوة الدينية عموما في السنوات الأخيرة تطورا منقطع النظير خاصة مع اتساع مجال عمل الجماعات و الطوائف الدينية بعدما أصبحت تقدم نفسها على شكل حركات دينية جديدة على مستوى تنظيمها و تقنيات عملها الحديثة*على غرار الحركة «الانجيلية »،«الأحمدية » و«التشيع » مما ساهم في نشر معتقداتها في الداخل و الخارج ضمن الفضاء الخاص و العام ، بالاعتماد على الاتصال الفيزيائي المباشر مع الأشخاص المراد ضمهم الى الجماعة أو الطائفة الدينية بشكل خفي أو ظاهر ، أو عن طريق الاتصال الافتراضي بالاعتماد على الوسائط الاعلامية في مقدمتها الانترنيت ، الذي يعد وسيلة ممتازة للتبشير الديني ، ففي رسالة قدمها البابا (BENOIT) السادس عشر بمناسبة الرابع و الخمسين لليوم العالمي للاتصال الاجتماعي الذي دعى فيها المسيحيين الى استغلال الامكانيات التي يقدمها العصر الرقمي . ففي دراسة قام بها(Isabelle Jonveaux) المعنونة بـ «DIEU EN LIGNE »[2] توصل أن أباء الكنيسة الكاثوليكية يستخدمون في عملهم الديني الوسائل التقنية المختلفة حسب الأهداف المسطرة و الجمهور المستهدف و كفاءاتهم الخاصة : من ذلك المواقع التي تمنح عن طريق

[1] Ibid. P110.

* أول من أستخدم مفهوم الحركات الدينية الجديدة (les nouveaux movements religieux) هو السوسيولوجي البريطاني «EILEEN BARKER» للدلالة على مجموعة مختلفة من الوقائع السوسيو دينية التي تطورت في العقود الأخيرة تحت تأثير جماعات غير معروفة أخذت مكانة على الواجهة الدينية في المجتمعات الغربية وغير الغربية . تحتفظ هذه الحركات بمجموعة من الخصائص ، فهي في أغلب الأحيان ما فوق الحداثية على مستوى تنظيمها وتقنيات انتشارها ، إعطاء قيمة للتجربة فالأفراد مدعوون إلى التجربة أكثر من الإيمان في مجموعة من المعتقدات هذه التجربة تمنحهم الحكمة ، الراحة والسعادة ، والشبكات التي تنسج من طرف هذه الحركات هي عالمية وتؤسس قيم ما فوق الوطنية كالخير والخلاص.

[2] Jonveaux Isabelle, Dieu en ligne (Expérience et pratiques religieuse sur net) ,ED BAYAED , Paris 2013 , P 56.

الاشتراك امكانية تلقي كل يوم عبر علبة البريد الالكتروني (الانجيل اليوم) ، مع استخدام اليوتيوب الذي يعرض الممارسات الدينة بالصوت و الصورة اضافة الى استخدام صفحات الفايسبوك و التويتر التي تمكنهم من نشر رسائلهم الدينية .

1. 3.مناقشة مفهوم « أهل الذمة » :

ساهم الحراك السياسي الذي تشهده جل المجتمعات العربية منذ 2011 في اطار ما سمي « بالربيع العربي» الى تجدد طرح مفهوم أهل الذمة على واجهة الاعلامية و السياسية ، بحيث أريد من استخدامه بشكل عام اظهار و توضيح حكم شرعي مفاده تحريم انتهاك حرمة دم «الذمي» و اعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع ، و القول بسماحة الدين الاسلامي و محاربة الفكر المتطرف بشكل يحقق الأمن المجتمعي ، خاصة مع اندلا ع صراعات عنيفة في بعض بلدان « الربيع العربي » و هيمنة فصائل الإسلام السياسي و ما صاحب ذلك من أعمال عنف دموية مست الأقليات الدينية المسيحية خاصة و هو ما تشهد عليه الحالة المصرية ، حيث أصبح انتهاك الكنائس القبطية مشهد متكرر منذ «اسقاط» حكم جماعة الاخوان المسلمين . أمام هذا الزخم من الأحداث نجدنا في حاجة ماسة للتطرق للأصل التاريخي لمفهوم «أهل الذمة» ثم النظر في مدى صلاحية استخدامه في مجتمعاتنا الحديثة .

في اطلالة تاريخية عابرة يعود تشكل مفهوم «أهل الذمة »* الى القرن السابع ميلادي مع « صحيفة المدينة » و هي أول محاولة في كنف الدولة الاسلامية الناشئة بعد الهجرة النبوية لتحسين العلاقة مع غير المسلمين و ترسيخ مبدأ التعايش السلمي ، و من بين ما نصت عليه الوثيقة : «... يهود بنى عوف أمة مع المسلمين ، لليهود دينهم و للمسلمين دينهم ... ان على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم ، و أن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ». كما تعد اتفاقية الصلح التي أبرمها الرسول ((صل الله عليه وسلم)) مع نصارى نجران « وثيقة نجران »

* للملاحظة مفهوم «أهل الذمة » لم يرد في القرآن الكريم و لكن ذكرت «الجزية» و هي التي يقوم عليها فكرة عقد الذمة .

في أعقاب غزوة « تابوك » في العام التاسع للهجرة ، و التي انضم اليها بعد ذلك يهود نجران بداية لتحديد وضعية « الذمي » داخل المجتمع الاسلامي ، فجاء فى عهد النبى ((صلى الله عليه وسلم)) لنصارى نجران : « و لنجران و حاشيتهم جوار الله وذمة محمد النبى رسول الله،على أنفسهم وملتهم وأرضهم و أموالهم و غائبهم و شاهدهم... وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير ، وليس ربا و لا دم جاهلية. » [1]. اذا فالإطار الذي ينظم العلاقة بين المسلمين و غير المسلمين داخل المجتمع المسم و بين غير المسلمين و الدول الاسلامية هو « عقد الذمة » ، الذي بمقتضاه يعتبر غير المسلمين في ذمة المسلمين أي في عهدهم و أمانتهم ، مع اسباغ طابع القداسة على هذا العقد فهم ليسوا فقط في ذمة المسلمين و انما في ذمة الله و رسوله . يترتب عن عقد الذمة أمرين أساسيين الأول هو الجزية وهي بمثابة المشاركة في الميزان المالي للدولة تفرض على القادرين منهم مقابل ضمان الحماية ، و الأمر الثاني يتعلق بالتزام بأحكام الاسلام في المعاملات المالية و في الخضوع للعقوبات السلامية ليكون لهم ما للمسلمين و عليهم ما عليهم إلا فيما يتعلق بالأحوال الشخصية المرتبط بنظام الأسرة . [2]

عرف التعامل مع غير المسلمين في كنف الخلافة الاسلامية تطورا واضحا ابان الحقبة العثمانية ، بحيث تم تقنين أوضاع الذميين مع أصدر « نظام الملل و النحل » [3] في بداية حكم الامبراطورية العثمانية (1453) ، و استقر هذا النظام في العصر العثماني في القرن الثامن عشر و التاسع عشر. يقوم «نظام الملل و النحل » على منح كل ملة أو طائفة الحرية في تسيير أمورها الداخلية من خلال تعيين رئيس الملة أو النحلة من طرف السلطان العثماني ليكون وسيط بينه

[1] للمزيد من الاطلاع راجع الدراسة التالية : احمد قائج الشعبي ، وثيقة المدينة المضمون و الدلالة ، مجلة الأمة ، العدد 110 ، وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية ، قطر ، 2006 . على الرابط التالي :

waqfeya.com/book.php?bid=12164

[2] محمد أبوزهرة ، المجتمع الانساني في ظل الاسلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981 ص 267- 274.

[3] حيدر ابراهيم علي و أخرون ، أزمة الأ قليات في الوطن العربي ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2002، ص 177 .

و بين أهل الملة ، فبالنسبة للمسيحيين مثلا يعين السلطان العثماني «ملتي باشا » و يقصد بها في اللغة التركية رئيس الملة أو الطائف ، بحيث يتولى «ملتي باشا » تعيين الأساقفة و كل راتب الاكليروس و كذلك حقه في عزلهم و النظر في القضايا و الدعاوى الخاصة بأمور الأحوال الشخصية كالزواج و الميراث والطلاق و حق الفصل في القضايا المدنية و الجنائية اذا كان اطراف النزاع من المنتمين الى هذه الملة ، كما يكلف « متي باشا » بتوزيع الجزية على أبناء الملة بعد ما يتم تحديد المبلغ الكلي الذي على الملة دفعه من قبل السلطان العثماني ، أما بالنسبة لليهود أعطي لقب «حاخام باشا » ، انتهى رسميا نظام الملل مع انتهاء الخلافة العثمانية عام 1924 .[1]

بالرغم من أننا لا ننكر ما قدمته الرؤية الاسلامية في معالجة موضوع الأقليات سواء من خلال النصوص المقدسة أو التجارب التاريخية أثناء الخلافة الاسلامية التي امتدت أطرافها جغرافيا شيئا فشيئا نتيجة الفتوحات ، مما فرض واقع ديموغرافي ، سياسي ، اجتماعي جديد داخل الأمصار المفتوحة ، و هو السياق الذي تطور فيه مفهوم «أهل الذمة » إلا ان محاولة استبدال مفهوم «الأقلية » بمفهوم «أهل الذمة » في سياق المجتمعات الحديثة لتوصيف الجماعات الدينية التي لا تمتلك مصادر القوة المادية و الرمزية مقابل جماعات أخرى تمتلكها ، يعتبر اسقاط لا يخلو من المغالطة المعرفية ، فالسياق التاريخي،الاجتماعي و السياسي هو من يتحكم في انتاج المفاهيم و التعامل معها وفق متطلبات كل عصر . فلفظ أهل الذمة كما يشير له المفكر (محمد مورو) «يختلف اختلافا بينا في الأحكام و الدلالات الاخلاقية و الحقوق عن لفظ الأقليات »[2] . ذلك أن مفهوم الأقلية كتوصيف قانوني – سياسي لبعض الجماعات ارتباط بشكل وثيق بتطور علاقة الفرد بالدولة ، ما يمكننا التعبير عنه بمفهوم «المواطنة » التي تركز في بعدها العميق على الفرد الحر صاحب القرار و السيد و مصدر الشرعية السياسية داخل الدولة الحديثة ككيان سياسي رمزي ، له

[1] حيدر ابراهيم و آخرون المرجع السابق ، ص ص 56-85 .

[2] محمد مورو ، الأقليات المشكلة و الحل ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، 2009 ، ص 15 .

حدود جغرافية مرسومة وسيادة سياسية و اقليمية ، و سلطة منتخبة بحرية من قبل المواطن الذي بإمكانه نزع الشرعية عنها عندما تخل بمقتضيات العقد الدستوري المكتوب ، و هو ما جاءت به الحداثة الفكرية و السياسية التي شهدتها أوروبا في عصر الأنوار . و عليه فالمواطنة بمفهومها الحديثة لم تشهدها التجربة الأوروبية في العصور و الوسطى أثناء سيطرة الكنيسة و لم تعرفه التجربة الاسلامية في السياسة ، فكلا التجربتين قام على مفهوم الرعية أو الرعايا و هم أعضاء مملكة أو دولة ليس لهم ذات حقوقية مستقلة ، باستثناء الملك أو الحاكم الممنوح له كل الامتيازات على اطلاقها دون مراجعة أو منازعة ، و هو ما ذهب اليه (ابن خلدون) في وصفه للرعية في الفصل الثالث و العشرون (حقيقة الملك و أصنافه) من كتاب المقدمة « فحقيقة السلطان أنه يملك الرعية القائم على أمورهم و عليهم ، فالسلطان من له رعية و الرعية من لها سلطان و الصفة التي له من حيث اضافته اليهم هي التي تسمى مملكة و هي كونه يملكهم ، فإذا كانت هذه المملكة و دواعيها من الجودة بمكان حصل المقصود من السلطان على اتم وجه فإنها اذا كانت جميلة صالحة كان ذلك مصلحة لهم ، و ان كانت سيئة متعسفة كان ذلك إضرارا عليهم و اهلاكا لهم .» ان العلاقة التي تربط الرعية بالسلطان وفق هذه المقاربة هي الطاعة التي يتم اعطائها قراءات دينية ، و يرخى عليها من القداسة ما يجعلها تتقدم الحرية و المساواة و العدل مخافة الفتنة و الانقسام ، في مثل هذا السياق يغيب مفهوم المواطنة ليحضر مفهوم الرعية ، التي جرى تقسيمها وفق الرؤية الاسلامية بين المسلمين و غير المسلمين من أهل الذمة .

فإذا كانت المواطنة تستند الى المساواة في الحقوق و الواجبات ، و دولة الفصل بين السلطات و المشاركة السياسية ، و مرجعية القوانين التي يشارك في وضعها و صياغتها المواطن ، فالطاعة تعبر ركيزة دولة الرعايا فلا حقوق للمسلمين أو غير المسلمين من أهل الذمة بمعزل عن الطاعة و لا حرية خارج الطاعة . و أن كان هذا لا يلغي المعنى الايجابي لمفهوم «أهل الذمة»، فالاسلام لا يعرف التمييز بين الناس علي أساس الاختلافات في المقومات الطبيعية كاللون أو الجنس

أو العرق كالذي يستند عليه مفهوم «الأقلية» ، و انما يقوم التمييز هنا على أساس ديني بين من التحق بالدين الاسلامي و لم يلتحق بعد ، فغير مسلم بمكتلك الفرصة كاملة أن يخرج من وضعية «الذمي» باعتناق الاسلام . كما لم يعد ممكنا العودة الى نظام الملل النحل بحكم ان انخراط مجتمعاتنا الاسلامية في التمرس بقواعد و تنظيمات المجتمعات الحديثة منذ ما يقارب قرن من الزمن ، مما ساهم في بلورة روافد و مقاربات جديدة نحن مطالبون بالحفاظ عليها في اطار الحداثة السياسية .

كما لم يعد وارد الحديث اليوم عن الجزية لأن الأصل في نظام الجزية هو الحماية التي يوفرها المسلمين لغير المسلمين داخل الدولة و مادام أن غير المسلمين اليوم منخرطين في الدفاع المشترك عن حدود و سيادة الدولة كما عليه حال الأقباط في مصر مثلا فلسنا بحاجة لفرض الجزية ، و هو ماكان معمول به حتى في ظل الغزوات التي كان يقوم بها الرسول «ص» و الحديث التالي للرسول «ص» يوضح ذلك : فما صح عنه أنه كان إذا أمر أميرًا على جيش أوسرية ؛ أوصاه في خاصته بتقوى الله **و** بمن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال « أغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولاتغلوا، ولاتغدِروا، ولا تمّثلوا، ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيتم عدوك من المشركين، فادعوهم إلى ثلاث خصال – أو خلال – فأيتهن ما أجابوك فأقبل منهم، وكف عنهم، ثم أدعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك، فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم أدعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأ خبِرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها،فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإنهم أبوا فسْلهم الجزية ، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، و كف عنهم، فإن هم أبوافاستعِن بالله وقاتِلهم ... »[1] الحديث

[1]صحيح مسلم ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، 1375/3 رقم الحديث 1731 .

2. الأقليات بين الطرح الديني و المشروع السياسي .

« الطائفية ليست الدين و لا التدين و انما هي عكس ذلك تماما: اخضاع الدين لمصالح السياسة الدنيا ، سياسة حب البقاء و المصلحة الذاتية و التطور على حساب الجماعات الأخرى .»

(برهان غليون، المسألة لطائفية و مشكل الأقليات.)

4.2. الدولة الوطنية و معالجة مسألة الأقليات الدينية :

يشكل الانتماء الى المجتمع السياسي جزء لا يتجزأ من تعريف المواطنة الحديثة ، التي تحكمها العلاقات القائمة على الاهتمام بالشأن العام و المصالح المشتركة لمجموع مكونات المجتمع . ينتظم المجتمع السياسي وفق دساتير و قوانين و أجهزة تحدد شروط الانتساب اليه و ما يترتب عليه من الحقوق الاجتماعية (حق الحياة الكريمة ، التعليم ، الرعاية الاجتماعية...الخ) و الحقوق السياسية (حق المشاركة في الانتخابات ، حق الترشيح ، نقد التسيير و التدابير الحكومية ،حرية الآراء و الأفكار...الخ) و الحقوق الشخصية (حق في التملك ، تكافئ الفرص ، حرية الضمير و الاعتقاد...الخ) كما يحدد الواجبات التي تلزم كل فرد بداخله كالولاء للوطن ، الخضوع للتكاليف المشتركة (دفع الضرائب، أداء الخدمة العسكرية ، الدفاع عن الوطن ... الخ) ، هذه الحقوق و الواجبات يتمتع بها و يخضع لها الجميع بالتساوي فلا وجود لمواطن دون آخر ، أو مواطنين برتب متفاوتة ، و لا وجود لمواطن خارج دائرة الانتساب للمجتمع السياسي ، الذي تحدده قوانينه المكتوبة و العرفية المختلفة بدورها من سياق الى آخر ، و التي تهدف أساسا

الى تسيير الفضاء العام و تحديد الخصوصية المسموح بها للأفراد و الجماعات ، في مقابل ميل هؤلاء الى توسيع فضاء هذه الخصوصية على حساب العام ، فالأفراد و الجماعات عندما ترى نفسها ضحية ظلم اذ لم يتم وضعها في مكانة و مرتبة تتلاءم مع درجة تحقيقها لقيمتها في المجتمع تصبح تطالب بالاعتراف الرسمي بها « la reconnaissance » مما يترتب عليه رفع مكانتها ، و يتحقق ذلك من خلال تقديم المجتمع السياسي لضمانات قانونية توفر لها الحماية و تجعلها في مركز قوة. و عليه تعتبر مسألة الاعتراف نقطة التقاطع و الالتقاء بين المواطنة كمفهوم و ممارسة و الأقليات مهما كان شكلها داخل المجتمع السياسي تحديدا مع توفر عنصر الوعي الذاتي لدى الأقلية « conscience minoritaire » باختلافها و تمايزها ، وحرصها على البقاء والمحافظة على هويتها وتطلعها للمساواة والذي يدفع للمطالبة بالحصول على المزيد من الامتيازات و التمتع بالمواطنة من جوانبها الاجتماعية و الثقافية و السياسية ، بحيث يمكن القول أن الأقلية لا تظل كذلك بالفهوم السوسيولوجي إلا بقدر ما تطلب لنفسها نوعا من الحقوق الخاصة ، تعزز انغلاقها على ذاتها وممانعتها للاندماج أو الذوبان .[1]

يتحدد شكل العلاقة بين الدولة–الوطنية و الأقلية بناء على السياق التاريخي الذي تشكلت فيه هذه الأخيرة ، فالاعتراف والشرعية السياسية التي تحض بها بعض جماعة الأقلية دون أخرى يتوقف على مدى ارتباطها بتاريخ و ذاكرة الدولة ، و عليه تنقسم الأقليات الى أقليات تاريخية و أخرى مستجدة أو مستحدثة تنشأ عادة كنتاج لظاهرة الهجرة أو التحولات الدينية ، يفرز هذا التقسيم في شكل الأقليات المسائل التالية [2]:

[1] Cathrine, LAMARCHE, LES MINORITÉS ETHNO-CULTURELLES : UNE ANALYSE fONDÉE SUR LA THÉORIE SOCIALE CRITIQUE ET LE CONCEPT DE RECONNAISSANCE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL , 2008 , P P 37 -38 .

[2] José WOEHRLING, LES TROIS DIMENSIONS DE LA PROTECTION DES MINORITÉS EN DROIT CONSTITUTIONNEL COMPARÉ, P 107- 111 : https://www.usherbrooke.ca/droit/fileadmin/sites/droit/...34/34-12-woehrling.pdf

أولا : تمتع الأقلية التي تعتبرها الدولة أنها تاريخية بحظوظ أوفر من الشرعية و الاعتراف ،مما يجعلها في مكانة قانونية اجتماعية ، سياسية أحسن من الأقلية المستحدثة و هو ما يضع السلطة في حرج خلاقي يتعلق بتبرير دوافع منح الامتيازات لأقلية في مقابل حرمان الأخرى منها .

ثانيا : اعطاء الحقوق للأقليات التاريخية قد يستفز الأقليات الحديثة مما يدفعها الى المقامة ، و هو ما يتسبب في حرمان الأقليات القديمة من حقوقها تجنب الصراع و حفاظا على الاستقرار .

ثالثا : توجد صعوبة واضحة في تحديد ماهية الأقليات التاريخية و كم يلزم من وقت حتى تصبح اقلية تاريخية ، و كم من جيل يتتابع حتى نستطيع القول أن جماعة ما من المهاجرين يمكنها أن تتشكل كأقلية تاريخية .

أخيرا ، يجب أن نشير أن الشعوب الأصلية (les autochtones) تتمتع باعتبارها أقلية حسب القانون الدولة و القانون الدولي بحقوق اضافية أكثر من غيرها ، و تستمد شرعية مطالبها من اعتبار أن أجددها هم أول من قطن المنطقة ، من بين هذه الشعوب التي لها علاقة وطنية بهذا النوع من الأقلية نجد (كندا ، باناما ، كوستاريكا ، كولومبيا ،البرازيل المكسيك ، اليابان ... الخ) .

يمكننا عموما تحديد بعض المواقف التي الدولة تجاه الأقلية مع اعطاء الأمثلة الموضحة لها على النحو التالي :

– التسامح «la tolérance » : ان الاعتراف بالاختلاف و السماح به هما المبدأين التي سعت المجتمعات الأوروبية الى ترسيخهما في العصر الحديث ، فحسب "ماكس فيبر " التسامح داخل هذه المجتمعات هو شرط السلام المدني و الديني.[1] ترجع فكرة التسامح بين الأقلية الدينية و الأغلبية في الغرب الى القرن السادس عشر بعد حركة الاصلاح الديني التي أحدث قطيعة داخل الكنيسة الكاثوليكية فكانت الحاجة ملحة لإيجاد توافقات و الرجوع الى السلم المدني بعد فترات من الصراع و المواجهات الدامية بين الكاثوليك الرومان و البروتستانت بداية من الاعلان

[1] شعبان الطاهر أسود ، المرجع السابق ص 27.

الرسمي من خلال منشور" Nantes" الصادر في 1598 الذي وضع حد لهذه المواجهات، اضافة الى" l'Acte of Toleration في 1689 [1] الذي يعترف للكاثوليك الرومان و للبروتستانت الحق في ممارسة شعائرهم الدينية بشكل حر و مفتوح.[2] كما يمكننا الحديث في هذا السياق على مبدأ التسامح الديني الذي دعى اليه القديس" توماس أوغسطين "(354 – 444 م) تجاه اليهود الذين أعطاهم مكانة باعتبارهم شهود على حقيقة و انتصار المسيحية ، بعدما كانوا محل الاهانة من الكنيسة في العصور الوسطى (فلقد دعت الكنيسة الى صفع اليهود في فناء الكنيسة عامة أثناء مراس الساحة في الكنيسة اثناء مراسيم الاحتفال بعيد الفصح pâques) .

– التعايش «la coexistence » : تسمح فكرة التسامح في المجتمعات التي يسودها مبدأ التعدد الديني الى رغبة الأغلبية في التعايش جنبا الى جنب مع الأقليات الدينية ، الشيء الذي يعتبر كشرط للتطور و الحركية الحضارية ، فهذه المجتمعات تسمح بالتبادل المشترك و الاهتمام الذي يجعل كل الأطراف و الأديان على مسافة واحدة في اطار مفهوم المواطنة ،مما يساعد بدوره على التقارب و التعاون في المجالات السياسية و الاقتصادية ، الذي تتفاوت درجته من تكوين اجتماعي الى آخر .

– التمييز و الغزل « la discrimination »: ينتج هذا الموقف عندما ينظر الى الأقلية باعتبارها جسم غريب عن المجتمع أو مكون هامشيا اما كعابرين أو غرباء أو وافدين ... الخ يمكنهم أن يشكلوا خطرا على النسيج و النظام الاجتماعي أو أن يصبحوا منشقين أو متمردين في المستقبل . يمارس العزل في صور متعددة و مختلفة تبدأ من الفضاء الجغرافي داخل الدولة ذاتها كإنشاء مدافن خاصة للأقليات الدينية مثلا ، و قد يكون منطق العزل أكثر راديكالية بحيث يصل الى الطرد خارج حدود الدولة كون أن هذه الأقلية غير مرغوب فيها ، ففي 1492 مثلا تم طرد اليهود

[1] Dictionnaire des faits religieux Op .Cit ,P 722.

الاسبان ردا على اجراءات العزل التي تتخذها الأغلبية تجاه جماعة الأقلية الذين يجدون أنفسهم خارج السلم الاجتماعي ، تميل هذه الجماعات الى ما يمكن تسميته بالتقوقع الطائفي «repli communautaire ».[1]

– التضييق و الاضطهاد «persécution »: ارتبط مصطلح « persécution » بالبعد الديني ، بحيث يرجع أصله الى اللغة اللاتينية ، و ظهوره كان في اطار التضييق على المسيحيين في الامبراطورية الرومانية ، و يقصد به الاستعمال المتكرر للعنف الرمزي أو المادي تجاه الفرد أو الجماعة .[2]

تتمثل المشكلة الأساسية لأي أقلية مهما كانت طبيعتها في الاختيار – بدرجات متفاوتة – بين الاندماج في مجتمع الأكثرية أو التميز بهويتها الخاصة ،لكن عموما يمكننا ادراج موقفين أساسيين يمكن أن تتخذهما الأقلية تجاه الأغلبية :

- الذوبان : تتوقف رغبة الأقلية في الذوبان ضمن الجماعة السائدة بناءا على استعداد هذه الأخيرة في ادماج و احتواء جماعة الأقلية ، بحيث ترتبط درجة الذوبان على مدى مرونة الأقلية و استعدادها للتنازل عن بعض خصائصها في مقابل استعداد الأغلبية لقبول التعددية ، فاليهود على سبيل المثال استطاعوا الذوبان في المجتمع الأمريكي بسبب نجاحهم الاقتصادي ، فاستعداد الطرفين الأقلية و الأغلبية لتقديم التنازلات يسهل عملية الذوبان الى درجة يصبح فيها هوية الأقلية جزء من التاريخ .

-الصدام : يتعلق هذا الموقف بما يمكن تسميته « Activisme minoritaire »[3] ، أن رغبة الأقلية في اثبات الاختلاف تقودها الى استعمال العنف ، ففي بعض السياقات تصبح الأقليات الدينة مصدر الثورات داخل الدولة

[1] Ibid P 722 .

[2] Ibid P 723.

[3] Ibid P 724 .

و التي تقود حركات احتجاجية تصل الى حد المطالب بالانفصال خاصة عندما تعجز هذه الأقلية عن الاندماج أو ممارسة التعددية ، فترى في استقلالها الذاتي الحل الأمثل للحفاظ على هويتها الدينية ، و قد يتسع طموح الأقلية الى تأسيس دول ، و مثالنا في هذا تأسيس دولة باكستان (دولة الطاهرين) في عام 1947 التي جمعت المسلمين من أصول عرقية مختلفة ، بعد انفصالها عن الاتحاد الهندي ، هذا الانفصال الذي خلف وراءه حمام من الدم .

يترتب عن الاعتراف الرسمي لأي جماعة دينية بوضعية الأقلية داخل الحدود الجغرافية للدولة الوطنية مجموعة من الامتيازات ، نذكر منها [1]:

- الاعتراف بحق الممارسة الدينية .
- اقامة الاتصالات و الحفاظ عليها فيما بينهم بلا قيود داخل بلدهم و الاتصال عبر الحدود مع الدول و الجماعات الأخرى.
- انشاء و صيانة المنظمات و الروابط داخل بلدهم و المشاركة في المنظمات غير الحكومية الدولية
- السعي للمزيد من المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية .
- حق الأقلية في الحصول على المخصصات المالية التي تشملها ميزانية الدولة للنشاط الديني.
- حق تملك العقارات باسم الجماعة / الجمعية / الكنيسة / المسجد.
- إعفاء الجماعة / الجمعية / الكنيسة / المسجد من الضرائب.
- الحق في انشاء مدارس لتعليم دينهم و التكفل به .

[1] يمكن الرجوع في هذا الصدد الى الدراسة التالية : حسن بن نوي ، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى 2015 .

- الحق في الاستقرار و الاطمئنان و توفير الأمن لجماعة الأقلية ضد اعتداءات المتطرفين والإرهابيين .
- تحتاج الأقليات إلى تحقيق المساواة مع الأكثرية في فرص العمل و ظروفه ، سواء القطاع الخاص أو العام ، بما في ذلك الوظائف العليا و الحساسة .
- تقديم الضمانات الفعلية لتحقيق المساواة المدنية و السياسية التي تنص عليها أغلبية الدساتير، من ذلك حق الأقلية في التمثيل الذي يتناسب مع حجمها في المجالس النيابية و البلدية.
- حقها في إجراء عقود الزواج الخاصة بأبنائها، وتبرز أهمية ذلك عند المسيحيين الذين يعتبرون الزواج عقداً دينياً .
- تتكفل به الكنيسة كمؤسسة دينية.
- إقامة مدافن خاصة لموتى الأقلية وما يتطلبه ذلك من الحصول على أرض وتراخيص حكومية.
- جمع تبرعات في داخل الدولة وتلقي تبرعات من الخارج ، وما يتطلبه ذلك من تراخيص حكومية .

5.2. الاستقطاب السياسي للأقليات الدينية :

وجود جماعة الأقليات على اختلاف أشكالها و مقوماتها داخل الدولة الوطنية معطى واقعي ، فلا وجود في أي حال من الأحوال لمجتمع متجانس مئة بالمائة عرقيا ، لغويا و دينيا ...الخ ، و هو أمر يرجع الى الصيرورة التاريخية و الحضارية للمجتمعات الانسانية ، فالأقليات كتكوينات اجتماعية أو ثقافية مؤشر ايجابي على التنوع داخل المجتمع ، و لم تبرز كمشكلة خاصة في سياق الدول العربية الا عندما طرحت بجانبها مسألة « الاستقطاب السياسي للأقليات » و هو ما يضعنا أمام الكثير من محاور الجدل و لا سيما مع التناقضات التي يجمعها عصر العولمة فحسب (جوزيف ياكوب) أنه في الوقت الذي يشهد فيه العالم مساعي لدمج الاقتصادات الوطنية والمحلية وتوحيدها في اقتصاد عالمي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات و الذي يخدمه التطورات الحاصلة في التقنيات الاعلام و الاتصال ، نشهد في الجهة المقابلة آليات تفكيك وتفتيت تستهدف البنى الوطنية ، السياسية والاجتماعية و الثقافية داخل دولة الوطنية :« اننا نعيش في كوكب مركب و موحد وأحادي النموذج في آن ، اذ توجد بهذا الصدد حركة مزدوجة : ترابط اقتصادي و انطواء على الهوية... .»[1] و هو نفس ما ذهب اليه الاننثربولوجي الأمريكي الهندي الأصل (أرجان أبادوراي) عندما اعتبر أن العولمة وضعت الأمة كخطاب و تشكيل تاريخي حديث في امتحان صعب و أدت بصورة مفارقة الى تخندق هوياتي كرد فعل ضد الشمولية الثقافية .

[1] جوزيف ياكوب ، المرجع السابق ، ص 17.

الحديث عن مسألة التوظيف السياسي للأقليات الدينية يضعنا في صلب التوترات الاجتماعية و السياسية الواقعة في منطقة الشرق الأوسط ، هذه المنطقة التي تعمل مند زمن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها (اسرائيل) على اعادة رسم حدودها ، و هي لا تخفي في واقع الأمر سياستها في تقسيم المقسم و تجزئة المجزأ ، ففي شهر جوان 2006 نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية تقريرا كتبه (رالف بيترز) و هو كولونيل سابق في شعبة الاستخبارات العسكرية ،تحدث فيه عن تقسيم الشرق الأوسط من جديد و اقامة دولة مركزية تقتطع أجزاء من العراق و ايران و تركيا و سوريا و دولة شيعية في جنوب العراق و ايران و مناطق أخرى من السعودية و الامارات و الكويت و البحرين ، و دولة مارونية درزية في جبل لبنان وزيادة مساحة الأردن على حساب السعودية ... الخ .[1]

فلم يعد يقتصر اذا تسييس الانتماءات الطائفية للمواطنين و أدلجتها على حدود الدولة الوطنية بل أصبحت القاعدة الأساسية للتحالفات السياسية و الجيو _ استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تحديدا ، فالتعدد الديني و المذهبي الذي كان يشكل فسيفساء جميل في لبنان*تحول الى مصدر للانقسامات بداخله ، بحيث أصبح يوظف لخدمة مصالح ما فوق الوطنية و هو ما حصل بعد حادثة اغتيال الرئيس الحرير في 14فيفري 2005 ، التي تسببت في شحنات

[1] جاي باوزر، صحيفة يديعوت أحرونت الإسرائيلية 16/07/2006

*أهم الطوائف الدينية في لبنان :الشيعة ، السنة ،الطائفة الدرزية و هي فئة منشقة عن الشيعة أنشأت في عهد الحاكم بالله الفاطمي(985- 1121) يعود تسميتها نسبة الى مؤسس الدرزي وهو محمد بن اسماعيل الدرزي ، يعتبر الدروز أنفسهم مسلمين موحدين يقيمون رؤيتهم الدينية على تقديس العقل و اعتباره محور المعرفة ، يؤمنون بتناسخ الارواح ،كما انهم لا يقيمون اركان الاسلام كالصلاة ، الحج ... الخ . الطائفة المارونية و هي طائفة مسيحية شرقية عربية تابعة للكنيسة الكاثوليكية في روما مند القرن 18 م ، أسسها الراهب السوري مارون في القرن 15م و منها سمية المارونية .

بين السنة و الشيعة الذين وجه لهم اصبع الاتهام باغتيال الحرير كونه سني ، خاصة مع تدخل الخارجي المغذي لهذه الشحنات الطائفية من خلال الدور الايراني السوري الداعم للشيعة و الدور السعودي القطري الداعم للسنة .[1]

و من صور الاستخدام السياسي للأقليات الدينية التي يمكن رصدها في المنطقة ما يحدث في العراق ، فبالرغم من أن الطوائف الدينية ما قبل الاحتلال الامريكي لم يكن وضعها مثاليا ، فقد يحصل و أن تحتدم طائفة بأخرى لكن هذه المشاحنات لم تكن ظاهرة عامة ، بحيث كان يتم احتوائها تحت شعار الهوية العراقية الجامعة و ان كان الأمر يحصل على حساب الهويات الفرعية أحيانا ، فلقد مارس (صدام حسين) انتقامًا جماعيًا من الشيعة بعد الحرب الايرانية العراقية ،[2] و هو صراع الذي كان له تداعيات مستقبلية بين الطوائف التي تقدم كل واحدة منها نفسها كاغلبية سياسية ما أدى الى ظهور موجة من الاحتدامات الطائفية خاصة بين السنة و الشيعة التي تصل الى حد «الاستئصال الطائفي » ، و محاولة قضاء طائفة على طائفة أخرى تحت مسوغات متعدد كاتهامها أنها طابور خامس بحجة عمل بعضهم عند الأمريكان كمترجمين و تسهيل بعض أعمالهم الخدمية أو اتهامهم بالولاء للنظام السابق، و ما زاد هذا الوضع تأزما دخول الجماعات الاسلامية المسلحة في فوضى الصراع السياسي .

[1] خالد ،مزابية ، الطائفية السياسية و أثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان) ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012 2013، ص 30 .

[2] محمد حبش ، الصراع السني الشيعي قراءة في الجدور... و أسباب الشقاق و أفاق اللقاء ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، 2014 ، ص 77.

تشكل القوانين الدولية التي تتعهد « بحماية و رعاية » حقوق الانسان بشكل عام و الأقليات على وجه التحديد أهم آليات تفكيك بنى الدولة الوطنية ، فالقانون الدولي للأقليات حسب ما ذهب اليه (جوزيف ياكوب) : «مشوش و غير فاعل ،و يكمن تشوشه في عجزه عن ايجاد تحديد مطابق لمفهوم الأقلية ، و عن ايجاد توازن بين منطق الاستقلال الذاتي و حق تقرير المصير من جهة و مبدأ السيادة الوطنية و سلامة الأراضي و حرمة الحدود من جهة أخرى . أما عدم فاعلية هذا القانون فيمكن في غياب آليات التطبيق وأصول المحاكمات و شريعة الغاب التي تنتهجها الدول... .»[1]، ذلك أن مبدأ حماية و رعاية الأقليات داخل الدول الذي ينص عليه الميثاق كان و لازال الواجهة للكثير من المشاريع العابرة للأوطان على رئسها المشروع الاستعماري ، فمن الجدير الذكر أن الاستعمار القديم استخدم موضوع الأقليات كتبرير للغزو والاحتلال ، فمع الحرب العالمية الثانية ربط موضوع حماية الأقليات بفكرة التدخل الانساني[2] الذي شهد أول استخدام له من طرف الدول الغربية ، في بداية الأمر لحماية الأقليات المسيحية في الامبراطورية العثمانية فيما عرف في ذلك الوقت بالمسألة الشرقية ، ثم تطور بعد ذلك إلى أن أصبح التدخل يستخدم لحماية رعايا الدول الغربية خارج حدودها في حالة تعرضهم لأذى أو في حال اعتقاد الدول الغربية بوقوع ضرر أو مكروه لإحدى الأقليات . و بما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الوريث الشرعي للاستعمار القديم

[1] جوزيف ياكوب ، المرجع السابق ، ص 67.

[2] تختلف أهداف التدخل الانساني من حالة الى أخرى فالتدخل قد يكون لحماية الرعايا ، حماية الأقليات ، انهاء الاعتداءات الداخلية ، توطين المهاجرين اللاجئين ، التصدي للكوارث الطبيعية ، دعم الحركات التحريرية بناءا على حق تقرير المصير . يتم التدخل الانساني بواسطة وسائل مختلفة كاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، أو استخدام الوسائل الاقتصادية كفرض غرامات على الدولة أو منع بيع الأسلحة ، وقد يتم هذا التدخل دبلوماسيا كقطع العلاقات مثلا ، وقد يتم من خلال الحملات الصحفية .

مارست هي الأخرى مبدأ التدخل الانساني بنسخته الحديثة ، تحت شعار الدفاع عن السلم العالمي . فبالرغم من أن ميثاق الأقليات في المادة الثامنة منه ينص على : « لا يجوز بأي حال تفسير أي جزء من هذا الاعلان على أنه يسمح بأي نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول و سلامتها الاقليمية و استقلالها السياسي » أصدر الكونجرس قانوناً سنة 1998 يتيح للإدارة الأمريكية سلطة متابعة مدى احترام دول العالم كافة للحريات الدينية ، و التي تكون أساسا على شكل تقارير تنجزها المنظمات غير الحكومية التي يتم تمويلها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة اختراق واضحة لسيادة الدول ما يمكننا تسميته مجازا «بالحرب الناعمة » ، التي تبدأ بالمطالبة بحقوق الأقليات ثم تنتهي بالتدخل من أجل حمايتها ، و لا يتعلق الأمر فقط برعاية أقليات دينية موجودة سلفا داخل الدولة الوطنية بل بصناعتها عن طريق تكثيف النشاط التبشيري الذي يستهدف الاسلام و المسلمين أينما وجدوا ، و الاسلام في الدول العربية على وجد التحديد ، من خلال الاستفادة من امكانيات عصر العولمة و وسائلها ، فالتنصير حسب ما ذهب اليه المفكر (محمد مورو) يسعى الى إقامة جسور مع الأقليات ومحاولة زرع التمرد داخلها ؛ لاستخدامها فيما بعد في الصراع السياسي ، و عليه فالتنصير و الاستعمار كلاهما طرفي مقص يؤدي كل منهما إلى الآخر ، فالتنصير يمهد للاستعمار، و الاستعمار يفتح الباب أمام التنصير على نطاق واسع ، بل إن بعض المفكرين يلخصون الاستعمار في كلمات هي جنرال ،" قسيس" و تاجر ».[1]

[1] محمد مورو ، المرجع السابق ، ص 19 .

تعبئ للمهمة التنصيرية منظمات انجيلية توجه نشاطها بشكل مدروس الى هذه الدول الاسلامية خاصة تلك الواقعة في النافذة 40/10 (10/40 Windows) * و هي التسمية التي أطلقها المخططون الانجيليون على الجزء من العالم الذي يمتد من افريقيا الشمالية (و افريقيا الغربية) إلى غاية الشرق الأقصى مرورا بالشرق الأوسط الهند والصين ، و تتحقق المهمة التنصيرية من خلال تنظيم شبكة خاصة منسجمة تعمل لهذا القصد وتطوير خطاب يراعي ثقافة المسلمين ، وتكييفه مع الرسالة القرآنية ، يتوجه هذا الجهد نحو أقليات و إثنيات من أجل إعداد مشاريع انفصالية كالتركيز مثلا على منطقة القبائل في الجزائر مثلا . و تحت شعار الخطر الاسلامي الزاحف الذي يتبناه الغرب و الولايات المتحدة على وجه التحديد أصبح من الطبيعي حسب ما طرحه المفكر الاسلامي (محمد مورو) تكثيف الاختراق الأمريكي للاسلام و المجتمع الاسلامي من داخله و من ثم استخدام الأقليات الدينية في تلك المسألة كالأقلباط في مصر و الأقليات المذهبية كالشيعة في العراق و غيرها من الأمثلة التي يضيق المجال لحصرها .

مسألة الأقليات على نحو ما سبق ذكره لم تعد شأنا محليا تفصل فيه الدولة الوطنية فحسب ، و انما هو محط اهتمام المجتمع الدولي مما فتح المجال للعديد من الهيئات و المنظمات العالمية غير الحكومية لتطرح نفسها كفاعل أساسي في الحقل الديني العالمي، من خلال مراقبتها للحالة و الوضعية الدينية للأفراد و الجماعات داخل الدول و الحكومات و اصدار تقاريرها الدورية حولها. لنأخذ على سبيل المثال لا الحصر التقارير التي تصدرها «Open Doors Internationale » و هي منظمة عالمية غير حكومية تعمل في كل أنحاء العالم من أجل دعم

*إذا نظرنا إلى الكرة الأرضية الشكل الذي يأخذه هذا الجزء من العالم محدد هندسيا على شكل مستطيل الذي يبدأ من 10 إلى 40 موازي لخط الاستواء، أما تسمية نافذة له علاقة بفتح ما هو مقفل عن طريق التبشير تحت شعار "العمل على التأثير في هذه الشعوب عن طريق الإنجيل ". للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى مذكرة الماجيستير ص ص50 – 52 .

المسيحيين الذين يفتقدون في نظرها للحرية الدينية و الذين يعانون من الضغط و الاضطهاد ، و ذلك استنادا على المادة الثامن عشر من ميثاق حقوق الانسان ، يكمن هدف هذه المنظمة في تقديم الدعم الروحي و المعنوي والانساني للمسيحيين من الصين الى افريقيا الشمالية مرورا بآسيا الجنوبية و الشرقية و الشرق الأوسط ، تضم حوالي 21 مكتب ، تعتبر منظمة « Portes Ouvertes France » شريك لها و هي متواجدة مند أول جوان 1976 ، أصدرت هذه المنظمة سنة 2014 تقرير حول وضعية المسيحيين في خمسين دولة أين يسجل المسيحيين الحضور الأكثر ، بحيث قدمت تصنيفا لعشر دول التي يعاني فيها المسيحيين اضطهاد يصل الى حد القتل ، و بناءا على البحوث الميدانية التي تنجزها المنظمة و استنادا على التقارير الاعلامية تحتل سوريا وفق احصائيات سنة 2013 العدد القياسي بـ1213 قتيل و نيجيريا بـ612 باكستان بـ 88 ، مصر بـ 83 كينيا بـ 20 انغولا بـ 16 ، نيجر بـ 15 ، العراق بـ 11 افريقيا الوسطى بـ 09 ، كلومبيا بـ 08 .[1]

و من بين المنظمات الفاعلة في الحقل الديني العالمي نجد L'AED (Aide à l'Église en Détresse) و هي منظمة عالمية تأسست عام 1947 مقرها في فرنسا ، تنشط في مجال الدفاع عن الحريات الدينية في العالم ، و توجه جهودها أساسا لمساعدة المسيحيين في الدول التي يجدون فيها صعوبات مادية و يتعرضون فيها الى اقصاء أو الى اضطهاد . تتدخل L'AED في 150 دولة لدعم الكنائس من خلال أكثر من 000 5 مشروع في السنة ضمن القارات الخمس بفضل الهبات المقدمة من طرف 21 دولة ، كما تقدم L'AED مساعدات استعجاليه اللاجئين (بأكثر من 20 اللاجئين العراقيين منذ 2014 و أكثر من 13 مليون لاجئ سوري منذ 2011).

[1]L'Index Mondial de Persécution 2014 couvre les événements survenus entre le 1er novembre 2012 et le 31 octobre 2013, Portes Ouvertes, France, 2014 , P16.

تحصي L'AED حوالي 200 مليون مسيحي لا يستطيعون عيش ايمانهم بحرية ، خلص تقرير المنظمة الصادر عن حول الحريات الدينية في العالم – غطى هذا التقرير فترة من جوان 2014 الى غاية شهر جوان 2016 – الى وجود تدهور عام في الوضعية الدينية العالمية ، مع تنام ظاهرة تطرف ديني بشكل لم يسبق له مثيل مما يهدد بالموت ، الدمار ، الهجرات و عدم الاستقرار الدول الى مستويات غير مسبوقة بحيث يشير التقرير الى حدة ما يسميه بظاهرة التطرف الديني الاسلامي « l'hyper–extrémisme islamiste » ، من خلال وجود محاولات ممنهجة للإقصاء الديني بمساعدة شبكة عالمية مع استخدام نشط لشبكات و مواقع التواصل الاجتماعي ، كما أشارت المنظمة أن الهجمات المرتبطة بـ « l' hyper extrémisme» مست بمعدل دولة على خمس دول في العالم من استراليا الى السويد مرورا بـ17 دولة افريقية ، و ذلك من شهر جوان 2014 الى جوان 2016 . أشار التقرير ذاته أن ظاهرة التطرف الاسلامي « l'extrémisme islamiste » هو العامل المحوري المسبب في الانتقال الجماعي للسكان الهاربين من بلدانهم كافغنستان و الصومال و سوريا أين يسجل أكبر نسبة لاجئين في سنة 2015 (65,3 مليون لاجئ حسب الأمم المتحدة) .

الأقليات الدينية من أكثر المسائل التي يحتاج الباحث السوسيولوجي لمقاربتها للكثير من الدقة والروية و الضبط المنهجي ، لما لها من خطورة و حساسية لا سيما و أنها في وقتنا الحاضر تعتبر آلية تفكيك وتفتيت تستهدف بنى الدولة الوطنية ، من خلال إحياء الهويات الدينية و ربطها في صلات عابرة للأوطان ، بل قد يتعلق الأمر بصناعة هذه الهويات ثم تحريكها من الخارج خدمة لمشاريع سياسية و اقتصادية توسعية ، و يتم كل ذلك تحت مسمى حقوق الانسان التي تظهر حسب (جوزيف ياكوب) «تطبيقا عمليا استعماريا جديدا من خلال الدفاع عن ممارسات مستوردة و مفروضة ، منقولة عبر غرب نصب نفسه كقاض عالمي على حساب القيم و المثل المحلية .» هذا الغرب نفسه الذي يقف عاجزا أو متفرجا على مشاهد ابادة متكرر للمسلمون الروهانجيون في بورما أكثر الشعوب المضطهدة في العالم ، فالمجازر التي وقعت و تستمر في منطقة أراكان هي عبارة عن إبادة جماعية وعرقية وطائفية ترتكبها حكومة بورما والبوذيون بحقهم ، و هو ما يظهر ازدواجية المعايير الغربية فيما يخص قضايا العرب و المسلمين . ثم ان صور التأزم الطائفي التي نسجلها باستمرار في المنطقة العربية – الشرق الأوسط –كتقرير واقع ليس نابعاً من الاختلافات الدينية ، و إنما هو نابع من تسييس هذا الاختلاف ، و نقلها من مستوى الخطاب الروحاني إلى مستوى الخطاب الإيديولوجي .

الفصل الثاني :

الرهانات السياسية لفتح السوق الدينية في الجزائر .

لطالما شكل الدين الاسلامي في الجزائر أرضا خصبة لمختلف المشاريع السياسية و الاجتماعية بداية من مشروع الاستقلال ، مرورا بمشاريع السلطة السياسية في مراحل لاحقة و مشروع المعارضة الاسلامية التي أخذت من الدين الاسلامي منطلقا ايديولوجيا لمشروعها السياسي خلال سنوات التسعينات ، فالمعطى الديني في الجزائر هو الأطروحة القوية الجاهزة للاستغلال من قبل مختلف الفاعلين كإستراتيجية للوصول الى السلطة أو اقتسامها ، و مع انتشار الأصوليات الدينية الجديدة على غرار «الحركة الانجيلية » ، « التشيع » و « الأحمدية » أصبحت مسألة توظيف أو امكانية استغلال المعطى الديني من قبل فاعلين دينيين جدد تطرح على مستوى أعمق و أوسع من حدود الدولة الوطنية ، مما يضع النظام سياسي الجزائري أمام رهان الحفاظ على الأمن المجتمعي من خلال التوازن بين ضمان حق المواطنين في ممارسة شعائرهم الدينية ، ومن جهة أخرى حماية الجزائريين مسلمين و غير مسلمين من الدعوات الدينية الوافدة باسم الحرية الدينية ، التي قد تتسبب في اختلالات جديدة في المجتمع الجزائري، و هو ما سنتطرق الى تفاصيله في هذا الفصل من الدراسة .

1. الحدود بين الدين و السياسة ؛

« ان " مستهلكي " الديني هم اليوم بالخيار ، فالإكراه السياسي الذي يقتضي باعتناق الرعية دين الأمير اما اختفى أو أصبح مفرغا من معناه ،بفعل تطور الفضاءات الافتراضية ... . »

(أوليفيه روا ، الجهل المقدس)

1. 7. الدين و المشهد السياسي الدولي :

ترتبط الكثير من التحولات التي نعيشها دوليا ، عربيا و محليا بالمكون الديني الذي أصبح يطرح نفسه بقوة في المجال السياسي و هو ما يمكننا استخلاصه من المشهد العربي منذ 2011 ، مع صعود الأحزاب ذات الخلفية الاسلامية في كل من تونس و المغرب و مصر بعد احتوائها للحركات الاحتجاجات الشعبية التي نادت في مجملها بالحرية و الكرامة ، اسقاط الفساد ، اسقاط الدكتاتوريات... الخ ، و بالرغم من أن هذه الحركات لم تكن الفاعل الأساسي في الحراك *الذي شهدته الدول العربية إلا أنها نجحت بمستويات مختلفة في استغلاله ، بعد فشل الأنظمة السياسية في تحقيق اصلاحات اجتماعيا ، اقتصاديا و سياسية مجدية ، و هذا لا يعنى في أية حال من الأحوال الدين كان غائبا فيما سبق عن هذه المجتمعات فهو متجدر في الوجدان العربي أكثر من السياسة بل ان الايديولوجيات

* اخترنا كلمة «حراك » ؛ لأنّها أكثر حيادية تجاه ما حدث في المجتمعات العربية ، على عكس كلمة « ثورة » ، التي تقتضي تغيّراً جذرياً في البنى الاقتصادية والسياسية، وكذا كلمة « ربيع » ، باعتبارها حكماً قيمياً إيجابياً تجاه التحوّلات القائمة.

العلمانية للتحديث الليبرالية و القومية و الاشتراكية و الماركسية لم تنجح حسب ما ذهب اليه الباحث (حسن حنفي) في تحويل العاطفة الدينية الى ايديولوجية سياسية لخدمة الناس و اعطاء أساس شعبي للتنيظيمات السياسية.[1] كما لم يكن الدين غائبا عن الدساتير العربية أو القوانين الأخرى ، و في تأطير الحياة الأسرية أو العمل الحكومي و التشريعي و عن المجال السياسي بشكل عام ، و انما انتقل توظيفه مع " الثوراث " من فاعلين و نخبة سياسية الى أخرى ، فالنخبة الحاكمة استخدمت قبل ذلك الدين كمصدر للشرعية فتونس مثلا رغم أن الشريعة كانت غائبة من الدستور و من الممارسات السياسية مقارنة بمصر أو سوريا خاصة أثناء حكم الرئيس الراحل « بورقيبة » إلا أن هذا الأخير عندما قدم رؤيته في تأسيس الدول الحديثة استند على خطاب ديني بقوله أنا مجاهد الحداثة «je suis le moudjahid de la modernité » [2] .

و في سبيل تفحص قوة حضور الدين في الفضاء العام العربي و في صلته بالسياسي يمكننا الاعتماد على المؤشر الاعلامي ، فأبرز ما يمكن أن يسجله الملاحظ للساحة الاعلامية العربية ارتفاع عدد القنوات الفضائية التي تخصَّصت في الوعظ والفتاوى الدينية ، و التي انتقال بث بعضها من المنوَّعات والطرب إلى نشر الدعوة الإسلامية و استشراء ما يعرف بظاهرة «المفتي الفضائي» ، بحيث قفز عدد القنوات الفضائية العربية الدينية الناطقة باللغة العربية من 35 قناة في 2009 إلى 135 قناة في2013 [3] العدد الذي يستمر في التضاعف الى وقتنا الحالي ، و يكمن السبب في ذلك

[1] حسن حنفي ، الواقع العربي الراهن ، دار العين للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2012،ص 508.

[2] Sophie Bessis, le couple religion –politique dans le monde arabo-musulman, dossier, soulèvement arabe revue hommes et libertés, n° 156 décembre 2011, p 42 :
http://www.ldh-france.org/IMG/pdf/H_L156_

[3] اتحاد الإذاعات العربية، البث الفضائي العربي، تونس، التقرير السنوي 2012-2013، ص 24. على الرابط التالي :
www.asbu.net/article.php?artid=1076&lang=ar

حسب الباحث (نصر الدين لعياضي) « في تزايد بؤر التوتر المسلح في المنطقة العربية و الإسلامية، واتساع رقعتها الجغرافية من أفغانستان إلى الصومال مرورًا بالعراق وليبيا وسوريا و اليمن، في ظل اشتداد عود ما أصبح يُعرف بـ«الإسلام السياسي» وتحوُّله في بعض البلدان إلى إسلام سياسي مُسلَّح، و تشكُّل التحالف الدولي لمحاربة المنظمات الإرهابية »[1] و هو ما يؤكد مجددا تماسك العلاقة بين المعطى الديني و السياسة في مجتمعاتنا العربية .

أما عن المجتمعات الغربية فهي تشهد حاليا تراجع تدريجي للقيم العلمانية التي دافعت عليها هذه المجتمعات لعقود من الزمن ، بحيث تواجه مسألة « خصخصة الدين » صعوبة في الصمود أمام قوة حضور الدين في الفضاء العام الأوروبي خاصة مع انتشار الاسلام فيه ، فحسب (Grace Davie) و هي من أبرز علماء الاجتماع الديني «أن الدين سوف يخترق المجال العام بصورة متزايدة و هو ما يعتبر اتجاها مدفوعا بحضور الاسلام في أنحاء مختلفة من أوروبا »[2]. و هو ما يمكننا أن نستخلصه على سبيل المثال من الكيفية التي تطرح و تعالج بها مسألة الهوية الوطنية في فرنسا التي غالبا ما يتصدرها الاسلام بالتركيز على مواضيع نمطية مرتبطة في مجملها بالمرأة ولواحقها (الحرية ، الميراث ، الحجاب ، الخضوع للرجل...الخ) و ظاهرة السلاموفوبيا و كل ما يلتصق بهذا المفهوم من العنف و ارهاب و تطرف و ما الى ذلك من النعوت السلبية و الاقصائية ، تثار هذه القضايا تحت شعار النموذج العلماني الفرنسي الذي يقتضي تجريد الفضاء العام من كل رمز ديني أو اثني من شأنه صناعة الاختلاف داخل المجتمع الفرنسي الذي يتكون حسب المدافعين على هذا النموذج من مواطنين وليس من أقليات ثقافية أو اثنية أو دينية ، ليصبح (البوركيني) مثلا

---

[1] نصر الدين لعياضي ، الخطاب الطائفي في الفضائيات الدينية : كلفة الخلاف و تداعياته ، مركز الجزيرة للدراسات ، 07 أكتوبر 2015، على الموقع التالي :

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/10/7/religiousChannels.pdf

[2] Jens Koehrsen, "How Religious is the Public Sphere? A Critical Stance on the Debate about Public Religion and Post–secularity", *Acta Sociologica* , vol. 55, no. 3 (2012), p. 273

كرمز ديني اسلامي مرفوض لأنه لا يوافق الهوية الوطنية الفرنسية بل و يهددها ليتحول كموضوع دسم للنقاش السياسي العام ،* و بمثل هذه المواضيع المرتبطة عادة بالجالية المسلمة يتم تعبئة الرأي العام و صرفه عن المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع الفرنسي الاقتصادية منها على وجه التحديد ، خاصة في المواعيد الانتخابية أين تصبح هذه القضايا وجبات دسمة للمناظرات السياسية .[1]

أضعف الحضور الملفت للدين في الفضاء العام العالمي من مصداقية التحليلات السوسيولوجية التي سادت أواخر القرن الثامن عشر و بدايات القرن التاسع عشر و التي تنبأ جلها بنهاية الدين الذي لا يستطيع مقاومة الحداثة أو الصمود أمامها ، فلا مكان للدين في مجتمع العلم و التكنولوجيا ، حيث أخد هذا التصور حيزا واسع من الانتشار في المجتمعات الحديثة،فتحدث (NIETZSCHE) عن موت الله داخل هذه المجتمعات« DIEU EST MORT» و هي المقولة التي تبناها الكثير من علماء الاجتماع المهتمين بالحقل الديني بداية من (MAX WEBER) عندما تحدث عن تفكك العالم «DESENCHATMEN DU MONDE» في تصنيفه للحالة الفكرية و الممارسات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت في الغرب و التي ستضع حد كما يقول "لمملكة الاله"،[2]و في السياق ذاته قدم (Gauchet Marcel) المسيحية كأخر ديانة سترمي أسس العلمانية بترقية قيم المجتمع الحديث ،مرورا بـ (Jose Casanova) الذي طرح مصطلح العلمنة «LA SECULARISATION» في اتجاهات ثلاثة ، وهي

* عقب حظر المايوه الشرعي المعروف بالبوركيني على شواطئ عدة مدن فرنسية قبل رؤساء البلديات في فرنسا جاء تصريح رئيس الوزراء الفرنسي (مانويل فالس) على النحو التالي : « أن كل ما يمكن أن يبدو تمييزا ، وأى رغبة فى مهاجمة الاسلام أمر مدان بالتأكيد» « لسنا فى حرب ضد الإسلام ، وإن الجمهورية متسامحة مع المسلمين وسنحميهم من التمييز "، لكنه اعتبر أن البوركيني دلالة سياسية للدعوة الدينية تخضع المرأة .

[1] للمزيد من الاطلاع راجع المقالة التالية : عبد الواحد أكمير ، العرب الأوروبيون : الهوية و التربية و المواطنة ، مجلة المستقبل العربي العدد429 ، ص ص 76 - 94.

[2] Laurent testot et jean- François dortie, le retour du religieux, un phénomène mondial , la religion unité et diversité , Ed science humaines , Paris P 153 .

في الوقت ذاته السيناريوهات المتوقعة بالنسبة لوضعية الدين في المجتمعات الحديثة ، و التي قد تكون خفية و أحيانا منفصلة عن بعضها ، الاتجاه الأول يظهر في الفصل بين مجال الأديان و المجال الزمني المادي ، أما الاتجاه الثاني يقول بتراجع الممارسات و المعتقدات الدينية و يتلخص الاتجاه الثالث في اخراج و طرد الدين من الفضاء الخاص .[1]

عودة الديني على الواجهة العالمية أو كما توصفه الأدبيات السوسيولوجية الغربية بإعادة تقديس العالم « RESACRALISE LE MONDE » لا يرتبط في واقع الأمر بتطور كبير على الصعيد العقيدة الدينية من الناحية اللاهوتية والتعبيرات الإيمانية بقدر ما يعتبر ظاهرة سياسية في المقام الأول ، ففي قراءة قدمها « جورج قرم » في مقالة تحت عنوان : « الدين و الجيوسياسية : علاقة منحرفة » حدد فيها الأحداث الرئيسية الخمسة التي أبطلت من وجه نظره انتصار الوجه العلمانية للعالم بداية من النصف الأول من القرن العشرين و التي تتعلق بتأسيس أربع دول استنادا على ايديولوجية دينية ، بداية من تشكل المملكة العربية السعودية التي أعترف بها دوليا بين عامي (1930- 1925) ، التي تأسست نتيجة تحالف سيف آل سعود و العمامة الدينية الوهابية هذه الأخيرة التي نصبت نفسها كمراقب للنظام العام بفرض توجه متشدد في ممارسة الاسلام .[2] أما الحدث الثاني فهو تأسيس دولة باكستان "دولة الطاهرين " بعد انفصالها عن الهند في حمام من الدم عام (1947) ، جمعت هذه الدولة المسلمين في الهند من أصول عرقية مختلفة ، و بعد الانقلاب الذي قام به ضياء الحق عام (1977) طبقت باكستان قانون الشريعة الاسلامية بشكل متشدد .كما يعد تأسيس دولة اسرائيل (1948) التي قامت على أساس الايديولوجية القومية اليهودية انتصار أخر الديني في المجال السياسي بحيث جمعت هذه الدولة اليهود من مختلف الثقافات و الجنسيات بتوظيفها قراءات عاطفية و حرفية للعهد القديم ، و التي أصبحت بفعل مساندة القوى الغربية قوة

[1] Ibid. P 155

[2] جورج قرم ، الدين و الجيوسياسية ، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي ، العدد 31 خريف / شتاء 2013 ، ص 27 – 28 .

عسكرية في منطقة الشرق الأوسط . أما الحدث الرابع فهو تأسيس منظمة المؤتمر الاسلامي (1969) كمنظمة دولية تجمع الدول المسلمة في مواجهة الاستعمار و الامبريالية انطلاقا من هوية دينية منافستا في ذلك حركة عدم الانحياز (1955) و جامعة دول العربية (1945) و التي طرحت آليات تضامن مختلفة من بينها البنك الاسلامي للتنمية . أما عن الحدث الخامس فيتعلق بقيام الثورة الايرانية الاسلامية في أواخر السبعينات من خلال تعبئة الاسلام الشيعي مع هيمنة ولاية الفقيه التي فرضت في ايران على السلطة المدنية.[1]

و هو نفس التحليل الذي ذهب(KEPEL GILLES) في كتاب نشره تحت المعنون بـ : «LA REVENCHE DE DIEU » و الذي طرح فيه فكرة عودة الديني أو بعثه في شكل الأنماط الثلاثة للأصولية الدينية على رئسها الاسلام الراديكالي في الدول الاسلامية الذي فرض نفسه كخيار سياسي اجتماعي بعد فشل المشروع الاشتراكي الماركسي و القومي، قدمت هذه الأصولية نفسها تحت راية الاسلام السياسي ، و البروتستنتينية الأصولية المتمثلة في الحركة الانجيلية التي طرحت نفسها كمشروع خلاص و علاج فردي و جماعي يمكن أن يتحقق اما في العالم الأرضي أو السمائي.[2]و على نفس خط قدم (أمين معلوف) في مؤلفه « الهويات القاتلة » العوامل التي جعلت الأفراد من كل الأصول و في كل أنحاء العام يعيدون اكتشاف انتمائهم الديني و تأكيده بطرق مختلفة ، في حين أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم كانوا يفضلون منذ سنوات أن يقدموا عليه عفويا انتماءات أخرى و يرجع ذلك حسب التفسير الذي قدم (معلوف) الى انهيار الماركسية التي كانت تسبعد فكرة اللاه و هو احد أسباب اعادة بعث الدين الذي أصبح ملجأ رحي و ملادا للهوية ، يضاف الى ذلك كما ذهبت اليه التفسيرات السابقة أزمة

[1] جورج قرم ، نفس المرجع ، ص ص 28– 35 .

[2] Voir cette étude : GILLES, KEPEL, la revanche de dieu, chrétiens juifs et musulmans a la reconquête du monde , Ed seuil , PARIS , 1991 .

النظام الغربي و المأزق الذي وصلت اليه دول العالم الثالث و العولمة و ثورة الاتصالات التي جعلت من صعود التيارات الدينية الأصولية أكثر من مجرد رد فعل و انما محالة للتأليف بين الحاجة الى الهوية و المطالب العالمية و هو ما جعل هذه الجماعات الأصولية على حد تعبيره قبائل كوكبية_ بسبب مضون هويتها التي تجتاز الحدود بسهولة _ .[1]

[1] أمين معلوف ، الهويات القاتلة (قراءة في الانتماء و العولمة) ، ترجمة : محسن نبيل ، ورود للطباعة و النشر ، دمشق سورية ، ص 14.

1.8. الأصولية البروتسنتينية و السياسة الدولية :

تعرف « موسوعة الأديان » الأصولية المسيحية على أنها تيار ديني ولاهوتي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية داخل البروتستانتينية ، أخدت الحركة اسمها من الكتيبات التي صاغها و نشرها مجموعة من الوعاظ والأساقفة خلال الأعوام 1910 – 1915 ، و تم توزيعها على نطاق واسع في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان «The Fundemantals» الأصوليات أو الأساسيات ، و كانت هذه الكتيبات مصدر الالهام للحركة الأصولية داخل الكنيسة الانجيلية الأمريكية ،[1] حوت هذه الكتيبات جملة من المواضيع التي يجب على كل مؤمن مسيحي بروتسنتي الايمان بها و الدفاع عنها بكل الوسائل و الا فهو في دائرة الكفر ، من أهمها معصمية الكتاب المقدس باعتباره كتاب من مصدر إلهي موحى به وبأنه مصدر الإيمان والحياة ، و أنه منزه من أي خطأ ديني ، تاريخي أو علمي و كذلك ألوهية السيد المسيح ، و أنه جاء إلى الدنيا بدون أب ، معنى الخطيئة ، وعودة السيد المسيح إلى الأرض مرة ثانية ، إمكانية الخلاص عن طريق الإيمان كتجديد معنوي وضرورة نشر الإنجيل ، بالإضافة إلى قيامة وعودة المسيح الفعلية لإقامة الحكم السعيد الذي يستمر لفترة 1000 عام ما يعرف بالملكة الألفية [2]و هي في واقع الأمر الأساسيات و المبادئ التي تتفق عليها كل الطوائف المسيحية ، و لكن ما يميز الأصولية البروتستنينة هي

---

[1] عامر ناصر شطار، الأنا وتمثلات الآخر: الأصولية المسيحية البروتستانتية أنموذجا ، مجلة دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية ،المجلد 40، العدد 03 ، 2013، ص 586 . على الرابط التالي :
https://www.researchgate.net/.../alana-wtmthlat-alakhr-alaswlyt-alm...

[2] فاخر أحمد شريتح ، المسيحية الصهونية دراسة تحليلية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستير ، الجامعة الاسلامية ، كلية الأصول الدين ، غزة 2005، ص 15 . على الرابط التالي : library.iugaza.edu.ps/thesis/64982.pdf

درجة الايمان و شدة التمسك بها و التعاطي معها على مستوى الممارسات التي تظهر في التعامل مع الأخر المختلف أو المغاير لها .

تنطلق الأصولية البروتستنتينية كغيرها من الحركات الأصوليات من فكرة النبوءات الدينية التي تدور جميعها حول فكرة نهاية العالم وما سيقع من أحداث في ربع ساعة الأخيرة من عمر العالم ، من أمثلة ذلك «عودة المسيح الموعود » الذي تؤسس له « النبوءات الثوراثية »كحدث مهم و مصيري في مستقبل الانسانية ككل ، و المشروط بالإيفاء بالعهد القديم (لاسرائيل) المتضمن عودة اليهود إلى وطنهم وتأسيس دولة يهودية ، هذا كله يدعو إلى اندلاع حرب نهاية الزمان التي يجب إن تسبق عودة المسيح الثانية (هرمجدون).* فقد اعتبر الواعظ التلفزيوني (بات روبرتسون) أن إعادة مولد إسرائيل هي الإشارة الوحيدة إلى أن العد التنازلي لنهاية الكون قد بدأ، وأن بقية نبوءات الكتاب المقدس أخذت تتحقق بسرعة مع مولد إسرائيل.[1] تقع هذه النبوءة وبقيَّة النبوءات التي يؤمن بها البروتستانت حسب تصنيفهم تحت عنوان « العصمة» أي أنَها من المستحيل أن لا تتحقّق وتقعَ ، وبالتالي فيجبُ الأخذُ بحرفيتها كما وردتْ في الكتاب المقدّس ، ويجبُ تفسيرها تفسيراً حرفيا بكل حذافيرها على النحو الذي تروج له الأصوليّون البروتستانت و لا سبيل لمناقشتها أو مجادلتها .[2]

* كلمة مكونة من مقطعين" : هار "بمعني جبل و" مجِدو "اسم مدينة فلسطينية قديمة تقول كارلوتا جيزن : و"تعني كلمة هرمجدون جبل مجدو ، الذي أُطلق اسمه أيضاً على سهل يزرعيل الكبير الذي يمتد من منتصف الأرض المقدسة من البحر المتوسط إلى الأردن .

[1] عبد الوهاب، المسيري ، موسوعة اليهود و اليهوديه و الصهيونيه ، دار الشروق ، القاهرة ، 1999، ص 141 .

[2]سعد بن علي محمد ، الشهراني ، الجدور الاعتقادية للارهاب في الأصولية الانجيلية ، 2005 على الرابط التالي :

https://www.kutub-pdf.com/.../4832-في-للإرهاب-الاعتقادية-الجذور...

ساهمت نبوءة عودة المسيح على المستوى السياسي العالمي في ظهور ما يعرف بالحركة « المسيحية الصهيونية » ، التي ترجمت معتقداتها بداية في العام 1917 مع صدور « وعد بلفور » الذي أيد فكرة وطن قومي لليهود في فلسطين . فأول من رفع الشعار القائل « أرض بلا شعب...لشعب بلا أرض » هم قيادات مسيحية أصولية أوروبية و أمريكية ، و أول جماعة ضغط (لوبي) صهوينية هدف لاقامة دولة لليهود في فلسطين هم كنسيون أصليون في الولايات المتحدة عام 1887 بزعامة القس (وليام بلاكستون) حينما أنشأ في شيكاغو منظمة أسماها البعتة (العبرية بالنيابة عن اسرائيل).[1] يتعدى الإيمان بعقيدة (هرمجدون) رجال الدين الإنجيليين الأصوليين إلى رجال السياسة والحكم في أمريكا ومن أبرزهم الرئيس الأمريكي السابق (رونالد ريغان) الذي كان يعتقد عندما رشح نفسه للانتخابات الأمريكية بأن المسيح يأخذ بيده ليقود معركة (هرمجدون) إذ يقول : « إن جميع التنبوءات التي يجب أن تتحقق قبل هرمجدون قد مرت ، ففي الفصل 38 من حزقيال أن الله سيأخذ أولاً إسرائيل من بين الوثنيين حيث سيكونون مشتتين ويعودون جميعهم مرة أخرى إلى الأرض الموعو ة، لقد تحقق ذلك أخيراً بعد ألفى سنة ، وللمرة الأولى يبدو كل شيء في مكانه بانتظار معركة هرمجدون و العودة الثانية للمسيح . »[2]

عموما يحصر الباحث (فائز صالح محمد) عوامل نهوض المجموعة المسيحية الصهيونية الأمريكية في العوامل التالية[3] :

1. تأثير الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس في جوان 1967 .

2 . وصول (جيمي كارتر) إلى الحكم في الولايات المتحدة في عام 1976، وإعلانه بأنه قد ولد ثانية كمسيحي، وقد ذكر (كارتر) في بيانه الانتخابي إن تأسيس إسرائيل المعاصرة هو تحقيق للنبوءة التوراتية.

---

[1] سعد بن علي محمد، الشهراني ، المرجع السابق ، ب .ص .

[2] جريس ، هالسل ، النبوءة و السياسه، ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 2003، ص7 .

[3] فائز ، صالح محمد، المحافظون الجدد (المجموعة الأمريكية المتصهينة) مجلة أوراق سياسية ، العدد الأول 2007 ، ص 05 . على الرابط التالي :
politicalscience.uomosul.edu.iq/files/files/files_9026008.pdf

3. تولى مناحيم بيغن رئاسة وزراء حكومة إسرائيل عام 1977، وقد أعطى ذلك المشروعية للتطرف الديني، و لاستخدام الإشارات والتعابير التوراتية لتبرير استراتيجيات الصهيونية .

4 . تحول في علاقات المنظمات الصهيونية مع الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية لتصبح هذه العلاقة معها حلًفا طبيعيا مهما.

5. بروز و انتشار الكنيسة المرئية و قادتها من نجوم البرامج الدينية ممن يسمون (إنجيليو التلفزيون) بحيث تشكل الشؤون السياسية المادة الرئيسية للبرامجها رغم عناوينها الدينية، وهي مليئة بالاتجاهات الصهيونية.

6. وصول اليمين السياسي إلى الحكم في الولايات المتحدة مع مجيء (رونالد ريغان) عام 1980، اذ بنى هذا اليمين المحافظ الذي أطلق عليه تسمية المحافظين الجدد برامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مبادىء دينية.

يتأكد و يستمر الدعم الأمريكي غير المشروط لما بات يعرف «باسرائيل» لاعتبارات مرتبطة بالمصالح السياسية و العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية «فاسرائيل» حليف استراتيجي لأمريكا و قاعدة متقدمة لها في الشرق الأوسط، تعمل جاهدا على تنفيذ مخططات تتناسب مع سياسته في المنطقة و للاعتبارات دينية ، فوفقًا لاستطلاع رأي أجرته «بلومبيرج» فإن 45% من الأمريكيين يرون أنه يجب على الولايات المتحدة دعم إسرائيل حتى وإن انحرفت مصالح إسرائيل عن مصالح بلدهم ، و فقًا لنفس الاستطلاع فإن المسيحيين من الطائفة الإنجيلية هم الأكثر دعمًا وتشجيعًا لإسرائيل حتى لو تعارض ذلك مع مصلحة الولايات المتحدة نفسها ، ويرجع ذلك لأسباب دينية وعقائدية تخص العقيدة الإنجيلية سبق الاشارة اليها[1]، و ما يعطي هذا التوجه قوة الثقل الديمغرافي و الاقتصادي للعناصر الانجيلية الأمريكية النشطة الذي يقترب من نصف سكان البلد .

[1] لماذا يؤيد الأمريكيون اسرائيل على الرابط التالي : //www.sasapost.com/why-does-americans-support-israel

و في مؤشر احصائي لارتباط الأصولية البروتستنتينية بالمجال السياسي الدولي بل و العسكري يشير الباحث المصري (عامر عبد المنعم) في مقال له تحت عنوان (الصعود الديني في الغرب و تأثيره على العلاقة مع العالم الاسلامي) أنه مند أن أصبح البروتستانت الأمريكان قادة الغرب بلغ مجموع العمليات العسكرية الأمريكية منذ عام 1975 و حتى 11سبتمبر 2001 ، أي خلال26 عاما ما يفوق 160 عملية بواقع عملية عسكريةكل شهرين[1]. يحضرنا في الأخير ما أشارت اليه (شيري وليامس) الأستاذة في جامعة هارفرد «أن الحرب على العراق أطلقها الأصوليون المسيحيون و الأصوليون اليهود في الولايات المتحدة .»

[1]عامرعبد المنعم ، الصعود الديني في الغرب و تأثيره على العلاقة مع العالم الاسلامي ، على الرابط التالي :
www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-5-1.pd

9.1.المشترك الديني و المشروع السياسي في الجزائر :

أخد الاسلام تاريخيا مكانة معتبرة في الحياة الاجتماعية و السياسية الجزائرية ، فتحت لوائه أعلنت الحركات الاحتجاجية ضد السلطة السياسية القائمة منذ الفتح الاسلام الى غاية القرن التاسع عشر ميلادي ، أين لعب دورا محوريا في مواجهة المحتل الفرنسي الذي سعى جاهدا لضرب مقومات الهوية الوطنية في الصميم في مقدمتها الاسلام *، و هو ما تجسد في المشاريع الاجتماعية و السياسية التي قدمتها التيارات المختلفة للحركة الوطنية ، التي لم تكن لتدرك أهدافها في التعبئة الشعبية ما لم توظف الخلفية الدينية في عملها السياسي ، فالنخبة الوطنية في مسار كفاحها الوطني وجدت حسب السوسيولوجي (هوراي عدي) في الاسلام قوة ايديولوجية محركة لطرد المستعمر و تأكيد الاستقلال [1] ، و هو نفس ما ذهب اليه (محمد حربي) : « ... يتمثل الدرس الثاني في أن للدين القدرة على إنتاج – في ظروف معينة –خطاب متماسك يشكل قاعدة للتعبئة. أما الدرس الثالث فيكمن في أن القدرة على التعبئة ليس لها علاقة بمحتوى الدين ، حيث أنه إذا كان باستطاعة الديني ، إنتاج خطاب تعبوي ، فإنه يستطيع أن

*من صور ذلك ما ورد عند الكاتبان الفرنسيان كوليت و فرانسيس جانسون « لعل العبث بالدين الاسلامي كان هو المجال المفضل لدى القائد الفرنسي في الجزائر (روفيجو) فلقد وقف هذا القائد ينادي في قومه أنه يلزمه أجمل مسجد في المدينة ليجعل منه معبدا لإله المسيحيين وطلب الى أعوانه اعداد ذلك في أقصر وقت مكن ، ثم اشار الى جامع كتشاوة فحولوه الى كنيسة بعد شلال من الدم وسمي كاتدرائية الجزائر » ورد هذا النص في المرجع التالي :

[1] Voir cette étude : Lahouari Addi , L'Algérie et la démocratie pouvoir et crise du politique dans L'Algérie contemporaine, ED LA DECOUVERTE , Paris, 1994 .

يحققه بواسطة فاعلين سياسيين يمكن التعرف على استراتيجياتهم وتقنياتهم »[1] ان المكانة التي أخدها الاسلام في الحياة السياسية للجزائر المستعمرة كما أسلفنا الذكر في مواجهة المحتل « الرومي » في المخيلة الجماعية لم تتراجع في الجزائر المستقلة منذ 1962 الى يومنا هذا ، أين شكل الدين و لازال حسب (بيار بورديو) سوق تنافسي و مجالا رمزيا خصبا لصراع قوى مختلفة من أجل الوصول الى السلطة أو الحفاظ عليها [2]، فأوجه استخدم الدين أو استغلاله اختلفت تبعا لطبيعة الرهانات التي حملها الفاعلين السياسيين و المرتبطة أساسا بالظروف السياسية و الاجتماعية التي مرة بها الجزائر عبر فترات تاريخية مختلفة ، عموما سنحاول في السطور التالية تقديم بعض مظاهر حضور الدين في المجال السياسي أو بعبارة أدق استغلال الدين و توظيفه في (اللعبة السياسية) اعتمادا على ثلاثة مستويات نقدمها على سبيل التوضيح و العرض المنهجي :

أ) **الحضور السياسي** : تبنى النظام السياسي مع الاستقلال أطروحة جمعية العلماء المسلمين « الاسلام ديننا » و أعطاها سندا قانونيا قويا بموجب دستور 1963 « فالإسلام دين الدولة » كما جعل من الشرعية الثورية غطاءا ايديولوجيا لتبرير أحادية الفعل السياسي و احتكاره للسلطة خاصة في مرحلة الستينات و السبعينات ، و كل محاولة لظهور فاعلين سياسيين جدد تنتهي بالفشل ،ذلك أن الشرعية التاريخية القوية التي اكتسبتها جبهة التحرير الوطني «الحزب الحاكم » المستمدة من النضال السياسي و العسكري كان لابد لها من شرعية أخرى تجابهها مماثلة لها في القوة معاكسة لها في الاتجاه بقوانين الفيزياء حتى تستطيع أن تفرض نفسها كقوة معارضة و كبديل سياسي ، و هو ما

[1] M.Harbi-L'Islam dans le mouvement national Algérien, avant l'Indépendance- mai 2004. sur site Internet : http://www.algerie-tpp.org/tpp/pdf/dossier_11_islam_mvt_national.pdf

[2] Lahouari,Addi , Sociologie et anthropologie chez Pierre Bourdieu le paradigme anthropologique kabyle et ses consequences theoriques , ED LA DECOUVERTE , Paris , 2002 , P 142 – 148 .

جسدته «الجبهة الاسلامية للانقاد » التي جعلت من النصوص و المرجعية و الرموز الاسلامية معالم هويتها السياسية و مصدر شرعيتها و قوتها في تحقيق و توسيع قاعدتها الاجتماعية ، بحيث رسمت من خلالها أطرها العامة داخل الفضاءات السياسية و الاجتماعية مستفيدة في ذلك من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ارتسمت معالمها مع سنوات الثمانينات جراء انهيار أسعار البترول و تدني قيمة الدينار الجزائري و انخفاض النمو الاجمالي للاقتصاد الوطني مقابل ارتفاع في النمو الديمغرافي . ان الظروف ذاتها التي مهدت لانتفاضة 08 أكتوبر 1988 أعادة انتاج نفسها لتقف وراء الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر سنة 2011 (احتجاجات الخبز و الزيت) و لكن بالكثير من الحذر من قبل النظام السياسي فالسلم الاجتماعي أضحى أولوية قصوى لا هوادة فيها و هو ما يعبر عنه الخطاب الرسمي على جميع المستويات ، معتبرا في ذلك من التركة الدامية للعشرية السوداء التي لازالت أثارها عالقة في دهن الجزائري ، و مستشهدا بحالة الفوضى السياسية و الاجتماعية التي وصلت لها كل من سوريا و ليبيا و اليمن و أقل من ذلك مصر و تونس و مخوفا من عواقب التدخل الأجنبي ، و في خضم محاولات النظام السياسي لاحتواء الاحتجاجات و منع تشكلها كأزمة حقيقية ، سعت الجبهة الاسلامية للاتقاد (المنحلة) استغلالها و تحويلها لفرصة سانحة تمهد لعودتها على الساحة السياسية* و اذا رجعنا بالذاكرة الى الانتخابات التشريعية لسنة 2012 نجد أن الأحزاب السياسية

*وجهة الجبهة على لسان رئيسها عباسي مدني يوم 3 صفر 1432 هـ، الموافق ليوم 07-01-2011 بيانا للشعب الجزائري سمته بنداء النصرة أهم ما جاء فيه : أيها الشعب الجزائري الأبي ، إن جبهتك الإسلامية للإنقاذ التي استمدت مشروعيتها من اختيارك الحر ، تقف إلى جانبك في انتفاضتك السلمية المشروعة التي تهدف إلى استرجاع حقك المغتصب المشروع والمتمثل في حقك في تسيير شؤون بلادك والتمتع بثرواتك من أجل ذلك فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، هذه أهمها :

-1تطالب بالإفراج الفوري عن كل المعتقلين والمحتجزين وعلى رأسهم الشيخ علي بن حاج نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

-2تدعو جميع إطاراتها إلى مؤازرة الشعب في انتفاضته السلمية المشروعة .

-3تدعو كل القوى السياسية الحرة دون استثناء إلى عقد لقاء وطني عاجل قصد إيجاد الحلول الجذرية للأزمة المتفاقمة .

-5تدعو الجميع إلى توخي اليقظة والحيطة من احتمال استثمار هذه الاحتجاجات الشعبية لمصالح شخصية أو حسابات ضيقة.

للمزيد من الاطلاع راجع الموقع التالي : الجبهة الاسلامية للانقاد http://www.algeriachannel.net/2011/01

ذات المرجعية الدينية سعت هي الآخرى لتوظيف الاحتجاجات المحلية و المشهد السياسي العربي لصالحها ، فإذا كانت الاحتجاجات العربية أوصلت التيار الاسلامي لسدة الحكم فلما لا يكون كذلك في الجزائر ، فتجمعت هذه الأحزاب في تكتل أسمته «بتكتل الجزائر الخضراء » الذي ضم حركة مجتمع السلم ،حركة الاصلاح ،حركة النهضة ببرنامج انتخابي و حملة و قوائم موحدة لتطرح نفسها كمعسكر معارضة و كقوة تهدف للتغيير (بمباركة) شعبية ، و هو ما نلمسه في تصريح (أبو جرة سلطاني) رئيس حزب مجتمع السلم « ستكون الانتخابات مرحلة فاصلة بين مرحلتين ، مرحلة تهميش الشعب في اختبار من يحكمه و مرحلة تعود فيها الكلمة للشعب »[1]، يمكننا أن نستنتج بناءا على ما سبق أن الأزمات السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية هي السياق المناسب الذي تستغله أو توظفه المعارضة ذات التوجه الاسلامي للوصول الى السلطة ، خاصة اذا كانت فرص المشاركة الفعالة في السلطة ضعيفة أو منعدمة ، و ان كنا هنا لا نقر أية قاعدة و انما نسعى لوصف واقع معقد في محاولة لا تخلو من الارتجال .

ب) الحضور الرمزي : ان الشعارات الدينية هي مظهر من مظاهر الحضور الرمزي للدين في الحياة السياسية ، و التي يتم توظيفها لإغراض تنتهي عند محور السلطة اما لشرعنتها أو محاولة انتزاعها ، استخدمها النظام السياسي الجزائري في التبرير خياراته الاقتصادية كأن يحمل مثلا شعار « الاشتراكية الاسلامية » الذي تحول فيما بعد الى مشروع اقتصادي وطني ، و هو ما جاء على لسان وزير الشؤون الدينية (توفيق المدني) لحكومة الرئيس السابق أحمد بن بلة « أن الاسلام دين اشتراكي وهو دين العدالة و الانصاف »[2] و بالتالي تجتمع الدلالة الرمزية للخطاب و رمزية

[1] محمد ، سليماني ، مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية ، مذكرة ماجيستير ، جامعة وهران ، 2012 - 2013 ، ص 111.

[2] مايكل، ويليس ، التحدي الاسلامي في الجزائر الجدور التاريخية لصعود الحركة الاسلامية ، ترجمة : عادل خير الله ، شركة مطبوعات للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص59 .

منصب وزير الشؤون الدينية لسد الطرق أمام رموز التيار الاسلامي على رأسهم جمعية العلماء المسلمين ممثلة أنذلك في رئيسها «البشير الابراهيمي » من أبرز الذين عارضوا التوجه الاشتراكي .كما استخدمت المعارضة ذات التوجه الاسلامي هي الأخرى الشعارات الدينية ، فالجبهة الاسلامية للاتقاد التي تصدرت المعارضة السياسية أواخر الثمانينات و سنوات التسعينات قدمت مشروعها السياسي استنادا على مجموعة من الشعارات الدينية المجتزئة من النصوص المقدسة (القرآن و السنة) كشعار «الحاكمية » الذي يقتضي حسب الشرح الذي أورده سعيد العشماوي « ...الحكم بكل التشريع اللاهي بحيث لا يجوز تعديل حكم فيه أو وفق حكم آخر أو القول بنسبية حكم ما أو وقتية أي حكم، ومن لا يحكم بكل التشريع اللاهي دون ما تعديل أو وقف فهو كافر » .[1] ان شعار «الحاكمية » الذي حملته الجبهة هو جزء من تصورها العام لعلاقة الدين بالسياسة الذي تشترك فيه مع غيرها من حركات الاسلام السياسي ، التي تدعو الى تأسيس السياسة على نصوص مقدسة و تعتقد بحل كل المشكلات بواسطة الشرع المنزل و تعمل على اجتثاث و استبعاد كل ما هو غريب عن الوحي الذي لا يقبل تبديدا أو تجديدا .[2]

ج) **الحضور التعبوي** : يحتاج الفعل السياسي بشكل عام الى التعبئة ، و هي استراتيجية تهدف الى تحريك مجموعة من الأفراد نحو مسار محدد بشكل ارادي ، و حملهم على اتخاذ مواقف معينة تنتهي في الأخير بتحقيق أهداف مسطرة مسبقا و يكون ذلك عن طريق الخطاب السياسي، الشعارات،الرموز أو بالصور ، مع استخدام كل المساحات المتاحة من أجل الوصول الى أكبر قدر من الجمهور خاصة اذا كانت هذه الفضاءات أو المساحات لها مميزات خاصة كأن تطفي على الرسالة السياسية المراد تمريرها غطاء الشرعية .فاذا رجعنا الى ظروف تشكل الحركة الاسلامية في

[1] سعيد ، العشماوي ، الاسلام السياسي ، مكتبة مدبولي الصغير ، الطبعة الرابعة ، مصر ، 1996 ، ص 45.

[2] الياس ،بوكراع ، الجزائر الرعب المقدس ، ترجمة : خليل أحمد خيليل ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص 169 .

الجزائر و نموها ابان مرحلة الثمانينات و التسعينات و الممثلة بالجبهة الاسلامية للاتقاد على وجه التحديد نجد أنها وظفت فضاء المسجد في عملية التعبئة ، بحيث جعلت منه منصة سياسية مثالية ، خاصة تلك المساجد التي أنشأتها بعيدا عن المراقبة الرسمية و التي تم تمويلها بأموال التبرعات من الجهات الداخلية و الخارجية مع تركيزها على الأماكن المهمشة و الأحياء القصديرية . يمكننا هنا أن نخلص الى طرح مفاده أن تسييس المساجد هو تكتيك تلجأ اليه قوى المعارضة ذات التوجه الاسلامي خاصة ، عندما يحتكر النظام السياسي المؤسسات التقليدية المناط بها صناعة وتوجيه الرأي العام كالحزب ، صحافة و وسائل إعلام ، نقابات.. الخ و يحجم من دورها في عملية التنشئة السياسية و هنا يظهر دور المسجد كمنبر سياسي فعال للوصول الى الكتلة الصامتة في المجتمع ، و هو ما يمكننا تسجيله بقراءة بسيطة لموجة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدول العربية في اطار ما يسمى « بالربيع العربي » التي أظهرت فضاء المسجد كوسيط أساسي في عملية التعبئة بين قادة الحركات الاحتجاجية و بين الجماهير تحديدا في أيام الجمعة لما يحمله هذا اليوم من دلالة دينية ، فهو فرصة للوصول الى كل شرائح المجتمع ، و بالتالي تجتمع رمزية الزمان و المكان لتعطي هذه الاحتجاجات قوة في حشد المتظاهرين و تأطيرهم و توجيههم الى المساحات و الفضاءات المفتوحة كميدان التحرير في مصر أو شارع الحبيب بورقيبة في تونس.كما قد يوظف الخطاب المسجدي في المقابل لصالح النظام السياسي ، خاصة في المواعيد الانتخابية اما بإيعاز ضمني من السلطة أو بناءا على الخلفية السياسية للإمام (الموظف) ، ففي دراسة ميدانية قدمها الباحث (جيلال مستاري) تحت عنون « الخطاب الديني و مسألة المواطنة في الجزائر » ، توصل و بعد متابعة ميدانية للخطب الجمعة أثناء الانتخابات الرئاسية 2009 أن مضمون الخطب المنبرية في المساجد محل المتبعة لم يخلو من خطاب حول المشاركة في العملية الانتخابية تحت مصوغات متعدد كطاعة ولي الأمر ، عدم كتمان الشهادة ، الأمر بالمعروف و النهي على المنكر ، لكن في نفس السياق أشار الباحث أن مواقف الأئمة تتباين من علاقة المسجد بالسياسة باختلاف المسار التكويني للأئمة و السن و الانتماءات الحزبية و

الفكرية التي تجعل الامام اما أنه يزكي الفعل الانتخابي و يدعو اليه أو أنه يحرض على عدم المشاركة فيه ، و في أقصى الاحتمالات انسحاب الامام تماما من النقاش السياسي و الاكتفاء بالقضايا القريبة من محيطه في الحي أو القرية.[1]

الى جانب الدور الفعال للمسجد في عملية التعبئة السياسية يحضر دور الزوايا الذي لا يقل تأثير في المجال السياسي عن سابقه ، مع العلم أن هذه المؤسسة أعيد بعثها في الجزائر مع سنوات التسعينات لتتصدر المشهد الاجتماعي و السياسي، و التي ركزت خطابها في هذ المرحلة على مسائل التسامح و الحوار وخطر التكفير ووجوب طاعة ولي الأمر ، في مواجهة التأويل السلفي الجهادي الذي تبنته الأصولية الدينية "الاسلام المأدلج"، بحيث يراد لهذه المؤسسة (الزاوية) اليوم كغيرها من المؤسسات الدينية الرسمية التصدي للأصوليات الدينية الوافدة وفوضى فتاوى الفضائيات من خلال تدعيمها باعتبار التصوف الديني كعنصر موافق للهوية الوطنية ، في حين اعتبرت مع الاستقلال مؤسسة تقليدية يجب تحيدها من الحراك الاجتماعي و السياسي في اطار عملية التحديث الراديكالي الذي انتهجتها الدولة بعد الاستقلال .[2]

[1] جيلالي ،مستاري ، الخطاب الديني و مسألة المواطنة في الجزائر : قراءة في مضمون خطب منبرية في مساجد وهران ،كتاب جماعي تحت عنوان الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة ، تحت اشراف : حسن رمعون ، مركز البحث في الانثروبولوجيا لاجتماعية و الثقافية ،ص ص 155 – 175 .

[2] الطيب ، العماري ، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي و من القدسي إلى السياسي (دراسة ا نثروبولوجية) ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 15 جوان 2014 ، ص 134.

2. تشكل الجماعات الدينية الجديدة بين السوق الدينية و السياسية ؛

« يبدو الفصل بين الدين و الاقتصاد محسوما في التعامل التقليدي ، فالدين في السماء و الاقتصاد في الأرض ، و الايمان في القلب و المنفعة في اليد و الجمع المستحدث بينهما للوهلة الأولى بمثابة الجمع بين المقدس و المدنس . »

(عز الدين عناية ، نحن و المسيحية في العالم العربي)

2. 10 . نحو براديغما جديدة لتفسير الانتماءات الدينية :

يعرف علم الاجتماع الديني تطورا منهجيا و مفاهيميا في تفسير مختلف الوقائع الدينية ،خاصة في المجتمعات الغربية التي يمارس أفرادها استقلالية واسعة في صناعة هويتهم الدينية بعد ما تم نزع القداسة عن الالتزام الديني المؤسساتي بداخلها ، فالكنيسة كمؤسسة دينية * لم تعد تحتكر السلطة الروحية ، و هذا راجع تاريخيا الى الأفكار التي جاءت بها حركة الاصلاح البروتستنتي التي ساهمت في تحرير قراءة و تفسير الكتاب المقدس من احتكار رجال الدين دون سائر البشر بصورة عامة « فكل بنفسه كاهن »، رافق هذا الانفتاح الديني داخل هذه المجتمعات تطور و تحكم في التكنولوجيات الحديثة التي ساهمت في سرعة تنقل و تدفق المعلومات خاصة مع الويب2.0 و ولوج الإنترنيت

* هذا ما أشار اليه أدم سميت سنة 1776 « أن الأديان الرسمية بشكل عام و الكنيسة في انجلترا بشكل خاص تفتقر الى السلطة و الاجلال فالاكليروس يبني تقته على منافعه و لا يولي شأن للسعي الى ترقية ايمان الأفراد و بسبب ذلك الاستهتار افتقد حتى القدرة على بدل مجهود يذكر بغرض الدفاع عن مؤسسته .»

البيوت و الجيوب عن طريق الشبكة السريعة التدفق ADSL و الهواتف المحمولة ذات المواصفات العالمية (Smartphone) . أفرزت كل هذه المعطيات تدريجيا واقع ديني جديد كان لا بد له من مرافقة معرفية و أدوات تحليل جديدة ، كأن يمزج بين مناهج علوم لادينية مع مناهج كلاسيكية في مقاربة الظواهر الدينية و أبرز تلك العلوم اللادينية أدوات علم الاقتصاد ،[1] مما يجعل الباحث يتعامل مع الدين كمادة خام يطبق عليه مفاهيم المرتبطة بهذا العلم و هي العرض ، الطلب ، السلعة و التكلفة ، وسط ساحة اجتماعية تتنافس فيها مختلف الشركات الدينية على حصتها من الأعضاء و المواد و هي « السوق الدينية » الموجهة لخدمة الخيارات العقلانية للجمهور وفق حاجاته الروحية و متطلباته الاجتماعية. تعرف هذه المقاربة استعمالا و انتشار واسعا في الدراسات الأنكلوسكسونية خاصة ، ففي عام 2008 نشرت مؤسسة بيو (PEW) و هي مرجع في استطلاعات الرأي الدولية تحقيقا عن الممارسات الدينية في الولايات لمتحدة الأمريكية بعنوان « سوق تنافسي قويA very compétitive marketplace » ، و في 2012 صدرت النسخة المترجمة لدراسة تحت عنوان « السوق الدينية في الغرب » من اللغة الايطالية الى اللغة العربية ، لمجموعة من الباحثين ينتمون الى جامعات و مؤسسات بحث أمريكية *، رصدت هذه الدراسة جدل مقاربات التدين و العلمنة و تحرير السوق الدينية و الحراك الديني في المجتمعات الغربية ما بعد الصناعية ، التي نشهد

[1] عز الدين ، عناية ، نحن و المسيحية في العالم العربي و العالم ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 151.

* الباحثين هم :

– دران – شركات Darren. E .Sherkat ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة الينوا الجنوبية بالولايات المتحدة الامريكية تنشغل أبحاثه بعلم اجتماع الديني و بالسلوكات العامة .

–كريستوفر . ج . اليسون Christopher G Ellison ، أستاذ بقسم علم الاجتماع الأديان بجامعة التكساس بأوت –أوستان ، نشر العديد من الأبحاث المقالات المتعلقة بالدراسات الدينية .

– رودناي ستارك Rodny Stark ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة بايلور بالولايات المتحدة الامريكية من أبرز مؤلفاته انبلاج فجر المسيحية ، و آخر منشوراته اكتشاف الله 2007

–لورانس . ز . ايناكوني Laurence R Iannacone مختص في اقتصاديات الدين بجامع القديس كلارا بكاليفورنيا .

بتعبير(Alvin Toffler) الموجة الثالثة بعد تحكمها في التكنولوجيات الحديثة .فلقد شكل التطور الحاصل في ميدان الاعلام و الاتصال فرصة ممتازة لنشر الرسائل الدينية على اختلاف محتوياتها و التي يمكن أن تصل إلى عدد كبير من الأشخاص في اللحظة ذاتها ودون أن تخضع للرقابة و لا للسيطرة على مضامينها سواء من قبل الدولة أو رقابة المجتمع أو حتى الرقابة العائلية ، خاصة مع انتشار استخدام الانترنيت الذي مكن الأفراد و الجماعات المتباعدة جغرافيا حتى مع عدم الحاجة الى التعريف بأنفسها اثنيا ، عرقيا ، دينيا و حتى سياسيا الى الالتقاء على صفحات و مواقع مختلفة و الدخول في أشكال جديدة من التنظيم و التنشئة الدينية بعيدة كل البعد عن المرورثات الثقافية و عن القيم الحضارية التي عرفتها الشعوب في اطار حيزها المكاني الضيق المحدود . يجدر بنا الاشارة في هذا السياق الى الاحصائيات التي نشرها موقع « MARKETSVOICE » حول انتشار استخدام الانترنيت على المستوى العالمي مابين سنة 2015-2016 [1] :

- يستقبل موقع « You Tube» لوحده ما يزيد عن مليار مستخدم شهريًا ، بحيث يتجاوز عدد ساعات الفيديو التي تتم مشاهدتها كل شهر 6 مليارات ساعة ، ما يعادل ساعة تقريبًا لكل شخص ، وقد تضاعف عدد المشتركين يوميًا 3 مرات منذ العام الماضي (2015) و تضاعف معه عدد الاشتراكات اليومية 4 مرات ، و أن نسبة 40% تقريبًا من وقت المشاهدة في على الصعيد العالمي مصدرها أجهزة الجوّال تحقق آلاف القنوات أرباحًا مالية كل عام تفوق الـ 100 ألف دولار .

[1] بالأرقام ... حقائق عن الشبكات الاجتماعية في 2015 نُشِرَ بِوَاسِطَةِ ماركتس فويس (http//:marketsvoice.com) ، تاريخ التصفح : 26 .02. 2017 .

أشار نفس الموقع أن 75 %من مستخدمي الإنترنت يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي يوميًا ، بحيث تخطى مجموع مستخدمي « Facebook » لوحده حاجز الـ 44.1 مليار مستخدمًا و 800 مليون مستخدم لتطبيق "ماسنجر ، و أن هناك 751 مليون مستخدم يتصفحون موقع التواصل الأكبر عن طريق الأجهزة المحمولة تخطى عدد تطبيقات فيسبوك حاجز الـ 10 ملايين تطبيق أكثر من 23% من المستخدمين يتفحصون حساباتهم أكثر من 5 مرات يومياً .

-وصل مجموع مستخدمي « Twitter » إلى أكثر من 300 مليون مستخدم 28% من عمليات إعادة التغريد " re-tweet"تكون للتغريدات التي تحتوي على خاتمة تطلب إعادة التغريد ، و أن 85% من مستخدمي تويتر يستخدمونه بواسطة أجهزتهم المحمولة أكبر الشرائح العمرية نمواً على موقع التواصل الاجتماعي « Twitter » هي شريحة المستخدمين ذوي الـ 55 إلى 64 عام هناك ما يقارب الـ 20 مليون مستخدمًا مزيفًا على موقع و « Twitter » ، و بلغ متوسط عدد التغريدات اليومية يصل 400 مليون تغريدة يومية متوسط عدد التغريدات لكل حساب على « Twitter » يصل إلى 208 تغريدات للحساب .

ساهم انتشار استخدام مواقع و صفحات الانترنيت حسب ما تظهره هذه الاحصائيات في فتح سوق معرفية واسعة خاصة فيما يتعلق بالجوانب الثقافية و الانتماءات الدينية ، التي أصبحت غير خاضعة لا الى الاكراه السياسي الذي يقتضي بتعبير (ألوليفيه روا) أن تكون الرعية على دين أميرها ، و لا الى ضغوطات المحيط الاجتماعي ، و لا الى المعالم الثقافية بحيث يمكن استهلاك منتج ديني من دون الحاجة الى معرفة الثقافة التي أنتجته خاصة اذا كان هذا المنتج يخضع لدراسة تسويقية جيدة تعتمد على المشاهير في ميدان الاعلام ، الفن ، الدعوة الدينية ...الخ ، مع التحكم في مراحل وفنون الاعلان ، اضافة الى استخدام لغات العولمة الكبرى في مقدمتها اللغة الانجليزية ، فإذا كانت المسيحية دين العولمة بالنظر الى المنتجين الرئيسيين لهذه العولمة فالانجليزية هي لغتها ، في هذا السياق يقدم « محمد

لعقاب » في دراسة تحت عنوان : الصليبية الأمريكية و عهد حرب الحضارات أرقام تكشف مدى سطوة اللغة الانجليزية في مجال الاعلام عالميا [1] :

- 65 % من برامج الاذاعة باللغة الانجليزية .
- 70 % من الأفلام ناطقة بالانجليزية .
- 90 % من الوثائق المخزنة في الانترنيت باللغة الانجليزية .
- 85 % من المكالمات الهاتفية الدولية تتم باللغة الانجليزية .

يتحدث «أوليفيه روا » في كتابه (الجهل المقدس) عن ما يسميه بالأديان المعدة سلفا للتصدير و هي التي يتم تكيفها مع كل المجتمعات و الثقافات بنزع الصفة الاقليمية عنها و التخلي عن هويتها الثقافية ، فإذا أخدنا على سبيل المثال « الاسلام » نجد أنه كدين له مقومات ذاتية للتكيف و التعايش مع جميع المجتمعات و الثقافات و قابلية للخروج من محيط نشأته الأصلي ، ومع عصر العولمة استطاع أن يطرح نفسه كمنتج دو جودة وسط سوق دينية عالمية تشتد فيها المنافسة بينه و بين المسيحية باعتبارهما ديانتان سماويتان تميلان الى الانتشار و التوسع العالمي من خلال الحصول على أكبر عدد من المريدين و الأتباع ، على اعتبار أن اليهودية دين منغلق تحت نظرية «شعب الله المختار » ، و بالتالي يتعلق الأمر هنا بالتفكير في الاسلام كمنتج موجه الى مستهلكين يجب كسبهم و الوقوف عند ميولهم كما أعلن أحد المفكرين الاسلاميين من شيوخ الأزهر « لا يجب أن ننشد الفضائل المطلقة من منطلقات دينية و لكن عبر بيعها من خلال فاعليتها الاجتماعية . » [2]. يقتضي تقديم الاسلام كسلعة التكيف مع متطلبات العصر

[1] محمد، لعقاب ، لعقاب ،الصليبية الأمريكية و عهد حرب الحضارات ،الطبعة الأولى ، دار هومه ، الجزائر 2007 ، ص 19.

[2] باتريك ،هايني ، اسلام السوق ، ترجمة : عمورية سلطاني ، مدارات للأبحاث و النشر ، 2015، ص 90 .

بعرض منتج اسلامي يتوافق مع رغبات الجمهور المستهلك الذي يتطلع الى خدمة روحية دينية بعيدة عن التعقيد ، بمعنى آخر اعطاء المضمون « العصري » للخطاب الديني ، و بالتالي تقديم بعض التنازلات في التعامل مع القضايا الكبرى التي غالبا ما يركز عليها الخطاب الكلاسيكي الاسلاماوي ، التي أصبحت معقدة و يتم تعويضها بمصلحات منمقة و جذابةكاستبدال أو تعويض على سبيل المثال « الجهاد » بمفهوم «الجهاد المدني » الذي سوف يخضع هو الآخر الى تغيرات و استبدالات حسب حركة السوق التي تتطلب تدفقا سريعا للمنتجات الدينية .[1]

تقدم نظرية « السوق الدينية » نموذج تحليل جديد جديدة لفهم ظاهرة التطرف الديني و تشكل الجماعات الدينية المتطرفة ، ففي دراسة قدمها (Thomas Straubhaar) ، أستاذ الاقتصاد الدولي في جامعة هامبورج ، تحت عنوان « التحليل الاقتصادي للدين و لظاهرة العنف الديني » وظف فيها المنهج الاقتصادي في تحليل نشاطات الكيانات الدينية . توصل من خلال هذه الدراسة أن الكيانات الدينية تتصرف مثل النوادي ، حيث تلتزم بتقديم بعض المنافع لأعضائها مثل التعليم الديني و الخدمات الاجتماعية والاقتصادية و منح فرص الترقية في سلم النادي و بعض المكاسب الدنيوية كالسلطة و المكانة الاجتماعية مقابل التزام الأفراد بالمنهج والقواعد العامة لهذه الكيانات و هو بمثابة تكلفة عضويتهم . و من خلال سهولة النفاد الى وسائل الاعلام و الاتصال تمددت هذه الكيانات الدينية جغرافيا وقللت من تكلفة التسويق لخدماتها و الاعلان عنها ، مما مكنها من البحث والحصول على أعضاء جدد ، وترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة في استقطاب الأفراد و الجماعات من خلال التسويق الجيد لصورتها ، بحيث كلما قدمت هذه النوادي ايديولوجيات متعصبة و فكر أصولي كلما وسعت من قاعدتها ، و كلما ازدادت المنافسة

[1] للمزيد من الاطلاع راجع نفس الدراسة لبتريك هايني .

بين هذه النوادي ازداد معدل العنف ببين مختلف الجماعات الدينية .[1] ليكن حديثنا في هذا السياق عن تنظيم الدولة الاسلامية في العراق و الشام (داعش) كأبرز الحركات و التنظيمات الراديكالية التي تمتلك القوة الاعلامية ، فلقد استثمرت الحركة في الامكانيات التي أتاحتها ثورة الاتصال الحديثة بصورة مكثفة ، في مقدمتها وسائل التواصل الاجتماعي كالفايسبوك و التويتر و دياسبورا و التي ظهرت استخدماتها الدعوية و التعبوية في 2011 خاصة مع الثورة السورية ، و على الرغم من تنسيق الولايات المتحدة مع إدارة مواقع التواصل وخصوصا" تويتر " للقيام بحملة واسعة لحرمان تنظيم الدولة الإسلامية من استغلال وسيلة الاتصال الإلكترونية الأهم في بث دعايته الإيديولوجية ، و حرمانه من عمليات التجنيد والتعبئة ،[2] وذلك بتتبع حسابات التنظيم وأنصاره وإلغاؤها ، إلا أن الأمر يبدو مستحيلا مع وجود ملايين التغريدات وجيش إلكتروني يتكون من أكثر من 12ألف مناصر، فضلا عن مئات الأعضاء الفاعلين في صفوف تنظيم الدولة الذين يتوافرون على خبرات كبيرة في مجال المعلوماتية، وقد تكمن تنظيم الدولة من استقطاب المئات من الكوادر المحترفة في مجال الإعلام والدعاية من العرب والأجانب. [3]

تنطلق نظرية السوق الدينية من مجموعة من المسلمات[4] ، هذه أهمها :

أ) تحوي السوق الدينية مجموعة من المبادلات للمكافأة الماورائية و المستقبلية تعلق بالنجاة أو الخلاص الأخروي كما تقدم شروحات غيبية لأحداث الحياة .

---

[1] ناهد شعلان ، اقتصاديات العنف: مدخل اقتصادي لتفسير التطرف الديني (Thomas Straubhaar) ، المستقبل للأبحاث و الدراسات على الرابط التالي :
https://futureuae.com/ar/Mainpage/ /Item/820/اقتصاديات-العنف-مدخل-اقتصادي-لتفسير-التطرف-الديني

[2] أبو رمان ، محمد سليمان ، سر جاذبية داعش الدعاية و التجنيد ، مؤسسة فريدريش ابيرت ، عمان ، الأردن ، 2014 ، ص 23 .

[3] نفس المرجع ، ص 23 .

[4] دران ، أ شركات ، روناي ، ستارك و آخرون ،المرجع السابق ، ص 49- 50 .

ب) يتم انتاج البضائع الدينية و اختيارها و استهلاكها كما في المنتجات الأخرى.

ت) لا يمكن تصديق أو تكذيب الجزاء الأخروي و التفسيرات المتصلة بذلك ، و لذلك تعد البضائع الدينية بضاعة ذات خطورة .

ث) تعتبر العلاقات الاجتماعية مصادر الاعتماد الأساسية للاستعلام عن البضائع الدينية مما يساهم في طمأنة المستهلكين على قيمتها.

ج) المنظمات الدينية هي الشركات المعهود لها انتاج القيم الدينية في حين التجمعات هي وكالات مسيرة من طرف رجال الدين يخلقون قيما للزبائن .

يتطلب وجود سوق دينية فضاء مشترك لتداول المنتجات الذي اما أن يكون بعيدا عن الرقابة الرسمية و بالتالي يكون سوق حر أو أن يكون سوق محمي من طرف الدولة ، في هذا السياق قدم كل من (مارك كافز ودافيد كين) مجموعة من المؤشرات للقياس الكمي للاقتصاديات الدينية من خلال دراسة خصت 18 دولة الأوروبية و التي ميز من خلالها بين الاقتصاد ديني موجه و اقتصاد ديني غير موجه بناءا على الوظيفة التي تشغلها الدولة في الحقل الديني ، توصل الباحثين من خلال هذا القياس الى أن للدول الأوروبية الكبرى تفتقر لسوق حر للاقتصاد الديني اذا ما استثنينا كل من استراليا و كندا و ايرلندا و زيلندا الجديدة والبلاد المنخفضة و الولايات المتحدة الأمريكية التي حصلت على صفر من النقاط أي أنها تملك اقتصادا دينيا غير موجه .[1] و هذه أهم مؤشرات القياس التي انطلقت منها دراسة (مارك كافز ودافيد كين) :

1) اعتبار كنيسة رسمية واحدة للدولة.

[1] نفس المرجع ، ص 84– 85 .

2) الاعتراف الرسمي من الدولة ببضع النحل دون غيرها .

3) تعيين من الدولة أو اقرار بتسمية رجال دين مشرفين على الكنيسة

4) الصرف المباشر من الدولة لأجور موظفي الكنيسة.

5) تقديم مساعدات مباشرة من الدولة بعيدا عن التساهل الجبائي أو التصرف أو الرعاية أو صرف الأموال الكنسية .

2 ـ 11 ـ الأمن الديني في صلب النقاش السياسي :

يشهد الحقل الديني العالمي انفتاح غير مسبوق لصالح مختلف الطوائف و النحل التي استطاعت من خلال ظاهرة التحولات الدينية المرتبطة اليوم بالخيارات الفردية في أن تجد لها مريدين و أتباع خارج محيطها الجغرافي و الثقافي التقليدي ، مقابل تقلص سلطة الدول الوطنية بشكل عام في التحكم أو في فرض مرجعية دينية سائدة ، وسط تسارع موجة العولمة الاعلامية التي فرضت عل الدول قواعد جديدة على جميع المستويات ، و رهانات تزداد حدتها يوما بعد الآخر ، أهمها و أخطرها يطرح في المجال الديني خاصة في تلك الدول التي يشكل فيها الدين عنصر وظيفي في سياق الفعل السياسي و في سياق العملية الاجتماعية بتعبير (عبد الباقي الهرماسي) .

لم تشذ الجزائر عن هذا المشهد العالمي بحيث يعرف الحقل الديني فيها منذ السنوات القليلة الماضية اختراق واضح لجملة من المعطيات الدينية الجديدة ، كانعكاس ملموس لانتشار استخدام وسائل الاعلام و الاتصال ، في مقدمتها الانترنيت التي ساعدت بشكل فعال على تشكيل ما يسمى بالهويات الدينية الفردية أو ما يطلق عليها (تايلور ومايكل ساندال وويل كمليكا) بالهويات «المتحررة » (Désengagé) [1] مقابل الهويات الجاهزة أو القبلية و هي هويات «محافظة » تستمد فكرها و فلسفتها من خارج الذات و بمنأى عن ارادتها ، سواء كان هذا الخارج تاريخاً أو ثقافة أو عرقاً أو ديناً أو قومية .

[1] Charles Taylor, «Le juste et le bien», Revue de métaphysique et de morale, n°1, P 198 : www.cevipof.com/rtefiles/File/.../Draft%20Bernard%20Gagnon.pdf

خدمت خاصية التواصلية التي يؤمنها الفضاء الرقمي مختلف الجماعات و الطوائف الناشطة اليوم على الساحة الوطنية ، أبرزها « البروتستنتينية » ، «الشيعة » و «الأحمدية » من تحقيق تواصل فعال مع أتباعها و مريديها ، و التي وفرت من خلالها فرص تنظيم جديدة مكنتها من التسويق لأفكارها و معتقداتها بأقل التكاليف الممكنة ، من خلال انشاء مواقع الكترونية و صفحات فيسبوك متخصصة في الدعوة الدينية ، و هو ما أشارت اليه جريدة (الخبر) في معرض طرحها لحركة « التشيع » في الجزائر في عددها الصادر بتاريخ 2005/01/15 في مقال تحت عنوان : «منتدى شيعة الجزائر الملاذ الآمن للدعاية الشيعية » .

كما تستخدم هذه الحركات المنتديات و صفحات الفيسبوك في اصدار مقالات و صحف بأعداد منتظمة تهدف من خلالها الى تأكيد و جودها على الساحة الوطنية ، كما تستغلها في حشد العواطف الدينية و التأثير عليها بتعبئة كل المصادر الرمزية الممكنة،من ذلك توظيف التواجد التاريخي لبعض الأديان و المذاهب بالجزائر ، في سبيل اعادة بعثها من جديد باعتبارها مكون ديني جزائري أصيل، فلقد جاء في العدد 21 من صحيفة الالكترونية « صدى المهدي» في مقالة تحت عنوان « شيعة الجزائر أصالة المودّة وبشائر العودة »: « ...مذهب (آل البيت عليهم السلام) ليس غريبا عن الجزائر ، لأن جذوره هناك تعود إلى أكثر من ألف عام ، بدليل ان الامازيغ أو (البربر) وهم سكان البلاد الاوائل ، وكانوا بالأصل شيعة ، حيث كان لهم ولاء عظيم لآل البيت عليهم السلام ، ولهم ثورات تشهد بذلك زمن استشهاد الإمام الحسين عليه السلام . وكان الامازيغ من الأوائل الذين فتحوا بيوتهم وصدورهم للفاطميين وحاربوا معهم جنبا إلى جنب ... »* و هو ما يتناسب عموما و الشعار الذي ترفعه « شبكة شيعة الجزائر » التي يديرها جزائريين متشيعيين : « من المدرسة المصالية إلى المدرسة الخمينية » .

*العدد 21 من صحيفة الالكترونية « صدى المهدي » الصادرة بتاريخ 10 . 12 . 2012 على الرابط التالي :

http://m-mahdi.net/sada-almahdi/

بالموازاة مع الحضور الفعال للاتصال الافتراضي يذكر دور الفضاءات التقليدية التي تحمل هي الأخرى ميزات و خصائص تهي للطوائف الدينية الجديدة فرص معتبرة لنشر معتقداتها و أفكارها ، في مقدمتها اتاحة فرصة الاتصال المباشر مع الجمهور المستهدف بالدعوة الدينية ، ففي دراسة قدمها (أنور مالك) تحت عنوان : « أسرار التشيع و الارهاب في الجزائر » طرح فيها دور فضاء المؤسسات التربوية في مقدمتها المدارس في نشر المذهب الشيعي من قبل الأساتذة المتشيعين أو «المستبصرين » *كما يسمون أنفسهم ، بحيث يذكر الباحث أن 55% من المتشيعين (من العينة المدروسة) أنهوا دراساتهم الجامعية ، و أن أغلبهم يعمل في قطاع التربية و التعليم ، يتراوح متوسط أعمارهم يتراوح بين الثلاثين و الأربعين سنة ، و أن أهم وسيلة مستخدمة في الدعوة الشيعية حسب دراسته الميدانية هي زواج المتعة التي تظهر خاصة بين الطلبة في الجامعات . [1]

ساهم تعدد المنابر و الامكانيات المتاحة لمختلف الجماعات و الطوائف الدينية للتعبير عن معتقداتها التي تصل الى حد التناقض الجدري و الصراع فيما بينها حتى داخل الدين نفسه بدعوى امتلاك كل منها للخصائص الجوهرية للدين الأساسي الى تصدير الصراعات المذهبية خارج بلدانها كالصراع السني الشيعي في منطقة الشرق الأوسط مثلا ، و هو ما شكل فرصة سانحة لتصاعد الخطابات الداعية لضرورة الانكفاء على الهوية الوطنية بكل أبعادها قصد تحقيق البقاء و ضمان الاستمرارية من خلال وضع «سياجات مغلقة » من حولها . فلقد أدى انتشار أنماط التدين الجديدة في الجزائر و التي يجري تقديمها رسميا و اعلاميا في ذهن المتلقي كهدم للموروث الديني و التركيبة الهوياتية للمجتمع ، بل يتعداه الى الخطر السياسي الاستراتيجي الى طرح بقوة و بشكل لم تعهده النقاشات العامة من قبل مسألة الحفاظ

[1] أنور ، مالك ، أسرار التشيع و الارهاب في الجزائر ، نقلا عن حصة متلفزة على قناة صفا ، يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/watch?v=Dl3TTT3rWyk

على المعالم السنية المالكية لهذا البلد باعتبارها جزءاً من بنائه الهوياتي المتمثل في الإسلام ، الأمازيغية ، والعروبة المنصوص عليهم دستوريا و التي تشكل مرجعيته الدينية و تحفظ نسيجه الاجتماعي ، وتضمن استقراره السياسي ، ذلك أن الاسلام فيه عنصر وظيفي في سياق الفعل السياسية كما سبق الاشارة اليه في متن هذا الفصل . و هو ما يمكن ملاحظته مؤخرا من خلال جهود الدولة المتواصلة في ترسيخ مفهوم الإسلام الوطني الذي ارتبط بخصوصية تاريخية محلية ، وفق منظور الفقه المالكي تحديدا مقابل الوهابية و المذهب الشيعي الوافدين من المشرق العربي ، بحيث دار النقاش في السنوات القليلة الماضية على انشاء مؤسسة للإفتاء تحصن المجتمع من ما سمي بالفتوى الموازية و الفتاوى المستوردة و غير المنظمة التي تخترق المجتمع عن طريق القنوات الفضائية و المواقع الالكترونية و التي تصفها السلطات الدينية بأنها أضعف نوعية و جودة من تلك التي يقدمها الممثلون الدينيون الرسميون في أجهزة الاعلام الرسمية ، طرحت هذه المبادرة في مشاريع عديدة بداية من مشروع مفتي الجمهورية الذي أعلن عنه الرئيس سنة (2006) و مفتي كل ولاية (2008) ، و بعث هذا المشروع من جديد (2015) ، تأتي هذه المبادرات و غيرها في سلسلة من الاجراءات الرسمية التي ينتهجها النظام السياسي الجزائري ممثلا في وزارة الشؤون الدينية للحفاظ على الأمن الديني الوطني و من ثم المجتمعي ، و يكون ذلك من خلال ترسيخ وحدة المذهب الديني المتمثل في « المذهب المالكي » *الذي من شأنه وفق الرؤية الرسمية تعزيز الممانعة الحضارية ضد خطر التيارات الدينية الوافدة ، على اعتبار

* ينسب المذهب المالكي كما هو معروف للإمام (مالك بن أنس) الذي ترجع أصوله الى اليمن . ولد الامام مالك بالمدنية المنورة سنة 93 هجري الموافق لـ 711م و عاش بها فترة طويلة من الزمن . أدخل المذهب المالكي الى بلاد المغرب الاسلامي عن طريق الطلبة الأفارقة الذين قصدوا الحجاز كطلبة او كحجاج بحيث يرجع الدور الرائد في ادخال هذا المذهب الى بلاد المغرب الى «علي زيد الطرابلسي » المتوفي 183 هجري الموافق لـ 799 م و الذي يصنف في كتب التراجم من الطبقة الأولى من أصحاب الامام مالك من سكان افريقية .

أنه المذهب استقرت عليه بلاد المغرب العربي الاسلامي عموما منذ القرن الثاني هجري الى وقتنا الحاضر ، فلقد نال تاريخيا قبول الأهالي لاعتقادهم بأفضلية صاحبه على غيره ، لأنه من أهل مدينة رسول الله (ص) ، و من أعلم أعلام ذلك الزمان ، هذا فضلاً على يقين أهل المغرب أن علم الإمام مالك الممثل في « المذهب المالكي» قد استقاه من تابعي أصحاب رسول الله(ص) مع مناسبة هذا المذهب لمجتمع بلاد المغرب القائم على الوسطية والبساطة و البعد عن تعقيد الحياة الحضارية . [1]

يقتضي الدفاع عن الأمن الديني الوطني تقديم آليات و استراتيجيات التحصين الفكري للمجتمع الجزائري تجاه مخاطر «الفكر الطائفي » ، و هو ما تدأب عليه وزارة الشؤون الدينية كممثل للنظام السياسي في الحقل الديني من خلال تعبئة كل الفاعلين على الساحة الوطنية و على رئسهم الاعلام ، بحيث دعى وزير الشؤون الدينية الى « ضرورة صياغة ميثاق للخطاب الديني يروج في القنوات الجزائرية بشكل يكون معتدلا و وسطيا حاميا للمرجعية الدينية الوطنية .»[2] و من أشد ما يراهن عليه النظام السياسي اليوم هو تفعيل دور المؤسسات الدينية الرسمية و ادخالها في صلب التحديات التي يعيشها الجزائر من خلال تقويم التكوين الديني للفرد الجزائري مما يجعل مناعته الهوياتية أكثر يقينية وصلابة أمام المؤثرات الخارجية والأفكار التي تمس جوهر نظامه العقائدي و الديني [3]، في مقدمتها المؤسسة المسجدية لما لها من الدور البالغ في عملية التعبئة و التأطير الديني ، خاصة بالنسبة لشريحة الشباب التي تستهوي مختلف التيارات و الطوائف الدينية . فتجاهل و تقويض دور المسجد في الحياة الاجتماعية بكل جوانبها قد يعيد

[1] فتحي جمعة محمد عربي ، المذهب المالكي و تسربه الى بلاد المغرب العربي الاسلامي ،المجلة الدولية للبحوث الاسلامية و الانسانية المتقدمة ، المجلد 04 العدد 07 يوليو 2014 ، ص 01 – 19 .

[2] حوار لوزير الشؤون الدينية محمد عيسى ، عرض على الاذاعة الجزائرية بتاريخ 04/12/2016 .

[3] بلقاسم القطعة ، مسألة التشيع في الجزائر (نظرة عامة) ، مركز برق للأبحاث و الدراسات ، 2016 ، ص 10 ، على الرابط التالي :
barq-rs.com/barq/wp-content/.../مسألة-التشيع-في-الجزائر.pdf

الجزائر الى مشهد مماثل لسنوات الثمانينات و التسعينات ، أين شكل فضاء ممتازة للتعبئة و تأطير الشباب دينيا و سياسيا من قبل التيار الديني الأصولي ، و على هذا الأساس يراد لهذه المؤسسة اليوم التصدي للأصوليات الدينية الجديدة بالتركيز على دور الامام بشكل عام و الامام الخطيب بشكل خاص باعتباره أهم فاعل في فضاء المؤسسة المسجدية ، من خلال ضبط مضمون خطب الجمعة وفق المهام التي حددها القانون الأساسي للإمام ، و التي نجدها ضمن هذا السياق في المادة 34 منه و التي جاء فيها : « الحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة تماسكها »[1].

و تقديرا لدور الامام و أمام استفاحل ظاهرة التبشير الديني في منطقة القبائل تحديدا ، أفاد وزير الشؤون الدينية الأسبق (عبد الله غلام الله) في ندوة صحفية أقامها بدار الامام بالعاصمة أن « وزارته بصدد تكوين ما يزيد عن 140 امام سيتم تحويلهم الى منطقة القبائل للحد من انتشار ظاهرة التبشير الديني» ، يرجع هذا التصريح الى شهر أوت سنة 2010 ، في الشهر و السنة ذاتها صرح أحد الأئمة من ولاية تيزي وزو دائرة (بوغني) لجريدة النهار « أنه لا وجود لأي مبشرين بالولاية و انما مجرد مزايدات مفتعلة من العامة و أن صحت أقوال الباحثين المختصين في وجودها فلا بد من أن الأمر لا يتعدى نسبة 3 من المائة على أقصى...و أن عمليات الدعوة المسيحية فعلا موجودة و لكنها لا تتم من مبشرين مكونين لهذا الغرض ، انما من طرف بعض الجالية الجزائرية المغتربة التي تشكل نسبة كبيرة من المواطنين المنحديرين من المنطقة ...»[2] و هو خطاب كما يبدو منسحب من المشهد الديني الوطني و على هامش التطورات الجديدة التي لحقت بالظاهرة ، كون أن التبشير أو التصير أصبح ظاهرة منتجة محليا بأساليب مبشرين و مكونين مسيحيين وطنيين (un phenomene endogene) و هو ما تكشف عنه الدراسات الميدانية المنجزة .

[1] جيلالي مستاري ، المرجع السابق ، ص 164 .

[2] جريدة النهار ، ملف تحت عنوان : النهار ترصد أساليب التنصير في ربوع الجزائر (اللغات الأجنبية و الفيزا .. لتنصير الجزائريين) ، الصادرة بتاريخ 16أوت 2010 الموافق ل 06 رمضان 1431.

بالموازاة مع الاستراتيجية الوقائية في الحفاظ على المرجعية الدينية الوطنية يطبق النظام السياسي المعالجة الأمنية التي تظهر مؤخرا في الضبطيات المستمرة لأتباع الطائفة الأحمدية مثلا ، مع وجود مساعي لتضمين قانون العقوبات مواد تجرم « الفكر الطائفي» مما يعطي حسب القائمين على الوزارة الوصية أداة قانونية للتدخل في حالة وجود انزلاقات أو اختراقات للأمن المجتمعي .

12.2. سوق دينية أم استراتيجية صناعة أقليات وطنية ؟

ان التسليم بالطرح الذي تقدمه نظرية « السوق الدينية » ضمن محاولات فهم منطق الذي يحكم ظاهرة التحولات التي تتم لصالح الطوائف الناشطة اليوم على الساحة الوطنية و التي تعمل على تمديدها فكريا و جغرافيا ، يضعنا أمام ثلاثة انشغالات أساسية في السياق الجزائري ، و هي في الوقت ذاته الرهانات التي تعترض النظام السياسي بشكل عام و القائمين على الحقل الديني تحديدا ، على المدى القريب و البعيد :

أولا : اذا كانت الخيارات العقلانية هي من يتحكم في انتماءات الأفراد للجماعات و الطوائف الدينية وفق الحوافز المادية و غير المادية التي تقدمها هذه الأخيرة في جلب أتباعها ، و التي تربطهم بها في حالة تحقيق هذا الانتماء علاقة قائمة على المصلحة المتبادلة يحددها شكل الاقتصاد الديني داخل الدولة ، فكلما كانت السوق الدينية مغلقة كلما تزايدت الامتيازات الممنوحة للأفراد كمنح فرص تكوين ديني علمي ممتاز ، منح فرص زواج بين أفراد الطائفة ... الخ في سياق من تراجع و تدهور الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تجعل من هذه الفرص محل تقدير وفق الاستراتيجيات التي يحملها الأفراد ، مقابل زيادة في تكاليف التي يتحملها الأتباع كالالتزام الكلي داخل الطائفة اضافة الى تكاليف الوصم الاجتماعي ، خاصة اذا كانت هذه الجماعات و الطوائف الدينية شاذة في السياق الاجتماعي الذي ظهرت فيه . و هو ما سوف يفح الأبواب للمنافسة بين الطوائف على أكبر قدر من الأتباع ، بحيث كلما تزايدت الاغراءات و الحوافز التي تقدمها الطائفة أكثر من غيرها كلما وسعت من حضورها ، ما يجعلنا

أمام مشهد ديني وطني مفتوح على كل الاحتمالات ، على اعتبار أن الانتماءات الدينية اذا سلمنا بمنطق السوق تحكمها المصالح التي تتغير بطبيعتها وفق الحاجيات الروحية و الاقتصادية و الاجتماعية من مرحلة الى أخرى ، و هذا يعني أن الجماعة الدينية التي لا يتجاوز عددها اليوم بضعت عشرات قد تتشكل مستقبلا كطائفة و قد تتحول الى أقلية في حالة زيادة أتباعها عن طريق توسيع استثماراتها الدينية ، و الجماعة الدينية التي استطاعت تكوين قاعدة نوعا ما عريضة مقارنه بغيرها قد يتلاشى حضورها مستقبلا في حالة ما اذا تراجعت استماراتها الدينية ، و بالتالي تطرح هنا اشكالية تنظيم هذه الطوائف من قبل النظام السياسي فيما يتعلق بمسألة تصنيفها اما كجماعة دينية ، أو الاعتراف بها في اطار الجمعية كما هو حال الطائفة البروتستنتينية أو في أضعف السيناريوهات كأقلية دينية وطنية مما يترتب عليه مجموعة من التشريعات و القوانين الخاصة بها ، اضافة الى صعوبة التنبؤ بالانشغالات التي يمكن أن تطرحها مستقبلا .

ثانيا : تقوم السوق الاقتصادية على منطق الربح فمن يصدر أو يعرض ينتظر العائد المادي على المدى القريب أو البعيد ، فلا وجود لشركات اقتصادية تستثمر رؤوس أموالها و توظف كل طاقاتها البشرية و اللوجستية بدون تخطيط مسبق ، و لا وجود لشركات بدون مقرات دائمة و معروفة على المستوى المركز و الذي من خلاله تتشعب استماراتها الى المحيط أو الأطراف . خاصة عندما نتحدث عن الشركات الاقتصادية العالمية ، و قياسا على أركان و محددات السوق الاقتصادية تعتمد « السوق الدينية » هي الآخرى على شركات و وكالات دينية و هي الطوائف ، المرتبطة بمراكز دعوة أو تبشير في بلدان نشأتها و التي استطاعت بفضل العروض الايمانية و الاجتماعية و حتى الاقتصادية السخية التي تقدمها لأتباعها انشاء صلات دينية عابرة للأوطان .

كما تحكم هذه الطوائف ايديولوجيات دينية محركة لنشاطها مما يدخلها في منافسة شرسة فيما بينها ، فبالرغم من تباعد هذه الطوائف و اختلافها العقائدي و الديني من النقيض الى النقيض إلا أن أنها في مجملها حركات أصولية تؤمن بعالمية معتقداتها و أفكارها الدينية و على هذا الأساس تعمل على نشرها في الفضاء العام و الخاص داخل محيطها نشأتها الأصلي و المحيط الخارجي استنادا على التوصيف الذي حدده لها (هارنيش فيلهم) ، ترتبط هذه الحركات في عمومها بمراكز دعوة عالمية تخدم في فحواها مشاريع سياسية توسعية كالمشروع «الشيعي الايراني » و المشروع «الأمريكي الانجيلي » ، و هو ما يوسع دائرة المنافسة بينها .

و عليه لا ينحصر عمل الحركات الأصولية في المجال الديني ، فحسب (روجيه غارورديه) « تقوم الأصوليات الدينية على معتقد ديني سياسي مع الشكل الثقافي أو المؤسسي الذي تمكنت من ارتدائه في عصر سابق من تاريخها ، و هكذا تعتقد أنها تمتلك حقيقة مطلقة و أنها تفرضها .» [1] و هو ما يجعل هذه الحركات تميل عمليا الى العنف و الغاء الآخر المخالف لها في التوجه و الانتماء الديني والتي عادة ما تبدأ بتكفيره ثم لاحقا ايجاد مصوغات لتصفيته ، ذلك ان ارتباط الدين بالسياسة أو المصالح السياسوية و تدخل الروح التملكية يخرج الدين من سماحته الى ضيق الايديولجية الى انتاج ما يسمى «بالتكفير الطائفي» مع محافظة هذه الحركات ظاهريا على خطاب منفتح ضمن استراتيجيات" التسويق"، و هو ما نجده على سبيل المثال لا الحصر من خلال نموذج الطائفة الأحمدية أو القاديانية *فبالرغم من أنها

[1] روجيه غارورديه ، الأصوليات المعاصرة ، ترجمة : خليل أحمد خليل ، دار ألفين ، باريس ، فرنسا ، 2000 ، ص 11.

*تأسست عام 1889 بقاديان في احدى قرى بنجاب بالهند في عهد الاستعمار البريطاني من طرف غلام أحمد القادياني الذي قدم نفسه على أنه المهدي المنتظر و المسيح الموعود الذي نبا بظهوره الرسول محمد صلى الله عليه و سلم في آخر الزمان و بأنه مجدد القرن الرابع عشر هجري ، و يتزعم الأحمدية حاليا خامس خليفة لها و هو ميرزا مسرور أحمد حيث تعتمد الجماعة نظام الخلافة الراشدة منذ وفاة مؤسسها أحمد القادياني في 1908 .

تعرف نفسها في موقعها الإلكتروني الرسمي[1] كجماعة اسلامية تجديدية عالمية إلا أنها اجرائيا تكفر المسلمين الدين ليسوا على معتقداتها ، بل و ترفض الصلاة في مساجدهم فكل مسلم عندهم كافر حتى يدخل القاديانية، كما أن من تزوج أو زوَّج لغير «القاديانيين » فهو كافر.

ثالثا : تشكل هويات دينية على اختلاف توجهاتها و مشاربها العقائدية في المجتمع الجزائري ذو الأغلبية المسلمة المالكية «السائدة » لا يشكل في حد ذاته خطر طالما لم يخرج عن اطار الاعتقاد و الانتماء الديني، الذي يكفل حرية اختياره الدستور الجزائري كما تكفله المواثيق و العهود الدولية ، فلا و جود في أي حال من الأحوال لمجتمع متجانس مئة بالمائة دينيا و هي مسألة طبيعية ترجع للصيرورة التاريخية و الحضارية للمجتمعات الانسانية ، و الى الخيارات الدينية البديلة التي ينتهجها الأفراد وفق تطلعاتهم و حاجياتهم الروحية منها و المادية و هو ما يطبع المجتمعات الحديثة عموما ، إلا أن مكمن الخطر في انتشار ظاهرة التحولات الدينية لصالح الأحمدية أو الانجيلية أو التشيع كأبرز الحركات الدعوية الوافدة الى الجزائر اليوم لا يتعلق بمجرد تحولات دينية أو انتقال من مذهب الى آخر ،بقدر ما يطرح امكانية استقطاب المتحول خدمة لأجندة سياسية و ايديولوجية خارجية ، بعد افراغه من انتماءاته الوطنية و خصوصياته الثقافية ، و هو الاشكال المطروح بقوة بالنسبة للمد الشيعي في الجزائر الذي لم يعد يقتصر على الجهود الفردية المعزولة و انما اتخذ أبعادا أخرى بعد الثورة الإيرانية سنة 1979 و التوجه نحو « تصدير الثورة » ، فلا يمكننا انكار أن ايران منذ ثورة الخميني ، حققت اختراقا ملحوظا في عدةدول عربية، حتى أن أحدقادتها يصرح بالتالي : إيران تسيطر الآن على أربع عواصم عربية مشيرا إلى بغداد ودمشق وصنعاء وبيروت[2]. و ما أدى

[1] http://www.islamahmadiyya.net /

[2] محسن ، عوض الله ، ايران تسعى لمد أذرعها الى مصر عبر نشر التشيع ، صحيفة العرب ، العدد 10401 الصادرة بتاريخ 2016.09.21 على الرابط التالي :

https://www.madamasr.com/ar/contributor/محسن-عوض-الله/

استنادا على القراءة التي قدمتها (هوازن خداج) في مقالة لها تحت عنوان « أوطان تفقد مواطنيها بسبب التشيع » الى انتقال مفهوم التشيّع من معناه الديني نحو السياسي المواكب لمسيرة إيران كدولة ثيوقراطية لها أهدافها التوسعية[1] . مستعملة في ذلك أساليب استقطاب كثيرة ، أبرزها المال السياسي والتأثير على عقول الشباب واستثمار في الجانب الوجداني المتعلق بحب آال البيت .

فالمتتبع للنقاشات على المنابر الاعلامية و في الأوساط المثقفة ، خاصة تلك المحسوبة على التيار السلفي يجد أصبع الاتهام موجهة بشكل صريح و مباشر للجمهورية الاسلامية الايرانية التي تتخذ من المذهب الشيعي الامامي الاثنى عشري مذهبا رسميا لها في نشر المذهب الشيعي في الجزائر ، ذلك أن وجود طائفة شيعية قوية و صلبة في منطقة المغرب العربي و تحديدا في الجزائر ترتبط روحيا و سياسي بإيران من شأنه حسب التحليل الذي ذهب اليه الباحث (بلقاسم القطعة) في مقال له تحت عنوان « مسألة التشيع في الجزائر » و الذي نجده منطقيا الى حد بعيد مفاده : « جعل إيران تحكم قبضتها على كامل المنطقة العربية من الخليج إلى المغرب، أي من صنعاء وصولا إلى الجزائر ، مما ينتج عنه جعل القوى الخليجية مطوقة من كامل النواحي ، خاصة و أن الجزائر تجاور المملكة المغربية التي توصف كونها شريكا استراتيجيا لدول مجلس التعاون الخليجي. »[2]

[1] هوازن خداج ، أوطان تفقد مواطنيها بسبب التشيع ، صحيفة العرب ، العدد : 10518 ، نُشر في 20/01/2017 ص 13 ، على الرابط التالي : http://www.alarab.co.uk/article/

[2] بلقاسم القطعة ، المرجع السابق ، ص 04 .

اذا كان تطور الفضاءات الافتراضية قد ساهم بشكل فعال على فتح سوق دينية لفائدة أنماط معينة من التدين تريد «اختطاف الدين» اذا ما استعرنا عبارة «اختطاف الاسلام» للباحث الباكستاني (شيما خان) ، فعلينا أن نتساءل أولا على الأهداف الأساسية المحركة للنشاط الدعوي للقنوات الفضائية و المواقع الالكترونية لصالح مختلف المشارب و التوجهات الدينية و العقائدية ؟ كما علينا أن نتساءل ثانيا على من يمول و يعرض و يسوق و يعلب بمفهوم السوق الاقتصادية للأفكار و المعتقدات الدينية للحركة « االبروتستنتينية » و « الشيعية » و « الأحمدية » على سبيل المثال لا الحصر ؟ و سنخلص في نهاية المطاف حسب المعطيات التي سبق عرضها الى معادلة مفادها : لا وجود لسوق دينية عالمية بريئة منزهة عن الايديولوجيات و الاستراتيجيات الدينية القائمة الهيمنة بتعبير « ماكس فيبر » مثلما لا توجد شركات اقتصادية عالمية لا تبحث عن الربح بمختلف الوسائل الممكنة المشروعة و غير المشروعة في ظل التوجه الليبرالي الرأسمالي العالمي ، و هو ما سوف نتطرق لبعض معالمه في العناصر اللاحقة من الدراسة .

الفصل الثالث :

الاقتراب من حالة الدراسة

سنقف في هذا الفصل من الدراسة على أهم الانشغالات التي يطرحها تواجد الطائفة البروتستنتينية بالجزائر ، في مقدمتها غياب الاحصاءات الدقيقة و المضبوطة لأتباعها ، و هو الانشغال الذي لا يتعلق في واقع الأمر بحالة دراستنا فحسب و انما يطرح بالنسبة لكل الطوائف الدينية المتواجدة حاليا في الجزائر ، مما يضعنا أمام ما يمكننا تسميته «بحرب الأرقام » بين الجهات الرسمية التي تقزم من عدد أتباع الطوائف الجديدة و اعتبار عددهم كنسبة غير مفسرة مقارنة بالأغلبية المسلمة (المالكية) السائدة ، و بين الأرقام المبالغ فيها التي تستعرضها هذه الجماعات و الطوائف الدينية لأتباعها ، و من جهة أخرى التقارير الأجنبية و وسائل الإعلام العالمية التي لا تخلو تقديراتها من الأغراض الخفية ،كما نسعى من خلال هذا الفصل الى الاقتراب من الطائفة البروتستنتينية بمصطلحات «السوق الدينية » ، و هو ما سيفتح لنا أفاق جديدة في فهم و تحليل الاستراتيجيات التي تعتمد عليها هذه الطوائف الدينية في توسيع حضورها بالجزائر ، استنادا على المعطيات الميدانية الخاصة بحالة دراستنا .

1. البروتستانت الجزائريين : سياقات التشكل و رهانات التواجد ؛

« من تناقضات التعامل مع الواقع الديني العربي ، أن احصاءات الداخل نفسها صارت تستورد من الخارج ، فمازالت أغلب البلدان تستتر على أعداد المتدينين بأديانها و المتمذهبين بمذهبها و التابعيين لطوائفها .

(عز الدين عناية، نحن و السيحية في العالم العربي)

13.1. ظروف تواجد الكنيسة البروتستنتينية في الجزائر :

ارتبط تواجد الكنيسة البروتستنتية عموما في الجزائر بالحضور الاستعماري ، فلقد حاول البروتستانت بمختلف طوائفهم منافسة الكاثوليك في تنصير الجزائريين المسلمين و غير المسلمين من الأوروبيين المستوطنين في الجزائر [1]، على غرار الكنيسة الاصلاحية الفرنسية و ارسالية رونالد المعمادانية و الكنيسة الأسقفية (النظامية) هذه الأخيرة التي بدأ نشطها بشكل ملتفت عام1908 . بحيث أولت اهتماما بالغا في جهوها التنصيرية بالجانب الثقافي مع نشرها للعديد من المؤلفات في الثقاف المسيحية و كل ما تعلق بالاسلام ، كما ترجمة الكتاب المقدس للعربية و تحديد باللهجة الجزائرية في استمالة ممنهجة لأكبر قدر من الأتباع ، اضافة الى تقديمها لخدمات اجتماعية و التي ظهرت على

[1] ساجية مخلوف زوخة بن تونس ، التنصير في منطقة القبائل ، أسبابه و عوامله ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي ،جامعة الجزائر 02 ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2013- 2014 ، ص 287 .

شكل مساعدات للأطفال اليتامى و بناء المستشفيات و المستوصفات ، و مراكز التكوين للفتيان و الفتيات اضافة الى معهد انجيلي يهتم بتكوين المنصرين .[1] أبرز ما يسجل للكنيسة الميثودية أنها و على عكس باقي الارساليات التصيرية حافظت على نشاطها و تواجدها في الجزائر حتى بعد الاستقلال و نجحت في تأسيس مع بقايا الكنائس البروتستنتينة الكنيسة البروتستنتية الجزائرية EPA سنة 1972باعتراف من السلطات الرسمية و هو ما يعرف بالكنيسة المحلية . نجدنا في هذا السياق في حاجة للتميز بين الكنيسة البروتستنتينية بفروعها التاريخية المتواجدة في الجزائر منذ العهد الاستعماري و التي أخدت الصفة المحلية الوطنية المعترف بها رسميا بعد الاستقلال و بين الفروع التي نمت داخل البروتستنتينية بتصدير و تمويل أ مريكي على وجه التحديد في اطار المخطط التبشيري العالمي (النافدة10/ 40) تحت ما يسمى بالحركات الدينية الجديدة ، و هي حركات كما يعرفها (محمد أحمد بيومي) على المستوى المفهموم العام « أنها محاولة منظمة تستهدف نشر دين جديد أو تفسير جديد لأحد الأديان القائمة ، فيمكن النظر الى الأديان الكبرى كاليهودية ، المسيحية و الاسلام باعتبارها حركات دينية ، بالمثل تنمو الحركات في اطار الأديان القائمة مثل حركة الفرنسيسكان البروتستنتينية داخل اطار الديانة الكاثوليكية .»[2]

وجدت الكنيسة الكاثوليكة بعد الاستقلال نفسها في موقع الأقلية عدديا مع عودت المسيحيين الكاثوليك الذي تواجدوا في الجزائر الى أوروبا ، سواء من الأقدام السوداء أو من الاطارات التي استعين بها في مرحلة البناء و التشييد الوطني ، و أقلية سوسيولوجية من حيث امتلاك مراكز القوة و النفوذ ، على اعتبار أن الاسلام و العربية في هذه المرحلة أخدا بعدا ايديولوجيا واضحا ولم يعدا مجرد انتماء ثقافي–حضاري للمجتمع الجزائري نثحدث هنا عن سنوات السبعينيات تحديدا. ازدادت الوضعية تأزما بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية مع العشرية السوداء ، بعد ما ثم

[1] المرجع السابق ، ص 288.

[2] محمد أحمد بيومي ، علم الاجتماع الديني ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1988، ص 256.

اقحامها من قبل الجماعات الاسلامية المسلحة في دوامة الصراع الذي خيم على المجتمع الجزائري أندلك ،[1] فحسب تقرير كتابة الدولة الأمريكية لعام 2003 أن العديد ممن يدينون بأديان أخرى قد غادروا الجزائر بسبب تدني الوضع الأمني خاصة بعد حوادث الاغتيال في بداية التسعينات .[2] فأبرز ما يسجل للكنيسة الكاثوليكية في هذه المرحلة أنها سعت لتحقيق انسجامها داخل المجتمع الجزائري ، بحيث ظهرت العديد من الأصوات المسيحية تنادي و تدافع على بقاء الكنيسة في الجزائر و ربط مصيرها بمصير الجزائريين ، في مقدمتها الأسقف Pierre Claverie (اغتيل في 1 أوت 1996) :

« Les chrétiens ont pour projet d'entrer, comme hommes et comme chrétiens, dans le devenir du peuple algérien. »[3]

ضمن هذه المرحلة المشحونة بأزمة اجتماعية ، اقتصادية نمت بذور البروتستنتينية بفروعها المختلفة (الانجيلية ، الخمسينية ، الميثودية ، المعمدانية ... الخ) ، و وسعت من انتشارها على حساب الفئات الاجتماعية الهشة نفسيا و المهشمة اجتماعيا و تنمويا خاصةفي منطقة القبائل مستفيدة في ذلك من تقوقع الكنيسة الكاثوليكية على نفسها جراء ما لحق بها من خسائر ، و حالة الخوف التي انتابت أتباع المذهب من الأجانب الذي اختار أغلبهم مغادرة الجزائر خاصة بعد حادثة اغتيال رهبان تبحرين (مارس 1996) بولاية المدية جنوب الجزائر*.كما استفادت الكنيسة

---

[1] خلال هذه المرحلة فقدت الكنيسة تسعة عشر من رجال الدين و الراهبات، و ذلك حسب المرجع التالي :
Bernard, Janicot , Prêtre en Algérie 40 ans dans la maison de l'autre, ED KARTHALA, PARIS, 2010 , P 139.

[2] شطاب كمال ، حقوق الانسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية و الواقع المفقود ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2005، ص 301 .

[3] Jean-Jacques Pérennès, Pierre Claverie un Algérien par alliance , ED CERF, PARIS, 2000, P 237.

*تتعلق هذه الحادثة بقتل سبعة رهبان في دير يقع جنوب الجزائر العاصمة بـ100 كيلومتر ، وقد تبنت العملية حينئذ الجماعة الإسلامية المسلحة حسب الرواية الرسمية .

البروتستنتينية بشكل عام من بنائها العقائدي الذي سمح لها بالانتشار السلس نوعا ما ، فهي لا تعترف بقداسة الأماكن فكل مكان يحضره أتباع هو كنيسة ، ما أدى الى تزايد حجمها في صمت و بعيدا عن مراقبة الجهات الرسمية ، فهي لا تحتاج الى أماكن مهيكلة مخصصة للعبادة ، و لا الى ترخيصها إلا فيما يتعلق بالجانب القانوني الذي لم يطرح إلا في وقت لاحق مع تزيد أتباع هذا المذهب ، خاصة مع ايمان مريده بعقيدة التبشير الديني التي تعد محور أساسي لاكتمال الايمان ، ما يسمى في التقاليد الانجيلية بالالتزام التبشيري « Activisme évangélique » فبالنسبة للإنجيليين يعد التبشير واجب ديني و بالتالي هو فعل شرعي لا يمكن أن تمنعه النصوص الوضعية ، فيستحيل أن تكون مسيحي بدون أن تبشر بالمسيحية اما بتوزيع الأناجيل أو بإدلاء شهادات التحول الديني .**في هذا السياق يحضرنا ما صرح به (عماد دبور) و هو اعلامي و باحث في أنثربولوجيا الأديان و من الوجوه التونسية البارزة التي اعتنقت البروتستتينية في صدد دفاعه عن المنظمات التبشيرية المتهمة بالسعي لخلق مجموعة بشرية تدفع لايجاد توثر اجتاعي و ديني في الشمال الافريقي : « الايمان المسيحي مبني على التبشير و أؤكد أن التبشير جوهر الايمان المسيحي مند ألفين سنة و لا يهدف الى تقسيم الناس و المجتمعات ...» و هو ذاته ما صرح به المبحوث رقم 03 :

«...لأن التبشير هو مأمورية ويجب أن نكون شهود للمسيح ،لكن يوجد مكان و أين ولمن وكيف أنا ابشر ... هناك اختلاف évangéliser et témoigner **الآن تسأليني هل أنت أمازيغي أقول نعم تقولي لي هل أنت موسيقي ؟ أقول نعم أنا موسيقي ، أنا هنا اشهد يمكن ليس لدي الحق أن أبشر لكن لدي الحق أن اشهد ، ولو يسألني أحد عن المسيح أتكلم على المسيح سواء أمام مسجد أو كنيسة أو ملهى.»**[1]

**شهادة التحول الديني هي عبارة عن قصة بيوغرافية تعرض دورة حياة المتحول بين ما قبل و ما بعد التحول ، الذي يمثل بالنسبة اليه ميلاد جديد . تمر الدورة التحول الديني بعدة مراحل تظهر في خطاب المتحول الذي يهدف من خلاله الى التأثير المباشر على المتلقي ، هذه المراحل هي : السياق ، الأزمة ، البحث ، اللقاء ، التفاعل ، الالتزام التبشيري ، النتائج .

[1] المقابلة رقم 03 أجريت بمقر الكنيسة البروتستنتينية بتيزي وزو .

من الواضح أن اعتقاد الجزائريين أتباع الطائفة البروتستنتينية بالتبشير الديني وممارستهم هذه العقيدة على أرض الواقع غير التصور الكلاسيكي للمبشر ، ذلك رجل الدين (الرومي) الذي يرتدي لباس القس و يحمل الصليب في يده ، فالحركات التبشيرية اليوم حسب (ألويفية روا) « لا تنطلق من المركز نحو الأطراف و لا يأتي الفاعلون الرئسيون بالضرورة من الدين الذي يبشرونه ، و صورة المرسل المسيحي الغربي و الأبيض تمحي لصالح اعادة توزيع الأدوار ، فالانتقال يحصل في جميع الاتجاهات . »[1]

14.1. التبشير الديني و مخاوف الانتشار :

[1] أوليفيه ، روا ، المرجع السابق ، ص 257 .

يعد موضوع « التبشير الديني » أو كما تصطلح عليها الدوائر الرسمية و الاعلامية « بالتنصير »من أهم القضايا المطروحة ضمن ملف التواجد المسيحي منذ المرحلة الاستعمارية ، التي لعب فيها التبشير الديني دورا محوريا في استراتيجية الهيمنة ضمن منطقة المغربالعربي ككل ، فترسيخ و تحقيق فكرة « الجزائر فرنسية » كان لا بد له و أن يمر بمرحلة مهمة و هي تحويل الجزائريين الى المسيحية، المشروع الذي كان يسهر عليه أعلى هرم في السلطة بفرنسا[1]، ذلك أن الاسلام كمنظومة عقائدية و فكرية شكل عقبة في وجه التوسع الاستعماري ، و عليه فقد عمل الفرنسيون على محاولة إضعاف تأثيره ونشر المسيحية في أوساط الشعب الجزائري لأنّها بوابة إفريقيا التي كانت فرنسا تحمل لها مشروعًا ضخمًا لإدخالها في الدائرة المسيحية [2]. ففي 1846 حرر ضابط فيما كان يعرف (l'armé d'afrique) شهادة يشرح فيها كيف كان المستعمر الفرنسي يهيئ كل الوسائل الممكنة من أجل تنصير الجزائريين من خلال عرض الأموال و مناصب المسؤولية و العقارات، لكن و مع كل هذه الاغراءات يقر هذا الضابط في الأخير أن المشروع التنصيري باء بالفشل لارتباط الجزائري بدينه الذي ثم غرسه فيه منذ 13 قرن .[3]

أخذت معالجة مسألة التبشير الديني بعد الاستقلال بعدا أكثر صرامة مع اصدار قانون 2006 الخاص بتنظيم الشعائر الدينية لغير المسلمين ، الذي سعى من خلاله المشرع الجزائري الى تحقيق موازنة عملية بين حرية الضمير و المعتقد الديني التي يكفلها الدستور الجزائري الذي ينص في الجزء الأول من المادة 42 منه على أنه « لا مساس بحرمة

---

[1] جاء في رسالة لوفيسو للماريشال بيجو سنة 1833 أن الجزائريون لا يطيعون فرنسا إلا اذا أصبحوا فرنسيين ، و لن يصبحوا فرنسيين إلا اذا تحولوا الى المسيحية _ للمزيد من المعلومات طالع المرجع التالي : سعيدي مزيان ، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867 – 1892 الطبعة الأولى ، وزارة الثقافة الصندوق الوطني لترقية الفنون و الآداب ، 2009 .

[2] محمد بن ساعو ، الجزائر ضمن الاستراتيجية الكولونيالية قراءة في كتاب" الجزائر ومعركتها مع الثالوث المدمر : التنصير و الاستشراق والاستعمار" للدكتور مختار بن قويدر ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، نشر المقال بتاريخ .17 .03. 2017 ، تصفح بتاريخ2017 . 29.03 على الرابط التالي :
http://www.mominoun.com/articles487-الجزائر-ضمن-الاستراتيجية-الكولونيالية/

[3] De la conversion des musulmans au christianisme, les lubies d'un officier de l'armèe d'afrique Algerie -1846 , ED Jacques LECOFFER ET Cie , Paris , 1846.

حرية المعتقد و حرمة حرية الرأي و حرمة ممارسة العبادة »[1] و بين الحفاظ على خصوصية المجتمع الجزائري المسلم ، بحيث قيد المشرع في الجزء الثاني من المادة ذاتها ممارسة هذه الحرية «في ظل احترام القانون » ، و الذي يقصد به بالدرجة الأولى الدستور الذي أورد في ديباجته على أن «الجزائر أرض الاسلام » كما نص في المادة الثانية منه على أن « الاسلام دين الدولة ». يمكننا فهم تقييد المشرع الجزائري للحريات الدينية من حيث أن تنظيم و تدبير الشأن الديني حق مكفول لكل دولة حتى و ان كانت لائكيه ، فتحت بند الحفاظ على النظام العام الذي تنص عليه معضم دساتير الدول حتى تلك التي تشكل النموذج الميثالي في الديمقراطية يجري تقييد الحريات الدينية على مستوى الممارسات تحديدا ،بدعوى الحفاظ على المجتمع من خطر الطوائف والفرق الدينية المضلة رغم اعترافها بكون الانتماء إليها من صميم الحريات الفردية .

يشمل مفهوم النظام العام المصالح الحيوية لمجتمع سواء في الجانب السياسي أو الأدبي أو الاجتماعي...، و هو في الأصل مفهوم مرن ونسبي يتأثر بعاملي الزمان و المكان، تتقيد بالقيم والمفاهيم السائدة في كل المجتمع .[2] ففرنسا مثلا بالرغم من أن دستورها ينص على حرية ممارسة العقيدة و الدين إلا أنها سنت جملة من التشريعات التي تحد من هذه الممارسة كقانون 288 - 2014 المؤرخ في 15 مارس 2014 المتعلق بحضر ارتداء الرموز الدينية بما فيها الحجاب داخل المدارس و المعاهد الحكومية.كما سبق لها أن أصدرت قانون رقم 1192- 2010 المؤرخ في 11 أكتوبر 2010 يحضر تغطية الوجه (النقاب) في الأماكن العامة ، و هو ما نجده كذلك في الدستور الايطالي بحيث نصت

[1] القانون رقم 26- 01 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ 7مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 14.

[2] نور الدين باساسي ، حرية المعتقد في الأنظمة القانونية المغاربية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015- 2016 ، ص 42 .

المادة 19 منه على « للجميع الحق في المجاهرة بمعتقدهم الديني بحُرية وبأي شكل، فردي أو جماعي، و الدعاية له وممارسة شعائره في الحياة الخاصة و في العلن ، شرط ألا تتنافى طقوسه مع الآداب العامة . »[1]

و بناءا على الحق المكفول لكل دولة في ادارة شؤونها الدينية الداخلية بمقتضى سيادتها على أراضيها أصدر المشرع الجزائري قانون 06 / 02 مكرر الذي يحدد شروط و قواعد تنظيم و ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين ، حيث أكدت المادة الأولى منه على « أن ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين لا تكون إلا في اطار احترام أحكام الدستور و أحكام هذا الأمر و القوانين و التنظيمات السارية المفعولة و كذا احترام النظام العام و الآداب العامة و حقوق الآخرين و حرياتهم الأساسية .»[2] التي ربطها المشرع في هذا السياق بالتحريض أو الضغط على المسلمين في تغيير دينهم باستخدام الاغراءات المادية و الذي تصل عقوبته الى السجن : «... يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة مالية كل من يحرض أو يضغط أو يستعمل وسائل إغراء لحمل مسلم على تغيير دينه أو يستعمل من أجل ذلك المؤسسات التعليمية أو التربوية أو الاستشفائية أو الاجتماعية أو الثقافية أو مؤسسات التكوين أو أي مؤسسة أخرى أو أي وسيلة مالية ما ...»[3] ، و هو نفسه ما ذهب اليه المشرع المغربي في المادة 220 من قانون العقوبات القاضية بالسجن من 6 أشهر إلى ثلاث سنوات و بدفع غرامة مالية تتراوح قيمتها بين 100-500 درهم لكل من «استعمل وسائل اغراء لزعزعة عقيدة مسلم أو تحويله الى ديانة أخرى و ذلك باستغلال ضعفه أو حاجته الى المساعدة » .

---

[1] المادة 09 من الدستور الايطالي على الرابط التالي :

www.ces.es/TRESMED/docum/ita-cttn-ara.pdf

[2] أمر رقم 06-03 المؤرخ في 29 محرم 1427 الموافق لـ 28 فبراير 2006، المحدد لشروط و قواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين ، العدد 2 .

[3] نفس القانون ، المادة 11.

و بالرغم من أن المشرع الجزائري لم يحدد الجماعات الدينية غير المسلمة الموجهة لها هذا القانون ، إلا أن اتساع نشاط الدعوي التبشيري للكنائس البروتستنتينية في السنوات التي سبقت هذا القانون كتعبير عن موقفها العقدي المتشدد ازاء مسألة التبشير الديني «Activisme évangélique » جعلها أول مستهدف بالإجراءات الجزائية و الواردة فيه خاصة فيما يتعلق بالأماكن و البنايات المخصصة لممارسة شعائرها الدينية ، و التي طالب المشرع أن يخض انشائها لترخيص مسبق مع وضوح معالمها من الخارج . علما أن أغلب الكنائس البروتستنتينية غير خاضعة لهذه المعايير ، كون أن البروتستانت لا يعترفون بقداسة الأماكن فكل مكان يحضره أتباع هو كنيسة التي تعبر عن الجماعة المؤمنة ، و بالتالي لا يشترط وجود كنائس بمعايير بناء تقليدية على شاكلة الكنائس الكاثوليكية ، فقد يحول بيت عادي الى كنيسة ، مما يصعب على الجهات الرسمية مراقبتها و ضبط نشاطها و احصاءها الذي يستوجب بعد ذلك حسب ما جاء في القانون أعلاه حمايتها ،و هو ما نصت عليه المادة 05 منه « تخضع البنايات المخصصة لممارسة الشعائر الدينية للإحصاء من طرف الدولة و تستفيد من حمايتها .»[1] بناءا عليه سجلت سنة 2008 سلسلة من العقوبات و الغرامات استهدفت مسيحيين جزائرين و أجانب تحت بند التبشير الديني و الممارسة بدون ترخيص في اطار شعائر لغير المسلمين و التي صاحبها غلق 16 كنيسة تابعة لاتحاد الكنائس (EPA) و 09 كنائس بروتستنتينية مستقلة التي منعت من ممارسة أي نشاط .[2]

في المقابل لا تطرح مسألة التبشير الديني أو التنصير بالقوة ذاتها على (الأقل ظاهريا) عندما يتعلق الأمر بالكنائس التقليدية الكاثوليكية المسماة تاريخية ، التي ارتبطت بالحضور الاستعماري في منطقة المغرب العربي عموما ، و

[1] المرسوم التنفيدي رقم 07 135 المؤرخ في 3جمادي الاول 1428 الموافق 20 مايو سنة 2007 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 33 ، يحدد شروط و كيفيات تنظيم التظاهرات الدينية لغير المسلمين .

[2] Le soir , 25mai 2008 .

أصبحت مع الاستقلال في الجزائر مؤسسة دينية وطنية تحض باعتراف و احصاء اداري لاماكن العبادة و الجمعيات و المقابر الكاثوليكية ، و التي استفادت بهامش من الحرية بناءا على المادة الدستورية التي تنص على حرية الضمير و الاعتقاد وسط طابع اسلامي غالب ، إلا أن التمتع بهذه الامتيازات و غيرها يتعلق بمدى التزامها – ضمنيا – بعدم ممارسة النشاط التبشيري *، و هو ما طرح للكنيسة الكاثوليكية في البداية عدة تساؤلات تتعلق بجدوى تواجدها في الجزائر ، الدولة ذات الأغلبية المسلمة عدديا و سوسيولوجيا و التي تسعى جاهدا أن تبقى كذلك . لكن ما يحسب للكنيسة الكاثوليكية على هذا المستوى أنها سرعان ما تجاوزت « أزمة المعنى » هذه بطرحها رؤية جديدة لتواجدها في الجزائر ، و هو ما تعبر عليه كتابات الأسقف « Pierre Claverie » ، فبالنسبة له أن المسيحيين الكاثوليك في الجزائر و في المغرب العربي عموما في حاجة الى قراءة جديدة لتواجدهم داخل المجتمع المسلم ، و على هذا الأساس اقترح مقاربة جديدة للحوار الديني تحت مفهوم التحول المتبادل**« la conversion réciproque » ، ملخص هذا الطرح أن كل مسيحي و غير مسيحي مدعوا للدخول في حركة تحول ديني ، كل واحد حسب مساره الخاص فبالنسبة لـ « Claverie » أن الخلاص لا يقتصر على " السيد المسيح " فقط و القول ببساطة أن كل الأديان على خطئ لكن يتعلق الأمر بمعرفة طرق الآخرين نحو الله ، «...تستطيع هذه الرؤية مساعدة كل واحد في تطوره الديني و الروحي ، و تسمح ببسط مملكة الله على الأرض فكل واحد يتحول بهذه لطريقة نحو ايمان أكبر ... »[1]

ينطلق التبشير البروتستنتي من استراتيجية مطبقة بحذافيرها من قبل أتباع المذهب و هي عدم اقتصاره على الأهل و الأقارب و الأصدقاء بل يجب أن يشمل الجميع بمن فيهم المنبوذين في المجتمع ، كما لا يجب أن يقتصر عمل المبشر

*يرد الأسقف « هنري تيسي » في حوار صحفي على جريدة الشروق – على نفس الرابط السابق – عن اتهام الكنيسة الكاثوليكية بالتبشير : « أن كل ما تقوم به الكنيسة هو خدمة المسيحيين و القيام بأعمال اجتماعية و ثقافية بهدف الخدمة الاجتماعية.

** ترجمة خاصة بنا .

[1] Jean-Jacques Pérennès Op cit , P 238

في الكنيسة فقط بل يجب أن يجعل من بيته نزل للتبشير عن طريق دعوة للعيش أو تقديم دعوة عشاء أو تقديم دروس في مادة معينة . يدخل التبشير كما سبق الشارة اليه ضمن حلقة كبيرة يجب أن يقدم لها الكثير من العناية و الخدمات من أجل مساعدة الآخرين (أباء ، إخوة ، أقارب ، أصدقاء،غرباء) على حل مشاكلهم و مصالحة أشخاص كانت بينهم عداوة أو الدعوة لهم جماعتا و هو ما يكثر تسجيله ضمن صفحات الفايسبوك الخاصة بالبروتستانت بالجزائر ، و هنا يحضر التبشير الديني كخدمة .

في مسارنا البحثي عن المراجع الخاصة بالتبشير البروتستنتني حصلنا على مقالة تحت عنوان « التنصير .. هل أصاب الهدف ؟ » يعرض فيها الكاتب وثيقة صدرت عن لجنة التنصير بكنيسة (كليفلاند) البروتستنتينية في أمريكا تحت عنوان «اقتراحات نهائية» تعرض تجربة التنصيرفي عدد من قرى الجزائر و مدنها على مدى خمس سنوات متتالية ، قدمت هذه الوثيقة في 37 نصيحة الأساليب التي يجب أن تتبع في عملية التنصير بالجزائر. الشاهد في الأمر هنا أنه تم الاعتراف في هذه الوثيقة بصعوبة التنصير بين المسلميين الا اذا كانوا من الأصناف التالية :ان يكونوا من جماعات صوفية ، أو أن يكونوا تابعيين لمذهب شيعي أو تابعين لطائفة القاديانية ، اذ أن هذه الطوائف الثلاثة حسب ما جاء في التقرير تشترك مع عقيدة النصارى في قبول ما يعرف بالحلول الالهي في الانسان ، و هو ما يمهد الطريق أمام المنصر لقبول عيسى المسيح أبنا لله ، كما أكد التقرير ذاته أن ثوابث المسلم الجزائري حتى المسلم الشعبي ليس من السهل

تحريكها أو مساومتها أو التنازل عليها بحيث يبقى الرهان حسب التقرير قائما على المهاجرين من الجزائريين بحكم احتكاكهم بالحظارة الغربية المادية بحيث يصبح أكثر تهيئا من التخلص من ثأثيرات الجانب الايماني في الاسلام .[1]

[1]أحمد عبد الله ، التنصير هل أصاب الهدف ؟ 37 نصيحة للمنصرين في الجزائر ، ترجمة : مركز التنوير الاسلامي ، القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ :
file:///C:/Users/scs/Downloads/download-pdf-ebooks.org-1468155943-134.pdf

15.1. من يحصي البروتستانت الجزائريين ؟

من أكثر الانشغالات المطروحة اليوم فيما يتعلق بالطائفة البروتستنتينية في الجزائر كغيرها من الجماعات الدينية التي بدأت تفصح مؤخر عن مطالبها في التعبير عن نفسها و توسيع حقها في ممارسة شعائرها الدينية *صعوبة تحديد وضعيتها الديموغرافية فيما يتعلق : بحجمها ، تمركزها الجغرافي ، الفئات العمرية الأكثر اقبال عليها ، و بالتالي صعوبة تقدير الانشغالات التي يمكن أن تطرحها مستقبلا على المستوى الديني ، الاجتماعي ، القانوني ، الأمني . يمكننا عموما تفسير غياب الاحصائيات الدقيقة حول أتباع الطائفة البروتستنتينية في الجزائر في رأينا بعاملين أساسيين :

أولا) الصورة السلبية التي خلفها المستعمر حول الاحصاءات و التعداد السكاني و التصنيف الذي أعتبر أهم أدوات الادارة و السيطرة الاستعمارية في خلق تصنيفات جديدة قائمة على أساس طائفي ، اثني و عرقي في البلدان المستعمرة ، و ثتبيث تلك التصيفات و تكريسها من خلال العملية الاحصائية و ما تنتجه من اشهار للاعداد و الأحجام و التباينات بين السكان / موضوع الاحصاء.

* بعت ممثلو الطائفة الأحمدية القاديانة ، رسالة إلى رئيس الجمهورية «عبد العزيز بوتفليقة » ، وقعها ممثل الجماعة الإسلامية الأحمدية في الجزائر «محمد فالي » ، يشكون فيها ما وصفوه بـ"سوء معاملة معتنقي المذهب الأحمدي بالجزائر "، وتعرضوا خلالها بالشرح الوافي للجماعة الأحمدية وأهدافها. أبرز مطلب تقدم به رئس الطائفة في الرسالة هو : « كما نطلب سيدي اعتماد جمعيتنا التي قدمنا ملفها للجهات المعنية ، وقد قوبلت بالرفض دون مبرر من وزارة الداخلية ، واليوم نعمل كل ما في وسعنا لإيصال صوتنا لسيادتكم ، نرجو منكم أخذ طلبنا بعين الاعتبار والتفهم...» ارجع الى الرابط التالي :

ثانيا) يتعلق هذا العامل بالسياق الذي تشكلت فيه هذه الطائفة ، فهي في مجملها نتاج لمسار تحول ديني عن الاسلام ، و على اعتبار أن الظاهرة التحولات الدينية لا تزال ملغمة ، بحكم ترسانة القوانين و الهواجس الأمنية ، فضلا عن المقاومة الثقافية التي تراها خطر ديني و سياسي و اجتماعي ، ما يجعلنا نتعامل كمجتمع و كمؤسسات مع العملية الاحصائية للطوائف و الجماعات الدينية كإقرار ضمني و تقبل لفعل التحول الديني . و بشكل آخر تعني العملية الاحصائية اضفاء الشرعية على ظاهرة كان و لازال ينظر اليها في المجتمع الجزائري بمعيار أخلاقي بالدرجة الأولى ، فهي الظاهرة التي وصفتها جمعية العلماء المسلمين في سنوات الثلاثبـ «الاكراه على الابتعاد عن الاسلام» في الوقت الذي ينظر اليها (محمد حربي) عل أنها بداية العلمنة و انبثاق الفرد من الجماعة ، و كمسار مجهض لتأسيس نوع من العقلانية مجردة من كل اعتبار ديني[1] .

تبقى الأرقام المقدمة حول أتباع الكنيسة البروتستنتينية سواء من قبل الهيئات الدولية أو الجهات الرسمية أو حتى من طرف « EPA » ذاتها مجرد تقديرات جزافية تتراوح بين التضخيم ثارت و التقليل ثارت أخرى . و على قلة الأرقام المتواثرة حول عدد المسيحيين في الجزائر مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان في فترات زمنية مختلفة يمكننا الاستدلال بالتقديرات غير الرسمية التي تقدمها التقارير الدولية في مقدمتها تلك الصادرة عن الخارجية الأمريكية ، بحيث يقدر تقرير الحريات الدينية (International Religious Freedom Report) المنشور في 2009 أن عدد المسيحيين في الجزائر يتراوح بين 15000– 50000 ويشكل الانجيليون أكبر طائفة مسيحية ، و يقدر الانجيليون عدد أتباعهم بسبعين ألف انجيلي ، و يقدر نفس التقرير لسنة 2012 عدد المسيحين بين 30.000 – 70.000 مسيحي،ليصل

[1] محمد ،حربي ، الأسس الثقافية للأمة الجزائرية ، ترجمة : بلقاسم بن زنين ، انسانيات عدد 47-48 جانفي – جوان 2010، ص 13 .

حجمهم في سنة 2014 حسب التقديرات التي أوردتها « les portes ouvertes »* ما بين 20.000 – 100.000 مسيحي متمركزين في الجزائر العاصمة ، تيزي وزو ، وهران ، عنابة .[1] و حسب تقديرات الادارة الأمريكية لنفس السنة يصل عدد سكان الجزائر الى 38,8 مليون أكثر من 99 % منهم مسلمون سنة ، و يشكل المسيحيين و اليهود و الاباضيين أقل من 1 % من السكان ، و جاء في التقرير ذاته استنادا على تقديرات بعض المسيرين الدينين أنه يوجد أقل من 200 يهودي في الجزائر ،كما تقدر الجهات الرسمية عدد المسيحيين ما بين 000 20- 00 100 مسيحي و لكن من الصعب تأكيد هذه الأرقام لأسباب أمنية تتعلق أساسا بالحرب الأهلية في منتصف 1990 حسب ما أشار اليه التقرير ، و يتمركز المسيحيين أساسا في مدن الجزائر و العاصمة و عنابة و وهران، و تشمل الطائفة المسيحية الكاثوليك و الجماعات البروتستانت كالسبتيون و الميثوديون و الكنيسة الاصلاحية الانجليكانية ، و الانجيليون المتواجدون خاصة في منطقة القبائل ، أما عن عدد المقيمين الأجانب فمن الصعب تقديرهم و لكنهم حسب ما يشير أليه التقرير يشكل الطلاب الأجانب و المهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة غالبية المجتمع المسيحي ، و يقدر مسئول مسيحي (لم يصرح بهويته في التقرير) أن عدد المسيحيين يتراوح ما بين 000 20-000 40 من الأجانب ، و أقل من 100 مواطن جزائري ، و استنادا التقديرات التي يقدمها مسير ديني (لم يصرح بهويته في التقرير) يوجد حوالي 1000 – 1500 مصري مسيحي قبطي مقيم في الجزائر . و مما يجدر الاشارة اليه في هذا السياق أن الأرقام المقدمة لحجم المسيحيين في الجزائر سواء من قبل الهيئات الدولية أو الجهات الرسمية لسنتي 2015 – 2016 لم تخرج عن هذه التقديرات .

* منظمة غير حكومية ONG انجيلية تدعم المسيحيين المضطهدين في العالم ، لها طابع غير ربحي و غير سياسي ، تنشط في 53 دولة من خلال 21 مكتب موزع في أنحاء العالم ، المقر الرئيس العالمي لها موجود في هولندا.

[1] US Département of state rapport 2013 sur la liberté de la religion dans le monde - Algérie 2014 .

على اختلاف التأويلات التي يمكن أن تقدم حول الظاهرة فنحن عمليا في تبعية للإحصائيات التي تصدرها الهيئات الدولية ، في حين نجد أن عملية الاحصاء هذه لا تطرح صعوبة كبيرة بالنسبة لأتباع الكنيسة الكاثوليكية المرتبطة أساسا بسجالات عالمية تتضمن حصر لحجم أتباعها و رجالاتها و مقاراتها ضمن تقرير احصائي يصدر كل ثلاثة سنوات بعنوان «ANNUARIUM STATISTICUM ECCLESIAE » . و كون أن أغلب أتباعها في الجزائر من الأجانب سواء من الطلبة الأفارقة ، أو العمال الأجانب من الأوروبيين ، بعض المشارقة و القلة القليلة من الجزائريين ، و هو ما أكده أسقف الكنيسة الكاثوليكية بوهران (jean Paul vesco) «... ان الوجود الكاثوليكي في الجزائر أصبح مجهري ، فمند 20 سنة ففي وهران تراجع عدد الآباء من 10 الى 05 ، و من 70 راهبة الى 35 و من 12 الى 6 أماكن عبادة ...الحياة المسيحية الكاثوليكية اليوم في الجزائر افريقية .»[1] ، و عن الفئات التي تعتنق المذهب الكاثوليكي يصرح رئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكية بالنيابة بالجزائر (بول ديفارج) « أن الأغلبية الساحقة هم أجانب ، منهم الطلبة الأفارقة الذين يؤدون الصلاة معنا ويعيشون إيمانهم بكل سلام ، و أيضا يوجد بعض المهاجرين الذين قدموا من الخارج ، إلى جانب كل هذا توجد أقلية صغيرة من الكاثوليك الجزائريين»[2]

[1] OFPRA, la situation de la communauté catholique en Algérie, 12 OCTOBRE 2015 .

[2] رئيس الأساقفة الكاثوليك بالجزائر لـ :CNN رهبان دير تبحرين شاركوا الشعب الجزائري محنته على الرابط التالي :

https://arabic.cnn.com/world/2015/12/26/tibhirine-case-algeria

2. الاقتراب من الجماعة البروتستنتينية بمصطلحات السوق ؛

« عادة ما ترتبط الخيارات الدينية بمكافآت سلبية أو ايجابية دنيوية تكون فيها الجماعات الدينية وسائل لمختلف المكفآت الدنيوية ... . »

(من مرجع السوق الدينية في الغرب.)

16.2.الكنيسة البروتستنتينية و الاستثمار في « المكون الهوياتي » :

استنادا على المعطيات التي زودتنا بها الدراسة الميدانية ، تعرف ظاهرة التحولات الدينية التي تتم لصالح الكنائس البروتستنتينية في منطقة القبائل انتشار مستمر ، مما يضعنا كباحثين كما يضع الجهات الرسمية في حالة من الغموض حول الاستراتيجيات التي تعتمد عليها هذه الكنائس في توسيع حضورها و حشد أتباعها . نجد في هذا السياق الكثير من القراءات التي باتت يشكل أغلبها قوالب جاهزة كأن تقرن ظاهرة التحولات الدينية حصرا بالعامل المادي مما يؤد في نهاية المطاف لوصم الظاهرة على كليتها دون مسائلة الحقائق الامبريقية بالنظر الى ما فوق الاكتاف بتعبير (كليفورد غيرتز)[1]، و بالرغم من أننا لا ننكر دور العامل المادي في تفسير تصاعد المد البروتستنتي في منطقة القبائل التي لم تستفد بعد الاستقلال بتنمية محلية واسعة خاصة في القرى النائية ، فسكان منطقة القبائل كما هو معلوم

[1] صالحي محمد إبراهيم ، الدين بوصفه شبكة دلالية :مقاربة كليفورد غيرتز " الإسلام ملاحظا "، ترجمة : مرضي مصطفى ، مجلة إنسانيات ، العدد 50 ، أكتوبر – ديسمبر ، 2010 ص 41 .

مزارعون بالدرجة الأولى و تعد الزراعة الجبلية التقليدية من أهم الشاطات الأقتصادية في المنطقة و التي تقوم أساسا على القليل من المحاصيل الزراعية أهمها القمح و الشعير و الزيتون بالاضافة الى تربية المواشي ، لكن يبقى ذلك غير كافي في تحسين الظروف المعيشية للسكان الذي تحاصرهم جغرافية المنطقة الصعبة و الظروف الاقتصادية القاسية و تدهور الظروف الأمنية بداية من سنوات التسعينات، و هو ما يجعل من العروض المادية التي تقدمها الكنائس البروتستنتينية محل تثمين من قبل أتباعها ، و استراتيجية معمول بها في جدب و تسجيل منخرطين جدد سواء كان ذلك ضمن استراتيجيات الهجرة لدى الشباب أو تحسين الظروف داخل الوطن من خلال الحصول على المساعدات المالية العينية ، و هو ما نسجله في خطاب المبحوثة رقم 15 :

« أنا يا ابنتي الإسلام (نتاعكم) لم يفعل لي شيء ... تعرفين بؤس منطقة القبائل و أنا ولدت وكبرت وعشت في هذا البؤس ... فهم يرون مطالبي دائما ويسألون عني دائما ولما احتاجهم أجدهم بجانبي ... عملت عملية عظام لابني ساعدوني بكل ما استطاعوا...أعطوني المال وساعدوني في الإجراءات. »[1]

إلا أن الاقتصار على العامل المادي كمفسر للنمو المتزايد لأتباع الطائفة البروتستنتينية في منطقة القبائل قد يخفي علينا جوانب مهمة في فهم ظاهرة التحول الديني التي تتم لصالح هذه الطائفة ، التي لا تقتصر عروضها على الجوانب المادية و انما تقدم عروض ذات أبعاد رمزية ، فالكنائس البروتستنتينية حسب ما أفصحت عنه الدراسة الميدانية تستثمر بقوة بمفهوم السوق في المكون الهوياتي الأمازيغي (القبائلي) فهي تمنح للمتحول الديني الناطق بالأمازيغية فضاء للتعبير عن هويته داخل الكنيسة بلغته الحاضرة بقوة في الصلاة و التسبيح ، قراءة الأناجيل و الموعظة التي تعرض بالتمازيغت – اللهجة القبائلية – و بالتالي فهي تستجيب لمطلب هوياتي أساسي لقسم كبير من أتباعها الناطقين

[1] المقابلة رقم 15 ، بمنزل المبحوثة في تيزي وزو.

بالأمازيغية . فمن جهة تلبي حاجتهم في الاعتقاد الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، لأنه في حاجة دائمة لأنظمة تفسير غيبية ما ورائية تفسر الأشياء الخارجة عن ارادته و تعطيه الراحة النفسية ، و في الوقت نفسه لا تحرمهم من لغتهم و ثقافته التي ناضل من أجلها منذ الاستقلال ، و هو ما يستدعي البعد السياسي في تحديد و تفسير عوامل التحول الديني . فحسب القراءة التي جرى تقديمها في دراسة الماجستير كحوصلة للتحليلات النظرية و الميدانية يعتبر البعد السياسي محرك كامن في اعتناق المسيحية ضمن خطاب المبحوثين ، و الذي لا يصرح به في سياق الحديث عن تجارب التحول الديني التي يتم تقديمها بهالة من العبارات الدينية و مشاعر المحبة ، التي تخفي خطاب سياسي لا يتم الكشف عنه إلا عندما (يستفز) المبحوثين بأسئلة متعلقة بهويتهم التقافية :

المبحوث رقم 07 «...إن الإسلام دين الدولة باعتبارنا قبائل غير قابلين به قبل أن نكون مسيحيين ، فنحن كقبائل مضطهدين لا يحترم هويتنا ، نحن لسنا عرب ، أنا لست عربي ...لقد أدخلونا في قالب واحد .»[1]

المبحوث رقم 03 «... بالطبع كلنا يعلم ما نواجهه من تمييز كأمازيغ قبل كل شيء ، و كمسيحيين أيضا في مجتمع لا يتقبل أفراده الذين هم في الأغلبية عرب و مسلمون لا يتقبلون من يختلف عنهم »[2]

[1] المقابلة رقم 07 ، بمقر الكنيسة البروتستنتينة بتيزي وزو

[2] المقابلة رقم 03 بمقر الكنيسة البروتستنتينية ، بتيزي وزو .

2 .17. التكاليف الاجتماعية للانتماء للطائفة البروتستنتينية :

في مقابل الامتيازات التي تقدمها الجماعات و الطوائف الدينية الجديدة لأتباعها كالمساعدات الاجتماعية ، و فرص الولوج الى فضاءات مخصصة ، اغتنام أنشطة ذات طابع اقتصادي ،[1] و امتيازات أخرى غير مادية كالتفسيرات الدينية الغيبية و فرص الاحتواء الاجتماعي و النفسي ، يتحمل أتباعها تكاليف هذه الامتيازات في علاقتهم بالعالم الخارجي . و تزداد هذه التكاليف حدة عندما تسجل انتماءات الأفراد الدينية لصالح طوائف غير مقبولة اجتماعيا ، تحديدا في الأوساط التي يأخذ فيها نمط ديني معين وضعية مهيمنة أو سائدة ، و هو ما ذهبت اليه نظرية السوق الدينية :« عادة ما ترتبط الخيارات الدينية بمكافآت سلبية أو ايجابية دنيوية تكون فيها الجماعات الدينية وسائل لمختلف المكفآت الدنيوية ... و بالعكس تمثل الصلات مع أفراد من خارج الجماعة الدينية "تكلفة "معرقلة للالتزام ، خصوصا حينما تكون الخيارات الدينية شادة مثل ما عليه الحال مع الحركات الدينية الجديدة . » [2]

على هذا المستوى تقدم الكنيسة البروتستنتينية لأتباعها وفق ما كشفته لنا الدراسة الميدانية جملة من العروض السخية ، و لا يتعلق الأمر هنا بالجوانب المادية فحسب و انما تتجاوزه الى فرص الاحتواء النفسي و التكفل الاجتماعي ، من قبل الجماعة التي تحضن الوافد الجديد و تعمل بكل ما توفر لديها من أساليب على خلق البديل عن كل من هم خارج الجماعة بمعنى أن التواجد الاجتماعي للمتحول يصبح مرتبط بالطائفة التي باتت تأخد مكانة مركزية بالنسبة اليه ، في الوقت الذي يشعر فيه بالاقصاء خارجها و بالتالي فهو يرتبط بها ارتباط ديني ، عاطفي

[1] دران ، أ شركات ، روناي ، ستارك و آخرون ، المرجع السابق ، ص 56 .

[2] نفس المرجع ، ص 56.

و ارتباط نفعي بالنظر الى الخدمات التي يتحصل عليها من الطائفة كتوفير فرص عمل و حتى فرص للزواج بداخلها ، فمما يجدر الاشارة اليه في هذا السياق حسب تصريحات المبحوثين أن كل مسيحي مطالب بمنح ما يسمى «بالعشور» من راتبه للكنيسة خاصة المقتدرين ماليا منهم . يكتسي هذا البعد أهميته في التحليل أذا ما سدعينا الخصائص السوسيو-اقتصادية الديمغرافية للبيئة التي تنتشر فيها الكنائس البروتستنتسة ، فحسب ماذهب اليه قسم معتبر من علماء الاجتماع المهتمين بتفسيرهم النمو المتزايد للكنائس أو الطوائف الانجيلية سواء في الشمال المتقدم أو في المجتمعات التي تقع في الجنوب (أمريكا الجنوبية، أسيا،إفريقيا) أن الأوساط التي تنتشر فيها الكنائس البروتستنسة الانجيلية تمتاز بالحرمان الاقتصادي و الهشاشة الاجتماعية ،كما أن المنتمون لهذه الكنائس في الغالب نساء وذوي مستوى تعليميي محدود و كبار في السن حيث يشكل الانتماء إلى هذه الكنائس في الأوساط الريفية البعيدة عن الحداثة نوعا من مكان مغلق للجوء [1]، هذا اذا ما علمنا أن الكنائس البروتستنتية تسجل انتشارا واضحا حسب ملاحظاتنا الميدانية في قرى (الدشرات) ولاية تيزي وزو -مجال دراسنا- الفقيرة و البعيدة عن المدينة مقارنة بحجم انتشارها في الأوساط الحضرية .

المبحوث رقم 05 « أعيش الهدوء و الطمأنينة أشعر بمحبة الناس و لا أعاتهم مهما فعلوا هذا يعطيني هدوءا روحيا ، المسيح يهبنا الحب ، المسيح يحبّنا و يعلمنا الحب والتسامح وحب الآخر مهما كان لونه أو جنسه نحن نحب بعضنا كثيرا و نأتي من كل مكان الى الكنسة نقبل بعضنا و نسألهم عن حياتهم و نساعدهم نحن إخوة حقيقتين لا يهم من أين أتينا فالرب أبانا كلّنا ... » [2]

[1] James D , Hunter ,The changing locus of Religion, Partisan Review,64 (2), 1997 pp 187-196 .

[2] المقابلة رقم 05 بمقر الكنيسة البروتستنتينية بولاية وهران .

مما يجدر الاشارة اليه في هذا السياق أن تقديم فرص الشعور بالانتماء بكل ما يتبعه من أمن و راحة للأشخاص المهمشين اجتاعيا من بين أهم الأساسيات التي يركز عليها المنصرين في خططهم التبشيرية و هو ما خرج به مؤتمر كولورادو ، الذي حث المؤتمرون على تركيز نشطهم التنصيري على :

- الذكور و الاناث الذين يكون عندهم مقدار معين من الشعور بالاستياء تجاه تقافتهم .
- الأشخاص الذين يكون عندهم مقدار معين من الشعور بالاستياء تجاه دينهم.
- الأشخاص الذين يتميزون بضعف الارتباط بالأسرة و العشيرة .
- الأشخاص الذين يظهرون رغبة كبيرة في التغيير .
- الأشخاص المتمردين الذين لا تلعب أسرتهم و لا مجموعاتهم العشائية دورا حاسما في اجرء التغير . [1]

الى جانب فرص الاحتواء الاجتماعي تقدم الطائفة البروتستنتينية لأتباعها فرص التعرف على فضاءات رمزية جديدة ، فهي تهيئ لهم حسب ما خلصت اليه نتائج دراسة الماجستير امكانية الدخول في سياق عالمي يشهد تنامي ظاهرة التحولات الدينية المرتبطة بحركات جديدة لها أتباع من كل أنحاء العالم كالحركة البروتستنتينية عندما يتعلق الأمر بالتحول نحو المسيحية ، في إطار قوانين و معايير دولية عالمية تدافع عن حرية الاعتقاد و التعبير عنها و ممارستها مما يمنح لها الحق في حماية أي شخص يستنجد بها ، عن طريق تدخل المنظمات العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان التي تشكل السند الخارجي في وجه أي تجاوز يتعرض إليه المسيحيون في الجزائر وخارجها ، و هو ما يمكننا أن نسجله على سبيل المثال من خلال التقارير التي تصدرها L'AED و هي منظمة فاعلة في الحقل الديني العالمي.

[1] التنصير خطة لغزو العالم الاسلامي و هو خلاصة مؤتمر تنصير لعالم الاسلامي أو ما يعرف بمؤتمر كلورادو ، الطبعة الانجليزية من تحرير Maccurry Don الصادر ع دار مارك للنشر ، بكفورنيا بعنوان« THE GOSPEL AND ISLAM » ، 1978 ، ص 98 .

وضعت L'AED خارطة تصنف فيها وضعية الحريات الدينية داخل الدول الى ثلاثة أشكال حسب درجة و مستوى اختراق الحريات الدينية فيها : الشكل الأول يخص الدول غير المصنفة « non classé » و هي الدول التي تعرف مستويات أدنى في اختراق الحريات الدينية ، و التي يخضع مرتكبيها الى المتابعة القضائية على عكس الشكل الثاني و هو الاقصاء (Discrimination) والشكل الثالث وهو الاضطهاد (Persécution) الذي يشكل أقصى مستوى من اللاتسامح الديني « L'intolérance » . الشاهد في الأمر أن L'AED صنفت في تقريرها الصادر في شهر جوان 2016 أن الجزائر من بين الدول التي تعرف ظاهرة اللاتسامح الديني ، الذي يصل الى مستوى الاقصاء و أن الظاهرة في حالة تبات منذ عام 2014 ، يمارس هذا الاقصاء حسب ما يشير اليه التقرير من طرف الجهات الحكومية و غير الحكومية ، أما عن مؤشرات الاقصاء الديني فتحددها L'AED في : التهديد بالغرامات المالية و خمس سنوات سجن لغير المسلمين الموقوفين بسبب التبشير الديني (في اشارة واضحة لقانون 2006 الخاص بتنظيم الشعائر الدينية لغير المسلمين) ، اعتقالات و توقيفات في العديد من المدن بالنسبة للأشخاص المتهمين بانتهاك حرمة شهر رمضان .[1]

بالموازاة مع المغانم المادية التي تقدمها الطائفة البروتستنتينية لأتباعها تحضر المكافئات الماورائية كالتفسيرات الدينية الغيبية على شكل ضمانات مطمئنة للعالم الأخروي « الخلاص الأبدي » و هو ما يعبر عليه خطاب المبحوث رقم 08 :

« ... و منهم من أبهر بالحياة المطمئنة التي يعيشها المؤمنون الآخرون فاختار الرب و الرب رسم له الطريق إلى الحياة الأبدية ، الإسلام لا يمنحك هذه الطمأنينة بل أنت في استفهام دائم حول آخرتك و أين سيكون مصيرك .»[2]

[1] L'Index Mondial de Persécution 2014, op cit , P16.

[2] المقابلة رقم 08 أجريت بمنزلها الخاص بوهران .

و بحجم المكافئات المادية و غير المادية التي يحصل عليها أتباع الطائفة البروتستنتينية تنتظر هذه الأخيرة في مقابل تقديم « تضحيات » ، سواء هذه التضحيات كانت مفروضة من الداخل على شكل التزامات دينية مشددة ، بحيث تذهب بعض القراءات التي عنت بتفسير تنامي الطوائف الدينية أن الجماعات التي تلزم أعضائها أكثر تتوفر لها فرص نجاح أوفر ، أو تضحيات على شكل تكاليف يتحملها أتباعها في مواجهة العالم الخارجي ، و التي توظفها الطائفة البروتستنتينية كغيرها من الطوائف لتمحيص العناصر غير منتجة أو الاستغلاليون ، الذين يغتنمون بشكل مجاني الانتاج الجماعي للعناصر الأكثر التزاما .[1] و هو الموقف الذي نسجله لدى مسيري الكنيسة البروتستنتينية بعد اصدار قانون تنظيم الشعائر الدينية لغير المسلمين 2006 الذي و ان كان ضيق حسبهم الخناق على العمل التبشيري و ممارسة جماعية للطقوس الدينية داخل الفضاءات أو البنيات غير المرخصة قانونيا لكنه في الموازاة مكن من تصفية المؤمنين الحقيقيين حسب ما صرح به المبحوث رقم 01 :

«... هناك أناس كانوا يردون الذهاب إلى الخارج ففكر عن طريق الكنيسة ... والمال ومن أجل توفير العمل ، هذه المعطيات لم تخرج من الكنيسة وإنما الناس هم الذين يتحدثون به في المصاحف لان الكثيرين لم يتقبلوا وجود المسحيين في الجزائر ، من أجل تشويه المسيح والمسيحية وإنما أنا أراه (قانون 2006) أنه أتي ليصفي المؤمنين الحققيين من المؤمنين الغير الحققيين الذي انتسبوا للكنسة من أجل أغراض دنيوية ... »[2]

أما على المستوى الاجتماعي يعرض الانتماء الى الكنيسة البروتستنتية بكل فروعها المتحول الديني للوصم ، و هو التكلفة التي يتحملها أتباع الطائف في مواجهة العالم الخارجي ، مع كل مما يصحب هذا الوصم من استنكار و اجراءات الرفض و النبذ الاجتماعي نحوهم من قبل أفراد المجتمع ، و جماعاته و هو ما يفرض عليهم نوعاً من العزلة

[1] دران ، أ شركات ، روناي ، ستارك و آخرون ، المرجع السابق ، ص 60 .

[2] المقابلة رقم 01 ، أجريت الكنيسة البروتستنتينية بولاية تيزي وزو .

الاجتماعية ، مما يدفعهم في الكثير من الأحيان لعدم التصريح بهويتهم الدينية الجديدة خوف من النبذ العائلي أو الطرد من مكان العمل ، خاصة في المناطق التي يشتد فيها تماسك الروابط الاجتماعية ، و تلك التي يسودها التنظيم الاجتماعي التقليدي « كالتاجماعت»* في منطقة القبائل أين تفرض الجماعة قوانينها و أعرافها ، بحيث ترتبط خيارات الأفراد داخل هذه المنظومة الاجتماعية بإرادة الجماعة التي تعبر و تعكس قيم ، الأعراف ، العادات و التقاليد الموروثة و تسعى جاهدا للحفاظ عليها و هو ما نجده في خطاب المبحوثين رقم / 06 / 08 :

« أنا عرفت الطريق لوحدي و أنا لم أكن مسلم وتحولت ، يعني أنا كنت لا أدين بشيء ،بالإضافة تعرضت للأذية من قبل عائلتي وأهل عشيرتي ، تخيلي أن كبار العشيرة (ثدرث) اتفقوا على طردنا أنا و بعض الذين امنوا و أبي طردني من البيت... »[1]

المبحوث رقم 06 « ما بين 1990 و سنة 2000 بمجرد أن يعرف أنك مسيحي يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم و يبتعد . »[2]

المبحوث رقم 08 « لا أحد يعلم بتحولي ماعدا جارتي فقط لأنها قبائلية ، المؤمن المسيحي لا يجب أن يتباهى و يعلن إيمانه في كل مكان ، نعم هذا شيء مشرف و لكن عليه أن يتميز عن الآخرين بالمعاملة لا بتعليق الصليب .»[3]

ان معتنق المسيحية هو « المطوربي » خائن لوطنه بائع لأصله ، و هو التصور الذي نبع من الخبرة التاريخية التي ترسبت في ذهن الجزائري جراء اصطدامه مع حضارة مختلفة جاءت اليه عن طريق الآلة العسكرية يدعي أصحابها التفوق و المدنية ، فالمسيحي تعني ذلك المستعمر في الذاكرة الجماعية ، فهو « الرومي » الصفة اللصيقة بالمسيحي الغربي ، و

** « تاجماعت » هي تحويرٌ أمازيغي لكلمة «الجماعة » العربية ، وتحظى بسلطة محلية طاغية في كل قرى منطقة القبائل الأمازيغية بالجزائر ، وقراراتُها إجبارية التنفيذ ، ولا تقبل النقاش أو التراجع عنها لأنها تعبّر عن الإرادة الجماعية للسكان .و هو عبارة عن مجلس أعيان أو حكماء يقوم بمهام عديدة ومنها فض النزاعات والخلافات بين أهالي القرى وتنظيم حياتهم الاجتماعية.

[1] المقابلة رقم 06 أجريت بمقر الكنيسة البروتستنتينية بوهران .

[2] نفس المقابلة .

[3] المقابلة رقم 08 بمقرالسكن الخاص ،بولاية وهران .

المفهوم الذي يجسد الاختلاف و التمايز الهوياتي حسب أشار ليه الباحث (عمار يزلي) فهو يمثل ذلك الآخر المختلف حضاريا و دينيا و لغويا و انتماء عن الأنا الجمعية ، فالرومي هو المعمر أو الحاكم أو الدركي أو العسكري أو المدني المحتل فكل مسيحي هو غربي بالضرورة [1]، و عليه فالجزائري لابد أي يكون مسلم ، ذلك أن الاسلام مرتبط في المخيال الجزائري بالعروبة و بالانتماء الوطني ، و هو ما تعكسه الخطابات التالية :

المبحوث رقم 03« يقال لنا نكرنا أصلنا ،فهذا خلط الأصل شيء والدين شيء وسؤالك هو خلط بين الأصل و الدين »[2]

المبحوث رقم 06 « ... ولما أصبحت أتردد على الكنيسة جميع سكان قريتي عرفوا أنني مسيحي و هنا بدأت المعاملة تتغير كل ما أمر ينظرون إليك نظرة احتقار ولم يصبحوا يتكلمون معي ، وكذلك في البيت وكنت خائف جدا من ردة فعل جدي لأنه إنسان ملتزم وخاصة هو الذي رباني ، وفي 1996 ذات يوم قال لي عمي و أبي أما أن تتبع طريق إبائك وأجدادك و أما تتبع مسيحية (نتاعك) و تبعد فقال لي كيف نحن مسلمون كيف تنكر أصلك ؟ »[3]

لا يخرج هذا التصور الجزئي من التنميط المعرفي العام للعلاقة بين الاسلام و المسيحية التي شابها الثوثر و الصراع بين أتباع الديانتين منذ نشأت الاسلام في القرن السابع ميلادي ، فالمسيحي ينظر الى مريدي الديانة الاسلامية على أنهم مرتدون أو كفرة ذلك أن الاسلام بالنسبة اليه انحرافا عن الدين القويم ، كما ينتقد المسلمين بشدة الأفكار المسيحية حول الماهية الالهية للسيد المسيح مؤكدون أن المسيحين حرفوا الحقيقة التي أنزلها الله[4]. و من بين الأحداث التاريخية

[1] عمار يزلي ، أنطلوجيا الثقافة و المقاومة (السخرية و المقاومة الثقافية للاحتلال قراءة في فن التهكم السياسي و الاجتماعي في الجزائر (1900-1954) ، الجزء الثاني ، منشورات البيت ، 2013 ، ص ص 23 ، 24 .

[2] المقابلة رقم 3 بمقر الكنيسة البروتستنتينية ، بولاية تيزي وزو .

[3] المقابلة رقم 06 بمقر الكنيسة البروتستنتينية ، بولاية وهران .

[4] صالح ، بريك ، الكره أو اللاتسامح مع الآخر منظور نفسي – اجتماعي ، خطوات للنشر و التوزيع ، 2010 ، 189 .

الأساسية التي صاغت الصورة النمطية للعلاقة بين الاسلام و المسيحية الحملات الصليبية (1096- 1270) حيث ينظر اليها المسلمين على أنها تمثل انتهاكات دموية قام بها من يسمون بـ" الفرنجة "، و منذ ذلك الحين و حتى اليوم تستدعي كلمة فرنجة كل ما هو غريب و سلبي و همجي في أدهان المسلمين .[1]

الى جانب الوصم الاجتماعي الذي يلحق بالجزائري معتنق المسيحية يدفع هذا الأخير تكلفة رمزية أخرى مرتبطة بوضعيته « كمرتد »**حسب توصيف الشريعة الاسلامية له ، و ان كان فعل « الردة » غير مجرمة قانونيا ، فالمرتد لا يجلد ،لا يغر ماليا ، لا يحرم من حقوقه الدستورية مادام يمارس حقه في اختيار عقيدته حسب ما نص عليه المشرع الجزائري ، لكن إذا ما نظرنا الى قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية نجد أن « المرتد » يفقد حقوقه في الارث من أصوله و فروعه من المسلمين و لا يبقى محتفظا بعلاقته الزوجية من زوجته المسلمة و لا بأبنائه و بناته الذين أنجبهم منها ، فلقد جاء بنص المادة " 138 " من قانون الأسرة أنه : يمنع من الإرث اللعان والردة [2] ، و ترتفع قيمة التكلفة التي يدفعها «المرتد» بالمفهوم الديني اذا ذهبنا الى المغرب الأقصى مثلا بحيث صدرت فتوى دينية رسمية في عام 2013 من المجلس الأعلى للعلماء في المغرب ، وهو المجلس الوحيد المخول له اصدار الفتاوى في البلاد تقول أن المسلم الذي يرتد عن إيمانه يجب أن يواجه بعقوبة القتل ، و ان كانت العقوبة لم تتحول الى ساحة التطبيق على اعتبار أن تغيير الدين في المغرب لازال يتم سرا ، اضافة الى تفسيرات مرتبطة بحقوق الانسان و الاملاءات التي تفرضها الهيئات الدولية .

---

[1] عمار يزلي ، المرجع السايق ، ص 190.

**الردة (l'apostasie) : الردة عن الإسلام أي الرجوع عنه ، والردة في التشريع الإسلامي تعتبر إثم وكفر لا يغفر لصاحبه ما لم يعد: فكل مسلم راشد يفارق إراديا وبشكل معلن ورسمي دينه يحكم عليه كمرتد .

[2]جيلالي ،شوار ، حق الأشخاص في اختيار ديانتهم وموقف الدساتير والقوانين المغاربية للأسرة منه ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية ، العدد 03-2010 ، جامعة الجزائر ،كلية الحقوق ، ص 264.

تطرقنا في متن هذا الفصل لاشكالية غياب الاحصائيات الوطنية حول الجماعة البروتستنتينية و هو ما يعيق مسارنا البحثي في التعرف على طبيعة و حجم تواجد هذه الجماعة بالجزائر ، و بالرغم من هذا و حسب (أوليفيه روا) تبقى حالات التحول مهمة رمزيا حتى و ان لم تكن مهمة احصائيا لأنها تكسر محرما و تسهم في اضعاف البداهة الاجتماعية للديني .

في محاولة نقدية نسجل أن الأخد بنظرية «السوق الدينية» على كليتها يخفي علينا فهم جانب مهم من ظاهرة التحول الديني البروتستنتي المرتبط باستراتيجيات الهيمنة ، و هو ما تنطلق منه «نظرية التثاقف» التي تتعامل مع التحولات الدينية على أنها نتيجة لفرض طراز مهيمن يكون فيه المغلوب مدفوع لتبني العناصر الدينية للثقافة المهيمنة سواء كان بالقوة أو على نحو ألطف . و هو ما نجده يتحقق عند الكثير من حالات الدراسة التي تعرض تحولها على اعتباره رافد من روافد الحداثة الغربية ، ذلك أن المسيحية حسبهم تعكس الوجه الآخر للحداثة ، و في المقابل هي النموذج الحضاري الذي يراد تصديره لإخراج الدول الإسلامية من تخلفها ، المشروع الذي تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية بدعم من الدوائر السياسية في البيت الأبيض بقيادة العناصر الفعالة في الحركة الانجيلية من جامعات، معاهد و منظمات رسمية وغير رسمية .

الفصل الرابع :

البروتستانت الجزائريين مشروع أقلية دينية وطنية فاعلة؟؟

قد يكون البحث في غمار موضوع الأقليات الدينية في الجزائر في الراهن ضربًا من المجازفة و التسرع ، فالأمر يتطلب أدوات و معطيات متعددة ومتداخلة و معقدة إلى درجة كبيرة ، خاصة مع واقع لا يضن بالمفاجآت و المستجدات السياسية ، الاجتماعية محليا و دوليا ، و مع ذلك فظهور فاعلين دينيين جدد على الساحة الوطنية يجهل توجهاتهم ، مواقفهم ، انتماءاتهم ، ولاءاتهم ، يفرض علينا كباحثين طرح موضوع الأقليات الدينية و التعامل معه في الوقت الراهن على الأقل كفرضية نسعى لفحصها و التحقق من مدى صحتها بما توفر لذينا من امكانيات و معطيات ميدانية ، في وقت نشهد فيه انتشارا ملحوظا لظاهرة التحولات الدينية لصالح بعض الجماعات و الطوائف التي بدأت تفصح عن و مطالبها من خلال القنات الرسمية و غير الرسمية على غرار الطائفة البروتستنتية ، و هو ما يطرح الكثير من المخاوف و الانشغالات بالنسبة للحالة الجزائرية ، لاسيما ما يتعلق بضرب أمن و استقرار المجتمع فكريا و دينيا ، و التأثير على قيمه و تقاليده ، ومع امكانية تورط هذه الطائفة كغيرها في خدمة أجندة خارجية تطرح بقوة مسألة الحفاظ على الأمن المجتمعي الذي أصبح يتصدر أولويات الخطاب السياسي الرسمي ، و الا فحق الأفراد و الجماعات في التعبير عن معتقداتها الدينية و تحقيقها بالانتماء الى جماعة دون أخرى حق مكفول بقوة القانون ، فلقد نجحت الجزائر كما هو معلوم في تكييف قوانينها مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حرية المعتقد و النهي عن التمييز لأي سبب و تحت أي ذريعة بما في ذلك الانتماء الديني بعد صدور دستور 1989 بنص المادة 35 « لا مساس بحرمة حرية المعتقد ولا حرمة حرية الرأي» ، و أن كانت الدساتير السباقة عليه لا تتنكر لهذا الحق حتى و ان اختلفت في صيغ اقراره و لكنها تبقى ضمانا صريحا له ، و هو ما جاء ليؤكده التعديل الدستوري الأخير 2016 بحيث نصت المادة 42 منه أنه « لا مساس بحرمة حري المعتقد و حرمة حرية الرأي و حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون » .

1. تشكل الجماعات الدينية الجديدة و طرح مسألة المواطنة بالجزائر؛

« ان سياسة تفكيك المنطقة عبر اثارة الفتن الطائفية هي سياسة غربية تابتة ، و التباكي على حقوق المسيحيين العرب هو دموع التماسيح وراءه أهداف سياسية باتت تقليدية و مكشوفة . »

(محمد مورو ، الأقليات المشكلة و الحل .)

1. 18. الهويات المذهبية الجديدة وجدل المواطنة بالجزائر :

من النقاشات التي أخدت مؤخرا حيزا واسعا في الداوائر الرسمية و الاعلامية موضوع المرجعية الدينية الوطنية تزامنا و المدخلات الجديدة التي يعرفها الحقل الديني الوطني على شكل تيارات و مذاهب دينية وافدة ، و هو في واقع الأمر نقاش يخفي في ثناياه العلاقة المعقدة بين الدين و السياسة بالجزائر و مساحات الهوية ، كما يطرح مسألة المواطنة التي أصبحت تتجاوز حدود المنطق القانوني لتأخد أبعاد أكتر حيوية لا تتعلق فقط بتقنين الحريات الأساسية التي لا تستكمل المواطنة الا بها و في مقدمتها حرية الضمير و المعتقد و انما الى صعود مطالب تنادي بتقديم ضمانات واقعية ملموسة في تكريس هذه الحريات على المستوى الفردي و الجماعي و التعامل مع أتباع المذاهب الدينية الجديدة على قدم المساواة مع الحاملين للهوية الدينية السائدة ، و هو ما لم يكن يتوقع طرحه في الماضي القريب ضمن السياق الجزائري ، ما يعكس الديناميكية التي تنشط بها هذه التيارت أو الجماعات على غرار الأحمدية و الشيعة و البروتستنتينية في نشر معتقداتها من خلال تتغلغلها ضمن النسيج الاجتماعي باستغلال الظروف الاجتماعية و الاقصادية المتدنية و الحيرة الوجودية لدى شريحة الشباب التي تشتغل عليها هذه الحركات منذ زمن ، لتطرح نفسها

كمشروع للخلاص الفردي خاصة مع فشل مرحلة الحلول الجماعية التي عبر عنها مشروع الاسلام السياسي حسب التحليل ذي ذهب اليه الباحث (ناصر جابي) [1].

من افرازات ظهور و انتشار الجماعات الدينية الجديدة تشكل مجموعة من القضايا غير مألوفة الطرح في مقدمتها مسألة «المواطنة و الانتماءت المذهبية » ، يأطرها تصاعد جملة من التصورات و الخطابات في الأوساط الرسمية و الاعلامية تضع أتباع هذه الجماعات محل اتهام و تشكيك في انتماءها للوطن ، بناءا على اعتقاد يكاد يكون راسخ في التناول الرسمي و غير الرسمي لمسألة الطوائف الدينية الوافدة في علاقتها بالسيادة الوطنية ، مفاده :

مادامت الطوائف تميل أو تنحو الى التشكل السياسي فالتنازع بين قطبي الهوية الطائفي و الوطني فرضية قائمة و قوية في سياق من اللااستقرار الذي تشهد المنطقة العربية بسبب اضطرابات بين المجموعات الطائفية و المذهبية ، خاصة اذا ما أخدنا بعين الاعتبار التنافس الذي يمكنه أن ينشأ بين هذه الطوائف داخل الدولة و المجتمع الواحد ، بحيث تجد الطائفة أو الجماعة المذهبية نفسها أمام فرص تعريض التماسك الوطني لتهديدات و اختراقات مقابل منافع وعوامل تفوق يوفرها مصدر الدعم الطائفي (ماوراء الوطن) ، مما يفضي الى تشكيل المذاهب الى وحدات سياسية خارقة للحدود الوطنية و الى امتحان وحدة الجماعة الوطنية ، امتحان بامكانه أن يكون عسيرا بالنسبة لبلد كالجزائر الذي استعاد مكانته بعد المجهودات الجبارة المبذولة لاخراجه من دائرة العنف جراء الانزلاقات التي عرفتها الممارسة السياسية و التي أقحم فيها الدين الاسلامي في استراتيجية التعبئة و المواجهة ، و هو ما تم استدراكه في سياق تدعيم الوئام و المصالحة الوطنية بناءا على المادة 52 من دستور 1996 التي حظرت تأسيس الأحزاب على أساس الدين، اللغة، العرق، الجنس، المهنة و الجهة . أدى هذا الحضر بحركة حماس (حركة مجتمع السلم) و النهضة الإسلامية إلى تعديل برامجها السياسية خاصة في الشق الذي يتعلق بالإسلام السياسي ، في محاولة للاستفادة من تجربة التعددية .

[1] ناصر جابي ، سوق دينية جديدة في الجزائر ، القدس العربي ، على الموقع التالي :
www.alquds.co.uk/?p=787651 / 11sep 2017 .

ففكرة انقسام المجتمع على أساس المكون الديني مستبعدة ضمن الطرح الرسمي ، و ما هو ما ينعكس على طريقة التعامل مع الجماعات الدينية الجديدة التي يتم التعاطي معها على اعتبارها امتدادات خارجية ، و في هذه الحالة لا تطرح ظاهرة «تشكل الهويات المذهبية الجديدة» على المستوى الديني المحض بقدر ما يتم طرحها و معالجتها بناءا على اعتبارات أمنية و سياسية ، بحيث تصبح تتصدر واجهة الانشغلات لدى النظام السياسي القائم ممثلا في وزارة الشؤون الدينية مسألة «الولاء» باعتبارها مرتبطة بمفهوم الشرعية بشكل وثيق . فمن المعلوم أن الشرعية تكتسب عن طريق الولاء فكلما كان ولاء الشعب كبير للسلطة ازدادت شرعية النظام السياسي وقدراته على الأداء السياسي بما يتوافق وتوجهاته ، و على اعتبار أن من أهم الوسائل التي يرتكز عليها النظام السياسي في الجزائر كما في سائر الدول العربية في كسب الولاء وضمان الشرعية ما يسمى بالوسائط التقليدية في مقدمتها الدين الاسلامي كمشترك جماعي يحقق الاجماع الوطني و يضمن حالة الاستقرار ،كما بوسعه تكريس الشرعية القائمة ، تقرن أية محاولة للخروج عن الاسلام و بالصيغة المتوافق عليها و التي عليها أغلب أفراد المجتمع (السني، المالكي) و كأنها خروج بشكل أو بآخر عن الاجماع الوطني أو حتى تهديدا له مادام أن «الجزائر أرض الاسلام » حسب الدباجة الواردة في الدستور ، و هو ما يفتح المجال لظهور و تبلور قراءات موازية للدين لكن باستراتيجيات مغايرة تنهي هي الأخرى عند محاولة امتلاكه وتقديمه بالصورة التي تخدم مصالح الجماعات الدينية وتمنح فرصة للتميز عن كل ما هو رسمي .

أمام الخطابات و التصورات المشككة في انتماء و ولاء أتباع الجماعات الدييِنة الجديدة و التي بدأت تأخد تدريجيا منحى متصاعد يسعى أتباع الطائف البروتستينية –نموذج دراستنا– الى تقديم جملة من الخطابات و شهادات تأكد التزامهم بالوطن و أن اختلافهم في الهوية الدينية لا تجعل من هم مواطنين غير أوفياء لهويتهم الوطنية ، بل على

العكس من ذلك تخدم انتمائهم الوطني على حد تصريح المبحوث رقم (07) في معرض حديثه عن التغيير الذي حدث له بعد التحول الى المسيحية : « لقد أصبحت جزائريا أكثر من الأول ... . » [1]

و هو الخطاب الذي ثم تعزيزه عندما تعلق سؤالنا حول درجة القرب التي يشعرون بها المبحوثين باعتبارهم جزائريين مسيحين بالجزائري المسلم، بحيث جاءت معظم اجابات المبحوثين بأنهم يميلون للمسيحي حتى و ان كان أجنبي فهو الأقرب إليهم بحكم أنهم مجبرون بحبه و العمل على مساعدته و مساعدتهم كأمر الاهي ، لكنهم في نفس الوقت تحدثوا على وجوب التعايش و الاحترام مع الجزائري بحكم أنهم جزائريون و أن المسلم ابن وطنهم رغم اختلاف في الدين :

المبحوث رقم « ... أنا أتمسك بالفرنسي المسيحي لأنه أخي في الإيمان و أتمسك بالجزائري لأنه ابن بلدي لو يحتاجوا مساعدة أنا أقرب للجزائري. » [2]

[1] المقابلة رقم 07 ، أجريت بمقر الكنيسة البروتستنتينية ، بولاية تيزي وزو .

[2] المقابلة رقم 03 أجريت بمقر الكنيسة البروتستنتينية ، بولاية تيزي وزو .

19.1.البروتستانت الجزائريين و خيار الظهور في الفضاء العام :

من خلال متابعتنا المستمرة لأبرز الجماعات الدينية التي ظهرت على الساحة الوطنية في السنوات القليلة الماضية سواء تعلق الأمر بالشيعة ، الأحمدية، البروتستتينية نستخلص أن كل واحدة من هذه الجماعات تتصرف حسب مصالحها ، ماضيها ، تطورها الخاص و حسب منطق الذي يحكم فلسفتها و حسب المناسبات الخارجية ، تتضافر كل هذه المعطيات حتى تعطينا وضعيات خاصة ، الوضعية الأولى تعلق بالجماعات التي تميل الى التراجع و الانطواء على نفسها و تتحفظ في ظهورها الاعلامي ،كونها في حالة تشكل و كسب أتباع جدد و هو ما تستغله في الترويج لأفكارها و معتقداتها باستهداف فئات معينة دون غيرها ، فهي تنتظر الفرص المناسبة لافصاح عن نفسها و مطالبها . مقابل جماعات أخرى تميل للظهور الاجتماعي و تستخدم في سبيل ذلك استراتيجيات معينة و هو ما يسمى باستراتيجيات الظهور الاجتماعي « les stratégies de visibilité sociale »[1] و هي تلك الجماعات التي وصلت مقارنة بغيرها الى مرحلة متقدمة من التنظيم و الهيكلة و بالتالي تزداد رغبتها في اظهار نفسها و الحصول على شرعية اجتماعية واسعة من قبل الأغلبية ، و تنتهج في سبيل ذلك أساليب و استراتيجيات الاغراء و الجدب للجمهور و الصحافين ، و هو ما ينطبق على حالة دراستنا ، ففي شهر نوفمبر 2004 و في سابقة من نوعها أجرى راعي كنيسة «درع بن خدة » في ولاية تيزي وزو أول حوار صحفي يحسب لقادة الكنيسة البروتستنتية بالجزائر كان ذلك على القناة الفرنسية الألمانية (ART) و لقاء آخر على القناة التلفزيونية العربية في حصة « مهمة خاصة» التي طرحت موضوع التنصير في الجزائر في شهر سبتمبر من نفس السنة

[1] Elisabathe Campos, Catherine Dilhaire, le strategies de recruteemt des groupes sectaires, religionlogie 22 autonme 151 165 p153 .

و في تقرير اخباري بث على قناة (فرانس 24) صرح أحد المسؤولين عن الكنيسة البروتستنتينة بولاية تيزي وزو (القس كريم) التالي : « الانجيل يملي علينا أن نخضع للسلطات و لذلك نحن نطالب من الدولة أن تسهل مهمتنا لنصبح نمارس شعائرنا في العلن ، الناس يعرفونا و الشرطة تراقبنا و تعرف أسمائنا و أرقام هواتفنا ... . » [1]

عادة ما يستغل في استراتيجيات الظهور الاجتماعي التي تتبناها الجماعات و الطوائف الدينية الجديدة الظرف الزمني الرمزي ، فتحت شعار «نعم للتسامح و احترام حرية الغير » شهدت ولاية (تيزي وزو) في عمق منطقة القبائل واقعة الافطار العلني في شهر رمضان لسنة 2013 لمجموعة من المسيحيين الجزائريين المقيمين و المغتربين بفرنسا و مجموعة من للادينيين ، في استراتيجية واضحة لاستعراض تواجدها في الميدان من خلال تعبئة المنسبين اليها و المتعاطفين معها ، مستغلة في ذلك جادبية الشعار الذي حملته اضافة الى رمزية شهر رمضان ، في رسالة مباشرة للرأي العام و السلطات الرسمية تظهر من خلالها اختلافها و الافصاح عن مطالبها، أخدت هذه الواقعة ضجة اعلامية واسعة فتداولها الاعلام المحلي بقتواته و صحفه و الاعلام الدول ، متابعات قضائية للمفطرين تحت بند الانتهاك العلني لحرمة شهر رمضان بناء على المادة 144 مكرر 02 من قانون العقوبات الذي ينص على التالي : « يعاقب بالحبس من ثلاث سنوات الى خمس سنوات وبغرامة من 50 ألف إلى 100 ألف دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أساء الى الرسول صلى الله عليه وسلم أو بقية الأنبياء ، أو استهزأ بالمعلوم من الدين بالضرورة أو بأية شعيرة من شعائر الإسلام سواء عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو أية وسيلة أخرى .» [2] من الجدير الذكر في هذا السياق أن الرغبة في الظهور الاجتماعي لدى بعض الجماعات الدينية تزيد و تتراجع حسب الظروف الاجتماعية و السياسية للمجتمعات التي تعيش فيها ، لنأخد

[1] المسيحية تنتشر في الجزائر ، تقرير : باميلا كسرواني ، على قناة فرانس 24 . ارجع الى الرابط التالي :

https://www.youtube.com/watch?v=IiJ9D0PcJEc

[2] قانون تنظيم الشعائر الدينية لغير المسلمين الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 مارس 2006 الموافق لـ 1 صفر 1427 ، العدد 2 .

على سبيل المثال وضعية الجماعة «الأحمدية» في مصر قبل و بعد الحراك السياسي الذي شهده البلد ، ففي الوقت الذي اختارت فيه هذه الجماعة الظهور في الفضاء العام و تركيز هدفها في الحصول على اعتراف من الدولة من خلال اتباع استراتيجيات بعينها لنشر فكرها العقائدى عن طريق قنوات إعلامية مختلفة و تدشينها لمحطة فضائية تبث عبر النايل سات و هى قناة «mta» وعدداً من المجلات و المواقع الإلكترونية ، و الترويج لنفسها بين المصريين من خلال توزيع منشورات على المارة بشارع (طلعت حرب) بوسط القاهرة ، قررت ذات الجماعة و بعد وصول التيار الاسلامي الى الحكم الاختفاء من الواجهة لينضموا إلى الخلايا الدينية النائمة التي تمارس نشاطاتها في سرية تامة ، لاسيما بعد رفض مجمع البحوث الإسلامية الاعتراف بها بعد الثورة ، بوصفها مخالفة لصحيح الدين و التعامل مع أتباعها كمرتدين .[1]

يتجادب الفضاء العام في الجزائر فيما يتعلق بمسالة الحريات الدينية و ما يتبعها من ممارسات شعائرية لدى المنتمين للجماعات و الطوائف الدينية الجديدة ، المولودة في علاقة ثوتر بشكل أو بآخر مع الدين الرسمي و مع المجتمع الذي ترفض في المحصلة أسسه و قيمه موقفين أساسين : موقف شعبي ضاغط رافض لكل أشكال التدين الخارجة عن ما ألفه المجتمع وما تعارف عليه على شكل اسلام سني مالكي في جانبه التحققي المعرفي أو صوفي في جانبه العرفاني الوجداني ، ذلك أن الدين بالنسبة لأنصار هذا الموقف انتماء سابق عن الوطن أو العرق أو اللون، ولا جدوى من أي نقاش حوله أو اختيار غيره دينا و حتى مذهبا ، و موقف حكومي يحاول التوفيق بين التمسك الشعبي بالدين وبين الاستجابة للشروط الدولية ، القاضية باحترام حرية المعتقد و السماح بممارستها مع الكثير من الحذر ، و هو ما يجعل الفضاء العام في الجزائر

[1] لبعض التفاصيل عن هذه القضية ، راجع الموقع التالي :
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=5886

كباقي دول المغرب العربي بظروفه الحالية غير مهيئ للتعامل و التسامح مع أشكال تعبيرية دينية جديدة أو حتى قديمة بثوب جديد. أما هذا الاتغلاق يحضر دور الفضاء الافتراضي مع كل ما يوفره من ميزات جديدة و خصائص استثنائية لا توفرها الفضاءات التقليدية ، من سهولة الولوج و الاستعمال و القدرة الواسعة على الانتشار و الوسائطية ، فبامكان اليوم أن يتجمع عدد كبير من المسيحين الجزائرين بصفة مستمرة خارج و داخل الوطن في مجموعات فايسبوكية تمنح لهم بيئة ممتازة للتبادل الحر « un forums de discussion libre » حتى بالنسبة لأكثر الأشياء حميمية كالعتقدات الدينية ، و نسج علاقات تعارف فيما بينها مع اتساع المسافة بينهم ، كما تقدم لهم الخدمة الروحية و التأطير الديني على شكل منشورات مقروءة و مصورة و هو في الواقع استمرار لما يعرف La cyber – evangilisation ، فلقد استخدم البروتستانت و تحديدا الانجيليون cyber-espace في وقت مبكر للوصول للأشخاص في الخارج و ايصال خطابهم الديني و هو يؤكده لنا (Mark A. Kellner).[1] عادة ما تكون هذه المجموعات مغلقة يقتصر الانضمام اليها على المسيحيين فقط ، من ذلك مجموعة « شباب و بنات المسيح في الجزائر» **بحولي** 2950 عضو في شهر سبتمبر 2017 و مجموعة «كنيستي في الجزائر Timezgida Tagazayrit » التي سجلت تطور ملحوظ في عدد أعضائها الذي انتقل من1937 عضو الى 2012 عضو في شهر ستمبر (2017) و التي حددت هذفها من انشاء المجموعة على النحو التالي : «ان الاخوة المسيحيين في الجزائر الحبيبة دائما في حاجة لعلاقات ترابط و تعارف ،فلا يمكن أن نبقى بعيدين عن بعض بين الجنوب و الشمال الشرق و الغرب ، فلنكن متحدين في المسيح...» و غيرها من المجموعات الفايسبوكية التي لا يتجاوز عدد مخرطيهابضع العشرات من ذلك Eglise septieme jour D'Algerie adventiste du » ، « les chretiens kabyles » مع وجود مجموعات أخرى مفتوحة (publics) ک

[1] Marka A . KELLNER, Cod on the internet, Foster City d. IDC Books worlduide. inc . , 1996 , p 243 .

«العابرون لنور المسيح » التيوصل عدد المنخرطين فيها مع منتصف شهر سبتمبر 2017 حوالي 29.623 عضو و هي مجموعة مخصصة للمتحولين الجدد نحو الديانة المسيحية بجميع طوائفها و من جميع أقطار الوطن العربي ، بحيث تسمح هذه الجموعة لمستخدميها سرد تجاربهم في اعتناق الديانة المسيحية و ما يتبع ذلك من ضغوط و أزمات اجتماعية ، و التعرف على أشخاص آخرين عايشوا نفس التجربة مما يجعلهم يشعرون بالتضامن الوجداني بينهم . لا تخلو هذه الصفحة من المنشورات و التعليقات العدائية أو التهكمية تجاه كل رمز يبث للاسلام بصلة (القرءان ، الرسول صلى الله عليه و سلم ، الصحابة ، التايخ الاسلامي... الخ) ما يتسبب في الكثير من الأحيان في اصدامات و تبادل للسب و الشتم بين أتباع الديانة المسيحية و الوافدين على المجموعة من المسلمين ، الذين يعتبرون دخلاء عليها و كثيرا ما تنتهي هذه المحادثات الصدامية بينهم بحذفهم أو حظرهم من طرف ادارة المجموعة ، فهم عناصر غير مرحب بها .

في سياق ذو صلة الملاحظ من خلال تتبع حسابات الفايسبوك الشخصية للبروتستانت الجزائريين أنها صفحات ملتزمة ، بمعنى أنها لا تتعرض الا للجوانب اللاهوتية و الأسس التي يقوم عليها الايمان المسيحي اضافة الى المواضيع العامة ، بحيث تخلو تمام من القضايا المرتبط من قريب أو بعيد بالجانب السياسي أو التجريح الديني و هو ما يفسر حسب تحليلنا الخاص بتجنب مستخدمي الفايسبوك من المسيحيين المصير الذي انتهى اليه (سليمان بوحفص) و هو جزائري مسيحي حكم عليه بثلاثة سنوات سجن مغلقة بمحكمة سطيف بتاريخ 31جويلية 2016 بتهمة المس بالدين الاسلامي و بالرسول محمد (ص) من خلال منشور له على حسابه في الفايسبوك ، و تمت المحاكمة بمقتضى المادة 144 مكرر من قانون العقوبات.[1] و بالتالي اذا كان الفضاء الافتراضي يسمح بظهور انتماءات دينية و مذهبية مختلفة لكنه يبقى بالرغم من ذلك فضاء مراقب .

[1] Le Quotidien d'oran, mercredi 07 septempre 2016, n° 6629.

20.1.البروتستانت الجزائرين أمام ضرورة تسقيف مطلب الاعتراف :

الاعتراف « la reconnaissance » من أكبر المسائل التي اهتمت بها الفلسفة الاجتماعية الغربية في طور تشكل المجتمعات الحديثة بداية من النسق الفلسفي الذي قدمه (هيغل) من خلال كتابه «فينومينولوجيا الروح» التي أرست القواعد النظرية لمفهوم الاعتراف من خلال تحليله لجدلية الصراع بين العبد والسيد ، و هي جدلية نابعة من رغبة الإنسان في إنتزاع الاعتراف به من طرف الآخر، رغبة إرادتين بشريتين واحدة تتميز بالقوة و المغامرة ، وهي إرادة السيد المنتصر في الصراع، و الثانية تتميز بالخوف و الخضوع وهي إرادة العبد ، المنهزم في الصراع ، و هذا ما يجعل هذه الذات الراغبة تدخل في مغامرة الصراع حتى الموت.[1] يضاف اليه الدراسات التي أنجزها كل من (بول ريكور) «سيرورة الإعتراف» و (شارل تايلور) «سياسة الإعتراف» و أحدثها الاسهام الذي قدمه (أكسل هونيث) في بحثه المعنون بـ « الصراع من أجل الإعتراف: قواعد النزاعات الأخلاقية » الذي درس فيه أفضل للآليات الإجتماعية والبنيوية لعملية الإعتراف ، من جملة ما ذهب اليه (هونيث) ان الإعتراف المتبادل يساهم في انهاء الصراعات الإجتماعية و جعل الأفراد يحققون ذواتهم وذلك من خلال ثلاثة أشكال معيارية متميزة له: الحب و الحق والتضامن ، فالحياة الاجتماعية بالنسبة لمنطلقات هذه النظرية لا تتأسس فقط على المطالب و المكاسب المادية بل تقوم أيضا على طلب معنوي أو أخلاقي هو مطلب نيل الاعتراف ، حتى وإن كان ذلك تمهيد للحصول على المطالب المادية ضمن مقولة المطالبة بالاعتراف تندرج جل الحركات

[1] Catherine, Lamarche, op cit, P 25 .

المطلبية لمجموعات اجتماعية متنوعة في مقدمتها الجماعات الدينية ، اما لكونه تعبير عن احتجاج ضد الإقصاء و التهميش والاحتقار والإهانة أو كون أن الاعتراف هو مطلب رد الاعتبار للمكانة من كل أشكال الدونية الاجتماعية اذا أخدناه من زاوية ايجابية ، و في كلتا الحالتين يعتبر مطلب الاعتراف الذي تحمله الجماعات الدينية المختلفة احدى السمات الأكثر بروزا للسياسة في عصرنا .[1].

الاعتراف اذا مطلب تتقاسمه معضم الجماعات الثقافية في ظل لأنظمة الديمقراطية الحديثة ، لكن السؤال هنا يتعلق بحجم الاعتراف المطلوب . تختلف بطبيعة الحال مطالب الاعتراف باختلاف المجتمعات السياسية من حيث درجة تقبلها لفكرة الاختلاف و التعدد بداخلها ، ذلك أن المجتمعات التي تعيش حسب (تايلر) تعدداً ثقافياً يصبح فيها الاعتراف حاجة ضرورية ملحّة[2]. فاستعداد المجتمع بمؤسساته و قوانينه للاعتراف بالجماعات على اختلاف مقوماتها قد يصل الى حد صعود مطالب تنادي بالاعتراف الرسمي بالازدواجية الجنسية «la bisexualité» و المثلية الجنسية « l' homosexualité » ، باختصار الدفاع عن مطلب للامبالاة بالشريك الجنسي و حق المثليين في تشكيل أسرة و تبني أطفال ، كما تتضمن مطالبها التي حملتها عنها جمعيات و نشطاء حقوقيين توفير الحماية لها من كل أشكال التمييز و الازدراء الثقافي ، و بالتالي فرض الاعتراف بها كهوية ثقافية و جنسية ، مما يوسع من دائرة خصوصيتها و يهيئها لطرح نفسها في الفضاء العام ، و هو ما تشهده المجتمعات الغربية منذ زمن خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لاقت فيها هذه الفئة اعتراف رسمي بمباركة مجتمعية واسعة ، و لكن ذات المطلب مثلا لا يصرح في المجتمعات العربية الاسلامية بالرغم من الوجود الفعلي لهذه الجماعات ، التي تفضل أن تبقى في فضائها الخاص لما يحيط بممارساتها الجنسية من تابوهات و محرمات يفرضها البناء القيمي و التركيبة الثقافية لهذه المجتمعات .

[1] Ibid , P P 36 -38 .

[2] الزواوي بغوره ، المرجع السابق ، ص196 .

يأخذ مطلب الاعتراف الرسمي و الاجتماعي الذي تسعى اليه الجماعات المختلفة بعدا أكثر حساسية عندما يتعلق الأمر بالمعتقدات و الانتماءات الدينية ، بحيث يصبح الاعتراف هنا مسألة تتداخل في تحديدها الاعتبارات الاجتماعية ،كدرجة تقبل المنظومة القيمية و الثقافية في المجتمع لفكرة الاختلاف و التعدد العقائدي و الديني ، و الاعتبارات السياسية فالاعتراف الرسمي للجماعات الثقافية (الدينية ، الاثنية ، العرقية) يرجع الى تقدير النظام السياسي لهذه الجماعات و استشرافه لشكل الضغوطات و الانشغالات التي يمكن أن تطرحها هذه الجماعات مستقبلا كتهديدها للوحدة الترابية و الاستقرار و مصالح الوطن ، و هو حال ، « شهود يهوه » المذهب المسيحي الذي نشأ في أمريكا و الذي اعتبرته الكثير من الدول كطائفة اجرامية لأسباب متعددة : كتحريمها أداء الخدمة العسكرية على أتباعها تحريمها المساهمة في الانتخابات على أعضائها ، تحريمها تحية العلم ، أو امكانية تواطؤها هذه جماعة مع أطراف خارجية ، و عليه فالحرية الدينية هي مسألة تنظيم حكومي تتدخل فيها رغبات السياسيين و حوافزهم التي تؤدي دورًا مهمًا ورئيسيًا في مستوى الحرية الدينية الذي ينبغي أن تمنح لجماعة دون أخرى .[1]

عودة الى حالة دراستنا ، يمكنا القول و من خلال ملاحظاتنا الميدانية أن الجماعة الدينية البروتستنتينة بالجزائر تعلق أهمية خاصة للاعتراف الاجتماعي و الرسمي بها ، فالأعضاء المنتسبين لهذه الجماعة لا يكتسبون مكانتهم و احترامهم من داخل الجماعة فقط ، فمن هم بخارجها و مختلفون عنهم في أسلوب حياتهم يشكلون لهم ضمانا معنويا و ماديا في التعبر عن معقداتهم و ممارستها في جو من الحرية ، يظهر ذلك خلال مطالبهم المستمرة في انفتاح النظام السياسي تجاههم ، و كذا تخليه عن السياسات والإجراءات التي تضرّ بهم أو تتجاهلهم ، و أن يتم الاعتراف بهم على قدم المساواة مع حاملي الهوية الدينية السائدة بما يقتضيه مفهوم المواطنة.

[1] جمال الدين عطية محمد ، نحو فقه جديد للأقليات ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، ص 44 على الرابط التالي :
hadaracenter.com/pdfs/جديد%20فقه%20نحو.pdf

ترتبط عموما هذه المطالب في الجزائر كغيرها من دول المغرب العربي التي باتت تعرف مؤخرا زيادة في أتباع الكنائس البروتستنتية فيها بـ :

- الحق في تغيير الدين .
- الحق في الحصول على الكتاب المقدس باللغة العربية و غيرها من اللغات أو اللهجات دون التعرض الى التفتيش أو التضييق بسببه .
- الحق في الزواج المدني أو الكنسي .
- الحق في تدريس الدين المسيحي في المدارس .
- حق الاجتماع و العبادة و ممارسة الطقوس الدينية .
- كف الأجهزة الأمنية عن متابعة المسيحيين .
- الحق في التسمية بأسماء مسيحية ، و الحق في الزواج برجال مسيحيين أجانب .*

نستشهد في هذا السياق بالخطابات التالية :

المبحوث رقم 03 « ...نحن نفضل أن تكون بلادنا عادلة وديمقراطية تعطي للمسيحي ما تعطيه للمسلم فوزير الشؤون الدينية هو وزير الشؤون الدينية ككل ولس الإسلامية أي كل الديانات ،..»[1]

المبحوث رقم 19 « يجب على المؤسسات أن لا تكون في خدمة عقيدة معينة من أراد الإسلام كاين المسجد و نحن عندنا مدرسة الأحد و موعظة الجمعة . »[2]

*هذه المطالب هي نفسها التي توجه بها المديع المسيحي المغربي (رشيد) في قناة الحياة المسيحية من خلال رسالة مرئية لملك المغرب(محمد السادس) باسم المغاربة المسيحيين و التي تمت في عام 2011 . راجع الموقع التالي :

https://www.youtube.com/watch?v=BKiOFVS4azY

[1] المقابلة رقم 03، بمقر الكنيسة البروتستنتينية ، بولاية تيزي وزو .

[2] المقابلة رقم 19، بمقر الكنيسة البروتستنتينية بتيزي وزو .

على المستوى الفردي يتناسب مطلب الاعترف بهوية دينية خاصة تميز الجزائريين البروتستانت عن غيرهم و الظمانات القانونية التي تقدمها الدولة الجزائرية فيما يتعلق بحرية الضمير و الاعتقاد من خلال جملة من النصوص القاطعة الدلالة من ذلك نص المادة 42 من دستور 16 مارس 2016 « لا مساس بحرمة حرية الاعتقاد و حرمة حرية الرأي ، حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون »[1] وما ورد في المادة الأولى من الأمر 06/ 02 التي نصت في فقرتها الأخيرة على التسامح بين الأديان الذي تكفله الدولة [2]، الا أن تبلور مطالب الاعتراف لدى للبروتستانت بالجزائر بوصفهم جماعة دينية تحديدا فيما يتعلق بفسح المجال أمامها لممارسة شعائرها الدينية يصدم بفراغ قانوني ، يتمثل في غياب التنصيص الواضح عن الذات القانونيّة المتمتّعة بهذه الحريّة ، فهل هي الجماعة الدينيّة المعترف بها و التي تكون على هذا الأساس صاحبة الحقّ سواء كانت تحمل الهوية الدينية السائدة أو لا، أم هو الفرد باعتباره قبل أن يكون عضواً في جماعة بعينها كائناً حرّاً يحدّد ذاته بذاته و يتمتّع بحقّ السّيادة على نفسه وعلى معتقداته ؟ حول هذه النقطة يبقى المرسوم التنفيدي رقم 07 – 135 الذي يحدد شروط و كيفيات تسيير التظاهرات الدينية لغير المسلمين تحديدا في المادة 02 التي تنص على « أن التظاهرات الدينية في مفهوم هذا المرسوم تجمع مؤقت لأشخاص تنظمه جمعيات ذات طابع ديني في بنايات مفتوحة لعموم الناس»[3] الى حد لآن غامض ، فيما يتعلق بخصوصية هذه الجمعيات من حيث الاطار الذي تنشط فيه و الاجراءات و الشروط التي تنشأ وفقها و الضمانات التي يقدمها لها المشرع الجزائري ، الذي و ان كان يتعامل مع الجماعة الدينية البروتستنتينية على اعتبارها جمعية الدينية (EPA)كصيغة القانونية في اطار ما جاء به قانون الجمعيات الصادر في 2012 لكنه لم يفرج بعد عن القانون الخاص بالجمعيات ذات الطابع الديني

[1]قانون رقم 26 – 01 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ 7مارس سنة 2016 .يتضمن التعديل الدستوري ، الصادر في الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 14.

[2] أمر رقم 06-03 المؤرخ في 29 محرم 1427 الموافق لـ 28 فبراير 2006، المحدد لشروط و قواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين ، العدد 2

[3]المرسوم التنفيدي رقم 07 135 المؤرخ في 3جمادي الاول ام 1428 الموافق 20 مايو سنة 2007 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 33 يحدد شروط و كيفيات تنظيم التظاهرات الدينية لغير المسلمين .

الذي لازال مجرد مشروع معروض على الحكومة ، و هو ما يساهم بدوره في تعتيم المشهد الديني الوطني و فسح المجال أمام تجاوزات الطوائف الدينية الجديدة التي لم تجد لها بعد اطار واضح ينظمها و يلزمها بقواعد و شروط الممارسة الدينية الجماعية في ظل احترام النظام العام وفق ماجاءت به المادة 40 من دستور 2016 و هو الحد الذي فرضه المشرع على حُريّة الضمير ، ما من شئنه تسقيف مطالب الجماعات الدينية الجديدة بما يتوافق و توابت الدولة الجزائرية ، فالجزائر أرض الاسلام كما جاء في ديباجة الدستور و الاسلام هو دين الدولة ، بالتالي على هذه الطوائف أن تكيف وجودها و مطالبها مع هذه «المسلمات » ما يساهم بشكل أو بآخر في حصرها ضمن فضائها الخاص ، هذا اذا ما استحضرنا دور الخطاب الرسمي الذي يخوف من تشكل هذه الطوائف كتيارات دينية سياسية و هو ما يعمل قادة الطائفة البروتستنتينية في الجزائر على تفنيده :

المبحوث رقم 07 « نحن لا نقبل بأي شكل من الأشكال أن نختلط مع السياسة نحن لدينا الرب هو الذي يقضي الأمور.»[1]

[1] المقابلة رقم 07 أجريت بأحد الكائس البروتستنتينية بتيزي وزو .

2. البروتستانت الجزائريين : بين الواقع و الاستشراف ؛

21.2. الوضعية الحالية للبروتستانت بالجزائر :

في مقدمة الاشكالات التي تحاط بالبروتستانت الجزائريين كما سلف الاشارة اليه صعوبة توفير معطيات احصائية جادة حولهم ، فمن جهة معتنق المسيحية لا يصرح بهويته الدينية الجديدة في السجلات الادارية الرسمية ، كون أن التصريح في حد ذاته غير مطلوب في الوثائق الادارية فالجزائر ليست دولة تنوع ديني ملحوظ على خلاف لما هو الحال عليه في مصر أين يذكر الانتماء الديني في بطاقة الهوية الوطنية، أو كما هو عليه الحال في الأردن مثلا أين تدرج الديانة في كل من البطاقة الشخصية و شهادة الميلاد و شهادة الزواج أين توجد خانة مخصصة لديانة الشخص و لا يذكر فيها الا الديانات المعترف بها كالاسلام و المسيحية ، و هو أمر مفروض من قبل الحكومة و ليس أمرا اختياريا ، و من جهة أخرى تحتفظ « EPA » لنفسها بسجلات التعميد التي تعتبرها كوثيقة داخلية تمنع الأطراف و الجهات الخارجية من الاطلاع عليا ، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مسيحيين بروتستانت لم يتم تعميدهم بالتالي لم يتم تسجيلهم في سجلات التعميد ، زد على ذلك أنه ليست كل الكنائس البروتستنتينية منضوية تحت لواء«EPA » كالكنيسة الانجليكانية «LES Anglicans » و الكنيسة السبتية «LES Adventistes » و بالتالي قد تحتفظ هذه الكنائس على سجلات تعميد خاصة بها . كما لا يمكننا التغاضي عن التحولات الدينية الذاتية ، فهناك حالات اعتنقت المسيحية البروتستنتينية كنتيجة لمسار بحث فردي من خلال الاطلاع على العروض الايمانية التي تقدمها الوسائط الاعلامية ، و يحتفظون بهذا المسار الفردي في ممارسة طقوسهم الدينية و لا ينظمون الى الكنيسة من خلال

ادلاء شهادات التحول الديني التي يقدمها الوافدين الجدد أمام الأتباع باعتبارها عرف ملازم للانضمام الى الكنيسة البروتستنينية ، لما تحمله من أهمية في اقناع المتلقي الذي يعيش في حالة من الشك و الريبة بأن اعتناق المسيحية هو المخرج النهائي من للأزمات التي عانى منها كالإدمان على المخدرات ، الطلاق أو مرض مزمن ... الخ دفعته للبحث عن خط ايماني جديد ، و التي يقرنها المتحول بمواقف و أحداث ما فوق العادية كرؤية (سيدنا عيسى) في المنام الذي لامسه و تحدث معه ، فشهادات التحول الديني تؤدي وظيفة تبشيرية بامتياز ، كونها تعتمد على المتحول كفاعل و شاهد على مسار التحول الديني ، بكل ما يحمله من صراعات داخلية نفسية و روحية أو خارجية اجتماعية قبل و بعد التحول . *

اذا كان المعيار العددي لا يقدم لنا سند قوى في تحديد و ضعية الجماعة البروتستنتينية في الجزائر ، و حتى و ان وجدت احصائيات معتمدة تبقى مجرد أرقام توضح حجم التواجد و الانتشار الذي يحمل دلالات أخرى و لا يمكنها أن تقدم لنا اجابات حول استفهامنا ، و هذا لا يقتصر فقط على حالة دراستنا انما تشترك فيه جل الجماعات الدينية التي يتوقف تصنيفها كأقلية كما سبق الاشار اليه بوجود ما يسمى« la conscience minoritaire »، بحيث يفترض على الباحث في هذه الحالة التركيز على الخطابات التي ينتجها المبحوثين . على هذا المستوى كشفت لنا دراستنا الميدانية أن المبحوثين يستخدمون بتعبير (ريون بودون) « آليات الحجب» عندم تتعلق الأسئلة بكل ما له علاقة بالمجال السياسي من قريب أو من بعيد فوصف جماعة ما بأنها أقلية يشير بالنسبة لمجتمع بحثنا ضمنيا الى علاقة ذات طبيعة استثنائية بينها وبين الأكثرية أو بينها وبين الدولة ، و هو ما يتحاشى المبحوثين استخدامه كمفهوم بحيث تشترك جل تصريحاتهم كونهم «جماعة دينية» ، و هو ما يعتبر تعبير محايد الى حد كبير بالنسبة اليهم ، فهو يشير الى تمايزهم دون تحديد موقفم أو وضعهم السياسي .

*هذا ما توصلنا اليه من خلال الزيارات الميدانية المتكررة للكنائس البروتستنتينيية و من خلال تحليل شهادات التحول الديني لحالات الدراسة.

في محاولة لضبط مفهوم «الجماعة الدينية» نظريا يمكن الاستناد على التعريف الذي حدده كيرفتش (Gurvitch) للجماعة بوصفها وحدة جمعية حقيقية ، قابلة للملاحظة بشكل مباشر و تقوم على أساس موافقة جمعية مستمرة و نشطة ، و تسعى الى تحقيق هدف مشترك و هي وحدة من المواقف و وحدة من المهمات و السلوك و هي بذلك تشكل اطار اجتماعيا بنيويا يتجه نحو تحقيق تماسك نسبي في مظاهر الحياة الاجتماعية ، و ذلك يعني أن الجماعات ليست مجموعات منتقاة من الأفراد المتجانسين (فئات اجتماعية مندمجة تحت تأثير سمات بسيطة) أو تجمعات عفوية من الأفراد (حشد) اذ يمكن أن نتحدث عن نظام ثقافي للجماعة فلكل جماعة محددات لثقافتها الخاصة [1] ، بحيث يشكل المقوم الديني أقوى محدد لها . يحيلنا هذا التعريف مباشرة الى حالة دراستنا فالبروتستانت بالجزئر تتوفر فيهم سمات و عناصر الجماعة وفق التحديد أعلاه ، فأعضائها ينتمون اليها بشكل ارادي و طوعي عن طريق التحولات الدينية على اختلاف تجاربها و مساراتها بحيث تجمعهم في الأخير هوية دينية مشتركة حتى مع عدم الادراك التام لكل تفاصيلها و هو ما صرح به لنا راعي* أحد الكنائس البروتستنية بوهران :

« ... تنتشر الكنائس الخمسينية في القبائل،لكن هذا لا يعني أن المؤمن المسيحي يدرك أنه ينتمي لهذه الكنسة وإنما يتصرف كمؤمن عادي .» [2]

على هذا المستوى من التعريف يشترك مفهوم «الجماعة الدينية » مع مفهوم الطائفة فحسب (Max Weber) الطائفة يشكلها مجموعة من المؤمنين بمبادىء معينية تقوم بينهم رابطة عضوية اختيارية أوتعاقدية.[3]لكن يبقى هذا الاختيار في

---

[1] Alex Mucchielli , L'identite, PUF 1ER ED, Paris , P28 .

* عبارة دارجة في الأوساط البروتستنتية و تعني المكلف بالطقوس داخل الكنيسة .

[2] المقابلة رقم 20 أجريت بمقر الكنيسة البروتستنتينية ، بولاية وهران .

[3] Andre , Gounelle , les sectes approche sociologique et typologie caracteristique et mecanismes des derives sectaires : www.marcelin.ch/doc/gymnase/aumonerie/sectes.pdf

المقابل وفق ما ذهبت اليه الأدبيات السوسيولوجية التي تناولت مفهوم الطائفة متبادل choix mutuel فالطائفة اما ترفض أو تقبل الشخص الراغب في الانظام اليها و هنا نستحظر الأعباء التي يتحملها أتباع الكنيسة البروستنتينية في مقدمتها تكاليف الوصم الاجتماعي التي تعبر بمثابة الامتحان الذي يوضع فيه المنتسبن الى الجماعة و الذي يحدد درجة تمسكهم «بالرابطة الدينية الجديدة »[1]بعبير السسيولوجي الأمريكي (Peter . L. Berger) ، اضافة الى الالتزامات التي تفرض من الداخل على الوافدين الجدد بحيث يصبحون مطالبون بالولاء التام و الواعي للجماعة مقابل الجماعات الأخرى أو كل من هم بخارجها ، و في حالة الشك في أحد الوافدين عليها يثم اخراجه تدريجيا من الجماعة ويكون ذلك بتهميشه من القرارت المهمة التي تتخد و المناسبات الدينية أو المناسبات الخاصة بأتباعها (الأفياء) ذلك حسب ما توصلت اليه ملاحظاتنا الميدانية . فما بين مفهوم الجماعة و الطائفة يتموقع البروتستانت الجزائريين ، بحيث يمكن توصيفهم اما كجماعة أو طائفة ، وعموما الاشكال لا يطرح على هذا المستوى و انما يتعلق بأبعد من ذلك بكثير ، بامكانية تحولها الى كيان سياسي ، و هو ما يمكن التعبير عنه بفهوم الطائفية السياسية ؟

[1]عبد المنعم شيحة « المواطنة الطائفيّة» العراق من حلم المواطنة إلى المواطنة الطائفيّة ،الدراسات الدينية ، مؤمنون بلا حدود ، 27يوليو 2016 ، ص 14.
www.mominoun.com/articles/categories/8

22.2. من الطائفة الى الطائفية السياسية : مناقشة احتمالات الانتقال .

مبدئيا تحول مفهوم الطائفية في الأدبيات العربية من زاوية الحقوق و الحريات المدنية و التنوع الثقافي و الديني الى نمط سلبي من أنماط العلاقة القائمة بين الجماعات الدينية و الاثنية ، فلقد أصبح الوصف المتداول للجماعات المسلحة ذات الخلفيات الدينية أو المذهبية . ارتبط هذا البعد المعياري في وصف الطائفية بالتجارب العنيفة التي شهدتها المنطق العربية في مقدمتها التجربة اللبنانية ، فالحرب الأهلية التي نشأت في لبنان 1975كانت الأكثر عنفا في تاريخ الحديث و المعاصر ، راح ضحيتها عشرات الألاف من القتلى و الجرحى ، اضافة الى أعداد هائلة من المتشردين و المهاجرين ، و انتهت بتسوية اقليمية و دولية بما عرف «باتفاق الطائف». هذا التغير الذي طرأ على المفهوم طرحه الباحث (طه العلواني) في معرض حديثه عن التجربة العراقية مع الطائفية خاصة بعد الاجتياح الأمريكي 2003 ، و التي لازالت حصيلتا و تداعياتها مستمرة الى وقتنا : « يتضمن مفهوم الطائفية فكر الأقلية العددية المتحركة في اطار الكل المشدودة اليه ، بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها و قد ظل المفهوم يستخدم للاشارة الى كيانات متعددة مختلفة في خصائصها و لم يظهر المفهوم باعتباره أزمة الا في الآونة الأخيرة و ذلك بأثير عوامل داخلة و خارجية مما جعل المفهوم يمزج بمفاهيم أخرى ذات مضمون فكري أو فلسفي أو عرقي أو مذهبي أو ديني وأصبح بديلا لها .»[1]

يمكن فهم الطائفية من خلال التعريفات المتداولة لها على أنها تسييس الجزء الوجداني من الهوية المركبة للطائفة مما يجعلها تتحول الى كيانات سياسية قائمة على ولاءات أكثر أولوية من تلك التي يبنى عليها مفهوم المواطنة الحديثة ، بما

[1] طه العلواني ، العراق الحديث بين الثوابث و المتغيرات ، مكتبة الشروق ، 2004،ص 36.

يهددشكل الفضاء العام للمجتمع السياسي ، فقد جاء في الموسوعة السياسية على أن « الطائفية هي نظام سياسي اجتماعي مختلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في المواقف السياسية و لتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة... و هو كيان ضعيف لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته و تماسكه. »[1] و هو ذات الطرح الذي قدمه (عزمي بشارة) « الطائفية ظاهرة حديثة أبعد ما تكون عن تحدد مصالح الأمة بل تسعى الى ضمان مصالح ضيقة للطائفة و أفرادها و تؤدي الى تهميش المصالح الوطنية و القومية. »[2]

كما يعرف الباحث (حسين العدلي) الطائفية السياسية « على أنها منهج يقوم على تسييس الانتماءات الطائفية للمواطن و أدلجتها في الحياة السياسية و هي تعارض فكرة العقد الاجتماعي الذي يفترض بالدولة وجود مجموع مواطنين أحرار متكافئين و متساوين بغض النظر عن هويتهم الاجتماعية »[3]. يضاف اليه الشرح الموسع الذي قدمه (برهان غليون) لمفهوم الطائفية « تنتمي الطائفية الى المجال السياسي لا المجال الديني و هي تعني مجموع الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات الطبيعية الدينية و الاثنية الزبائنية المرتبطة بظاهرة المحسوبية المافيا و ذلك من أجل الالتفاف على قانون السياسة العمومية و تحويل الدولة و السلطة العمومية من اطار لتوليد ارادة عامة و مصلحة كلية الى أداة لتحقيق مصالح جزئية و خاصة »[4]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي (و آخرون) ، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1979، ص 745.

[2] عزمي، بشارة ، الطائفية خطر يحدق ببناء الثورات العربية للديمقراطية ، أعمال ندوة :الثورة العربية والديمقراطية جدور النزاعات الطائفية و سبل مكافحتها ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات ، الدوحة ، 2012، ص 07.

[3] حسين ، درويش العدلي ، الطائفية المجتمعية ، الطائفية السياسية ، ص 2 على الموقع التالي :
www. Almowatennews. com /pdf . php ? id = 38809

[4] برهان، غليون ، نقد مفهوم الطائفية ، الحوار التمدن ، العدد 1840 الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2007 على الموقع التالي :
WWW.ahewar.Org /debat/show. art . asp ?aid=89869

بعد هذه الاحاطة النظرية لمفهوم « الطائفية السياسية » نحاول استنادا على المعطيات الميدانية المتوفرة لدينا و في اطار محاولاتنا الاستشرافية الاجابة على انشغال محوري يتعلق بالاتجاه الذي ستأخده الجماعة الدينية البروتسنتينية بالجزائر مستقبلا و امكانية انتقالها أو تشكلها كطائفية سياسية ، بالاعتماد على مؤشرين أساسية :

أولا – البحث عن ملامح الخطاب الطائفي :

الخطاب الطائفي هو « نوع من الخطاب الديني المنغلق و الدغمائي الذي يشير برفضه للرأي المخالف لرأي الطائفة التي يتحدث باسمها و المعبر عن قناعة بأنه مالك الحقيقة دون غيرها ، و بالتالي فهو غير قابل لأي توافق في الرأي أو الموفق ، فالخطاب في هذه الحالة ليس ما يترجم صراعات الطائفة أو ما تصارع به فحسب بل يتحول الى سطة دينية »[1] و عليه فالخطاب الطائفي هو خطاب متعصب يتجاوز حرية المعتقد و التعددية المذهبية ليصبح انقياد عاطفي أعمى يلغي من حساباته الحقائق الموضوعية ، و التعصب كما تعرفه الموسوعة السياسية هو « التزمت و الغلو في الحماس و التمسك الضيق الأفق بعقيدة أو بفكرة دينية مما يؤدي الى الاستخفاف بآراء و معتقدات الآخرين و محاربتها و الصراع ضدها و ضد الذين يحمونها .»[2] على هذ المستوى يتشكل لدينا التساؤل التالي : هل الخطاب الديني لأتباع الجماعة أو الطائفة البروتسنتينية هو خطاب طائفي؟ أو يحمل ملامح الخطاب الطائفي بالمفهوم أعلاه خاصة بالنسبة لقادة الطائفة بالجزائر ؟ تتضمن الاجابة على هذا الانشغال المعطيات التالية :

- استرايجية تسويق الطائفة لصورتها و معتقداتها :

على اعتبار أن مجتمع بحثنا محاط بجملة من التصورات و الخطابات «التخونية» من قبل أهم السطات دينية بالجزائر (المجلس الاسلامي الأعلى ، وزارة الشؤن الدينية والأوقاف ، جمعية العلماء السلمين) و كذا قادة الأحزاب ذات التوجه الاسلامي القريبة من السلطة ، فان طبيعة خطابات التي يصدرها المبحوثين في المقابل هي خطابات تسويقية

[1] نصر الدين، العياضي ، المرجع السابق ، ص8 .

[2] عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق الذكر ، ص 768.

بامتياز لصورة الكنيسة البروتستنتينية و للنية الحسنة و الرغب في التعايش و المحبة التي يحملها أتباعها ، و هو ما يمكن تفسيره بالتخوف الذي يحمله المبحوثين اتجاه الباحث الذي يعتبر بالنسبة لهم طرف مشكوك فيه ، فبالرغم من محاولاتنا المستمرة لتحسين صورتنا كباحثين الا أنه في مثل هذه المواضيع علاقة الباحث بالمبحوث مرهونة بظروف تتجاوزهما معا ، و هو ما ينعكس بدوره على استراتيجيات انتاج الخطاب ، ففي مثل هذا السياق لا يمكن للبحوثين كشف أوراقهم للباحث و الحديث بكل طلاقة . و من جهة أخرى لا يمكننا تجاهل أساس اعتقادي مهم لدى أتباع الكنيسة البروتسنتينية و هو «التبشير الديني» و بالتالي يعد الباحث فرصة ممتازة يجب استغلالها ، و هنا تحضر الخطابات التسويقية في محاولات الجدب و الاستقطاب : « **... أنا ادعوكم إلى الحياة الأبدية .** » *

- استراتيجية التدرج في ترسيخ تواجد الطائفة على الساحة الوطنية :

على اعتبار أن الطائفة البروتستنتينية بالجزائر لازالت في مراحل التشكل الأولى أين يقع الرهان على كسب أتباع جدد و زيادة حضوضها في الانتشار مقابل الجماعات الأخرى ، فهي في مجال تنافسي يجعلها تخطط ليس فقط في توسيع تواجدها و انما في الحفاظ على قاعدتها المكتسبة و مجال نشاطها الذي يظهر بشكل واضح في منطقة القبائل التي تعمل عليها هذه الطائفة منذ زمن . و كون أن التزام أتباعها أو المنخرطين فيها لازال غير واضح بالنظر الى المؤثرات و الضغوط الخارجية و شكل التدين الجديد الذي تم الولج اليه يأخد خطاب مؤطرين الدينيين أو السؤولين بالكنائس البروتستنتينية منحى غي عدائي ، حتى مع وجود بعض الخطابات الحماسية ، فهي في مرحلة ما بعد التيشير الديني و هو ما يمكن أن نصطلح عليه بمرحلة (القبول) أين تمنح العناية المركزة للوافدين الجدد من خلال الاهتمام بالجانب المعرفي بتلقين وترسيخ المسيحية ، و هنا تحضر كلمات المحبة و التسامح ، فهي أي الطائفة في مسار زرع الثقة خشية من أن

* الدعوة المشتركة لدى جميع المبحوثين .

يعود الوافد الجديد الى دينه الأول .تتم هذه المتابعة عن طريق خطوات آتية : الزيارات، إعلام الوافد بالصلوات التي تقام من أجله و هو ما يكثر الحديث عنه في مواقع و صفحات الفايسبوك الخاصة بهم ، و التي تكمن أهميتها في التسهيل لعملية الاندماج .

المبحوث رقم 04 « ... لدينا شهادات أناس أتوا إلى الكنسة لأنهم يكرهون العرب وهذا بسبب أتباعهم الكنسة وليس الإيمان و لكن لما أتوا إلى الكنسة لم يجدوا ما أرادوا ،وجدوا يجب أن يحبوا " كما قال الرب أحبوا عدوك فالمسيح يقول من كره فهو قاتل ولكن الكنسة تحت على أن تحب غيرك مثل نفسك وان تتقرب إلى السلطات والى الدولة التي تنتمي إليها .»[1]

المبحوث رقم 05 « أنا مسيحي و فقط ، أنا مسيحي وبروتستانتي انجيلي ولما تقولي انجيلي لأنني أؤمن بالإنجيل نحن لسنا طائفة ، هذه الطوائف توجد في الخارج أمريكا و فرنسا وهي كنائس قوية وتحاول أن تسيطر ولكن كنستنا فتية ...»[2]

ثانيا – مستوى الطموح السياسي :

الحديث على هذا المؤشر يتطلب منا تحديد دقيق لشكل التدين السائد داخل الطائفة البروتستنتينة و علاقته بالمجال السياسي ، فمن خلال متابعاتنا الميدانية وجدنا أن أكثر الفروع انتشارا داخل الكنائس البروتستنتينية هو فرع « الخمسينية الكاريزماتية » من أكثر فروع البروتستنتية انشارا في العالم ،معروفة بتوجهها الأصولي،يصفها (jean-pierre Bastian) أنها حركة دعوية تنصيرية تعتمد على الانفعال أو ما يعرف بعاطفة الفقراء و هي عبارة دينية تعبر على العلاقة التي ينميها بعض شعوب العالم اتجاه التقاليد المسيحية ،[3] حيث ترتبط بها عاطفيا بدل الارتباط المعرفي أو

[1] المقابلة رقم 04 ، بمقر الكنيسة البروتستنتينية ، بتيزي وزو .

[2] المقابلة رقم 05 ، بمقر الكنيسة البروتستنتية ، بتيزي وزو .

[3]Jean-Pierre Bastian, la mediation du corps dans lepontecotisme in REVISTA FILO SOFICA DE COIMBRA, Portugal vol 9 n 17 2000 p 151 :
www.uc.pt/fluc/dfci/publicacoes/la_mediation_du_corps

الاخلاقي . تميز الحركة الخمسينية بالايمان بأن المسيحيين الحقيقيين سيعيشون تجربة دينية فريدة تسمى «بمعمودية روح القدس » ومن أهم و أبرز علاماتها القدرة على التكلم بلغات لم يسبق للشخص أن تعلمها .

تميل الحركة الخمسينية إلى الامتناع السياسي ورفض المشاركة في الحياة العامة مستندة في ذلك إلى قاعدة و هي أن « الكنيسة ليست من هذا العالم» فأتباعها يضعون أنفسهم في الجانب المقابل وهو ما يسمى بوضعية «الإضراب الاجتماعي » حسب ما ذهب اليه (Lalive d'Épinay) أحد المختصين في دراسة الحركة الخمسينية ، لكن و مع بداية الثمانينات بدأ الخميسيون يدخلون في الحياة السياسة (على الأقل من خلال وزراء الدينيون الدين انفتحوا على السياسة).[1] و بالتالي فالحديث عن الطموح السياسي لدى الطائف البروتسنتينية بالجزائر سواء على المدى القريب أو البعيد بالنظر الى التوجه الديني «الخمسيني » السائد بداخلها مستبعد الطرح على الأقل على مستوى الخطابات التي يصدرها المبحوثين ، فالمجال السياسي بالنسبة لهم خارج اهتماتهم التي يحصرونها في الدفاع عن تواجدهم الديني و فقط :**المبحوث الرقم 03 « ... قبل أن أكون مسيحي أنا جزائري و الإيمان حاجة روحية رانا عايشها، لكن السلطات " الدولة " ما تحرمنيش من الإيمان . »**[2]

و حتى عندما تعلق سؤالنا حول القنوات التي يتم من خلالها ايصال المطالب الخاصة بالطائفة للسلطات الرسمية كانت الاجابة أبعد ما تكون عن السياسة : **المبحوث رقم 20 « نقعد بين يدي الرب ونتضرع ليحن علينا يستطيع الرب يقرب طموحاتنا.»**[3]

---

[1] André,Corten, LA SOCIÉTÉ CIVILE EN QUESTION : PENTECÔTISME ET DÉMOCRATIE, Revue Tiers Monde (En ligne) 2005/1 - n° 181 : http://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2005-1-page-167.htm

[2] المقابلة رقم 03 ، أجريت بمقر الكنيسة البروتيتنتينية بولاية تيزي وزو .

[3] المقابلة رقم 20 أجريت بمقر الكنيسة البروتستنتينية بوهران .

في حين اذا أردنا الذهاب الى أبعد من الخطابات المصرح بها و الاعتماد على ما تراكم لدينا من خبرة ميدانية نجد أنفسنا أمام جماعة دينية بمعطيات جد خاصة تجعل من السياسي ذلك الغائب الحاضر في خطابات المبحوثين ، من الكشف عن للسياق الذي شكلت فيه الطائف البروتستنتينية بالجزائر . فلقد بدأت تسجل حالات التحول الديني البروتستنتي بالجزائر مع أواخر الثمانينات أوائل سنوات التسعينات أين تشكلت البدور الأولى للطائفة في مرحلة اشتد فيها الصراع بين السلطة و الجماعات الاسلامية المسلحة كما ثم التطرق ليه أنفا ، فهي « مرحلة الظل» التي هيئة لها فرصة غرس تواجدها و ترويج خطاب التسامح و المحبة و الاحتواء مقابل الخطاب الديني الاقصائي الذي كان ينتجه تيار الاسلام السياسي المشحون بالأفكار المتشددة ، و جملة من المفاهيم التي لم يعدها الجزائري في بساطة تدينه الشعبي (ملتزم ، غير ملتزم ، متبرجة مقابل متحجبة ، الجاهلية، الطاغوت ، الفسق ... الخ) . و هو ما يضاف الى العنف الذي مارسته الجماعات الاسلامية المسلحة تحت غطاء الدين الاسلامي مما ساهم بدوره في تشكل جملة من التصورات و الأحكام السلبية لدى المبحوثين تجاه كل الموروث ديني .

أما عن مجال نشاطها، كشفت لنا متبعاتنا الميدانية أن ظاهرة التحول الديني البروتستنتي عامة تمس بشكل ملفت الأشخاص الذين لايزلون يحافظون على اللسان الأمازيغي (القبائلي) ، و هو ما يحمل دلالات سياسية لا يمكن اغفالها ، خاصة اذا ما أخدنا بعين الاعتبار طبيعة الخطاب التبشيري التعبوي الذي يعتمد في مفرداته على « المكون لهوياتي » . اضافة الى المساحة المعطاة لممارسة الهوية القبائلية داخل الكنيسة البروتستنتينية ، التي تعتبر فضاء للتعبير الحر على هذا لمكون تحديدا فيما يتعلق باللهجة القبائلية التي نجدها حاضرة بقوة في الصلاة و التسابيح ، قراءة الأناجيل و الموعضة ، و هو ما يشكل فضاء بديل للاعتراف بالهوية و ممارستها في الوقت الذي لاقت فيه تجاهل رسمي مند الاستقلال في نظر المبحوثين :

المبحوث رقم 03 « القبائل كانوا يتظروا أشياء عديدة ، حقوق ، أن يتكلموا القبائلية ، فالقبائلي عندما سمع بالمسيحية أحبها لأنها خفيفة و سهلة و لم تحرمه من لغته ، أنا لا أكره الاسلام لكن مع الاسلام تجد نفسك تصلي بالعربية تتكلم في المسجد بالعربية تقرأ القرآن بالعربية ...»[1]

على مستوى آخر يراهن أغلبية المبحوثين من خلال الخطابات المتحصل عليها على الأحزاب التي تتبنى البعد اللائكي و هي حزبي جبهة القوى الاشتراكية (FFS) و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية (RCD) و التي ربما ان هي وصلت إلى السلطة بامكانها أن تعطي للمسيحيين هامش أكبر من الحريات و تسمح بالتعددية الدينية لمختلف الأديان و التوجهات ، و بحكم أن هذه التشكيلات السياسية لها حضور قوي في منطقة القبائل التي تشكل وعاء انتخابي مهم و كبير لها و كون أن ذات المنطقة تشهد انتشار واضح للكنائس البروتسنتينة من المحتمل ان تشكل فرص سانحة لربط علاقات بين قادة الكنيسة و هذه الأحزاب ، التي بوسعها التعاطف مع مطالب هذه الجماعة ، خاصة و أن البعض من القادة اما كمسيرين و أباء داخل الكنائس البروتستنتينية من من شملتهم الدراسة سبق لهم الانخراط داخل أحد هذين الحزبين . و يبقى التسؤال قائم عن عمق و استمرار و طبيعة هذه العلاقة ، فهل هي مجرد تعاطف مع برامجها أم هناك رغبة لاقتحام الممارسة السياسية عن طريق هذه الاحزاب مستقبلا ، على الأقل على المستوى الأفراد أو في أضعف الاحتمالات باسم الطائفة ، و هو ما سوف تكشف عنه التطورات اللاحقة خاصة وأن الكثير من التفاصيل و المعطيات تغيب عنا في الوقت الحاضر .

[1] القابلة رقم 03 اجريت بأحد الكنائس البروتستنتينية بمدينة تيزي وزو .

2. 23. استشراف مستقبل الطائفة البروتستنتينية بالجزائر :

يأتي هذا العنصر من الدراسة استجابة لأحد أهم الأهداف المسطرة ضمن انشغالنا الأكاديمي حول «الرهانات و التحديات التي يطرحها تشكل الهويات المذهبية الجديدة بالجزائر» و التي تتحدد بمدى دعم هذه الأخيرة لثقافة التسامح و السلام في بلادنا ، في سياق من استغلال المكون الديني ضمن الصراعات و النزاعات العنيفة التي تعرفها العلاقات الدولية و مجالنا الجغرافي الافريقي لا ينقصه أمثلة على ذلك . فنيجيريا التي تشهد منذ عام 2000 مواجهات دموية بين المسلمين و المسيحيين ، تتهم بعض الجماعات الإسلامية في الخارج بدعم بعض الجماعات المتطرفة التي تتركز في الشمال لمهاجمة المسيحيين ، وقد أثارت هذه الاتهامات توترا في العلاقات بين نيجيريا ومالي ونيجريا و السنغال التي توجد بها جماعات متشددة. عموما سندرج على هذا المستوى من البحث بعض الملاحظات التي نجدها ضرورية في محاولتنا الارتجالية لاستشراف مستقبل الطائفة البروتستنتينية بالجزائر مع الكثير من التحفظ ، على اعتبار أن الكثير من المعطيات و التفاصيل تغيب عنا في الوقت الحاضر بحكم دائرة الغموض التي تسيج هذه الطائفة كغيرها :

أولا . اذا كانت معاينتنا الميدانية قد سجلت أن الاتجاه السائد داخل الكنائس البروتستنتينية بين مديني وهران و تيزي وزو هو فرع « الخمسينية الكاريزماتية » المعروفة نظريا بابتعادها عن السياسة ، هذا لا يعني عمليا أن السياسة بعيدة

عنها ، فانتشار مفاهيم حقوق الإنسان و الحريات الشخصية و المدنية و المشاركة و الانفجار الذي تشهده مسألة الهويات الجماعية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، يجعلنا نرتقب بحذر تطورات هذه الجماعة و امكانية استقطابها

سياسيا سواءمن قبل فاعلين محليين أو دوليين . خاصة و أن مفاهيم حقوق الانسان و الحريات الدينية أخدت منحى توظيفيا واضحا في ظل قانون «الاضطهاد الديني» الذي أقره الكونغرس الأمريكي و الذي ينص على فرض عقوبات اقتصادية و سياسية على الدولة أو الدول التي تمارس الاضطهاد الديني و بخاصة ضد المسيحيين ، و هو القانون الذي ولد مشروعه في مؤسسة تدعى «بيت الحرية» و هي مؤسسة صهيونية أمريكية يترأسها (مايكل هوروفيتز) المحامي اليهودي في ادارة الرئيس الأسبق (رونالد ريغان) . نفس المؤسسة التي نظمت في شهر يناير 1997 مؤتمرا تحت عنوان « اليوم العالمي للتضامن مع الكنيسة المضطهدة» موجهة أصابع الاتهام الى الدول الاسلامية التي تمنع حسب ادعاء (هوروفيتز) المسيحيين من بناء الكنائس و ممارسة شعائرهم الدينية ، كما أشار فيه الى تقصير المسيحيين و الادارة الأمريكية في الدفاع حسب تعبيره عن (اخوة الايمان) و هو ما يستدعي حسبه العمل الجدي من أجل انقاد مسيحي الشرق من بين براثن الاسلام .[1]

ثانيا . تساهم التقارير الدولية التي تصنف في مجال حماية و الدفاع على الحريات الدينية و التي تشرف عليها تحديدا الخارجية الأمريكية في انتاج جملة من المفاهيم لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للجماعات الدينية بالجزائر كمفهوم «الأقلية الدينية» الذي كثيرا ما يتكرر في هذه التقارير و ما يصحبه من توصيفات غير مناسبة كاتهام الجزائريين بأنهم يكرهون

[1] محمد ، السماك ، الحوار الديني : لماذا و الى أين ، المستقبل العربي ، العدد 330 ، 2006، ص 81.

الديانات غير الإسلامية ، وأن السلطات تضيق على نشاطاتهم وممارساتهم لشعائرهم، خاصة ما تعلق باستيراد كتب الديانات الأخرى ، مثل المسيحية و اليهودية. مما يضع الجهات الرسمية و القائمين على الحقل الديني في وضعية دفاعي بشكل أو بآخر ، و هو ما حصل مع التقرير الحريات الدينية لسنة 2016 بحيث صرحت وزارة الشؤون الدينية و

الأوقاف أن هذا التقرير يفتقد إلى الدّقة حتى وإن كانت بعض فقراته إيجابية بالنسبة إلى الجزائر، إلا أن بعض ما تضمنه التقرير، حسب وزارة الشؤون الدينية، «لا علاقة له بمجال حرية الديانة و لا بحرية ممارسة العبادة، وإنما تتعلق مباشرة بالإخلال بالنظام العام ، الذي تُقّره القوانين و اللوائح الوطنية الذود عنه وحمايته، فضلا عن المواثيق المعاهدات الدولية.[1]» ثم ان الحديث عن التقارير الدولية لا يمكن أن يمر دون استدعاء دور مراكز و مخابر البحوث الدولية « les thinks tink » التي تهيئ لها الامكانيات الضخمة لاستقصاء و دراسة الوضعية الدينية لدول مختلفة مع تركيزها على منطقة الشرق لأوسط و المغرب العربي ، و هو ما يستدعي اليوم تفعيل مقترح الوزارة الوصية فيما يتعلق بانشاء مرصد وطني لمتابعة الحالة الدينية بالجزائر الذي تم الحديث عنه في غير ما مناسبة بما يضمن تحقيق اكتفاء معرفي وطني ، بما يجعلنا في غنى عن استراد معلومات الداخل من الخارج .

ثالثا . في اطار التحليل الجيو_استراتيجي يتطلب الحديث عن تشكل الجماعات الدينية الجديدة و الرهانات التي يمكن أن تطرحها مستقبلا الأخد بعين الاعتبار التجارب القريبة الينا ضمن انتمائنا المغاربي ، و لتكن وضعية البروتستانت

1 ايمان عويمر ، وزارة الشؤون الدينية "تتحفظ" على بعض فقراته وتؤكد: تقرير الخارجّية الأمريكيّة ''تحريض'' على الإخلال بالنظام العام في الجزائر! بوابة الشروق :

https://www.echoroukonline.com/تقرير-الخارجّية-الأمريكيّة-ت...

بالمغرب الأقصى ، الذين يطالبون حاليا بحق « العيش علنا » في بلد لا يختلف سياقه الاجتماعي و السياسي كثيرا عن الجزائر ، فالاسلام فيه دين الدولة و الملك (محمد الساس) أمير المؤمنن و حامي حمى الملة و الدين و الضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية كما ورد في دستور المغربي 2011 الفصل 41 منه ، كما أن قانونه يجرم التبشير الديني تحت بند « ززعة عقيدة مسلم أو تحويه الى ديان أخرى باستخدام وسائل الاغراء » ، مع ذلك و عملا باستراتيجية الظهور التي تميل اليها

الطائفة البروتستستنتينية تقدمت «التنسيقية الوطنية للبروتستانت» للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب طلب بوقف الاضهاد الممارس عليهم . و يبقى هنا السؤال المطروح حول امكانية ربط علاقة اتصال فعالة بين البروتستانت بالجزائر و المغرب على أشكال و صيغ مختلفة و لتكن مثلا تحت غطاء جمعوي (ONG) على اعتبار أن مطالب هذه الجماعة بالمغرب تشترك مع مثيلتها بالجزائر ، و التي تقتصر الى حد الآن على الجانب المدني و الديني مع احتمالات تطورها ، و هو ما يفتح المجال واسعا للحديث عن تنظيم يجمع البروتستانت بالمغرب العربي و تشكله كجماعة ضغط على السياسات التي تنتهجها هذه الدول في مجال الممارسات و الشعائر الدينية مستقبلا و كل ما يتعلق بتنظيم الفضاء العام في جوانبه الاجتماعية و السياسية ، ما يجعلنا نترقب التدخل الأجنبي على أسوء الاحتمالات بداية من الاملاءات الى فرض العقوبات .

رابعا . يقع الانشغال الأساسي حول مسألة تشكل الهويات المذهبية الجديدة بالجزائر وفق ما جرى مناقشته في هذا الفصل من الدراسة في تساؤل جوهري : لصالح من يسجل ولاء و انتماء هذه الجماعات الدينية الجديدة ؟ ثم من يحرك هذه الانتماءات ؟ هل هي مصادر الدعم المذهبي الأجنبي ؟ أم هي مستقلة عن السيناريوهات و المشاريع التوسيعية الجديدة باسم الدين ؟ فاذا نحن أدركنا سواء من خلال ما قدمته هذه الدراسة من مؤشرات أو من خلال البحوث الأكاديمية الواعدة أن المسيحي البروتستنتيي الجزائري ينتمي الى الاسلام على اعتباره ثقافة و حضارة و وطن ، كما ينتمي

الجزائري المسلم الى الاسلام كدين و كثقافة و كحضارة و كوطن يصبح الانتماء الى المسيحية أو الى أي مذهب ديني آخر في منأى عن ضرب الأمن المجتمعي ، و انما يعزز الحريات الفردية و الجماعية في بلادنا ، تحضرنا في هذا الصدد مقولة الزعيم السياسي القبطي المصري الراحل عمر مكرم عبيد « انا مسيحي دينا مسلم وطنا » .

خامسا . تصطدم الاجراءات « الكلاسيكية » المتبعة من قبل النظام السياسي في الدفاع على المرجعية الدينية الوطنية ، بمقتضى الحفاظ على السيادة الوطنية في مكونها الثقافي بواقع عالمي غير تقليدي ، ذلك أن السيادة مع أواخر القرن العشرين و مع تصاعد موجة العولمة كما هو معلوم لم تعد ثابتة في مكان محدد حتى يمكن الدفاع عنها عنده. فلم يعد يقتصر تصدير الأفكار و الرسائل الدينية عبر الحدود الجغرافية للدول بانتقال الأشخاص ، و انما أصبحت مع تهاوي الحدود بين الداخل و الخارج من جراء ثورة الاتصالات و المعلومات تصدر من خلال الفضاءات الافتراضية ، التي أضحت منافسا قويا في صياغة تفاصيل المشهد الديني الوطني ، فيمكن للنظام سياسي اليوم أن يواجه التبشير أو التنصير المباشر بإصدار جملة من القوانين و التشريعات على غرار قانون تنظيم الشعائر لغير المسلمين 2006 لكن كيف له أن سيتصدى للعروض التبشيرية السخية التي يقدمها التوتير و صفحات الفايسبوك !؟ في الوقت الذي تغيب فيه تأتثير وسائل الاعلام الوطنية بشكل عام على مختلف أنواعها و عجزها على مواكبة متطلبات المجتمع ، خاصة بالنسبة لشريحة الشباب على المستويين النفسي و الثقافي ، و المجتمع الجزائري حسب تحليلات الخبراء في ميدان الاتصال شأنه شأن جل المجتمعات العربية بعيدا عن التوظيف العقلاني لتكنولوجيات الاتصال و الرقمنة بما بما يحفظ هويته و ارثه الحضاري ، فهو يلعب دور المتلقي المستهلك السلبي الفاتح لشفرته دون ارسال أو تأثير في الغير .

حاولنا من خلال هذا الفصل من الدراسة كما سابقيه تسليط الضوء على جملة من الانشغالات التي ظلت عالقة بأذهاننا منذ أنهينا مذكرة الماجيستير ، هذه الأخيرة التي فتحت مع نهايتها أفاق واعدة للبحث و كان أهمها : هل سوف يتطور حجم انتشار الجماعة البروستنتية بالجزائر نحو تشكلها كأقلية دينية وطنية ؟ مادام محفزات انتشارها متوفرة ، نقصد هنا التبشير الديني الذي يعتقد فيه أتباعها و البيئة التي تنشط فيا . الا أنه و بعد سنوات من البحث وجدنا أنفسنا عند التساؤل ذاته بحيث لا نعتبر التحليلات و الاستنتاجات التي جرى تقديمها في متن هذا البحث ضمن الشروط الراهنة سوى محاولة من بين المحاولات الناشئة التي تطمح الى أن تدخل مثل هذه المواضيع في اهتمامات الباحث الأكاديمي ، و الا فمسألة فهما و ضبطها تتجاوز محدودية بحث معين كما يفوق مداه المجهود الفردي .

خاتمة

خاتمة

لم ترصد دراستنا هذه جيميع الاشكالات المتعلقة بتواجد الطائفة البروتستنتينية بالجزائر بحيث يبقى العديد منها في زاوية الظل ، كون أن الموضوع يشوبه الكثير من الحساسيات على المستوى الاجتاعي و السياسي و لضعف الامكانيات المهيئة للباحث للخوض في مثل هذه الميدان ، و على مستوى آخر يعتبر موضوع تشكل الطوائف الدينية من الظواهر الناشئة في السياق الجزائري و بالتالي عدم توفر قاعدة بيانات حولها أمر طبيعي ، و تبقى الاجتهادات المقدمة في فهم الظاهرة محصورة في تحليلات صحفية هنا و هناك و في أحسن الحالات قراءات لبعض الباحثين في حقل علم الاجتماع و السياسة ، بحيث لا يخرج الكثير منها عن الخطر المحتمل لهذه الطوائف على المدى البعيد ، بناءا اقتبسات عن تجارب عاشتها دول المشرق العربي ، لكن ومع وجود اختلاف في السياقات و النمادج تصبح هذه القراءات قاصرة في فهم و التبؤ لمصير هذه الطوائف في السياق الجزائري .

كما نسمح لأنفسنا في هذا الصدد لاثارة اشكال منهجي مهم ، متعلق بضعف المؤشرات اللفظية في الاجابة على التساؤلات التي ثم طرحها ، بحيث وجدنا أنفسنا كباحثين ميدانيا أمام غير المصرح به أكثر من المصرح به ، و في هذه الحالة تصبح الملاحظة ضرورية للوصول الى اجابات نوعا ما مترابطة و مفسرة . لكن حتى الملاحظة تبقى مرهونة بظروف تتجاوز قدرة تحكم الباحث ، ففي غالب الأحيان ينتاب المبحوث حالة من الارتباك خاصة عندما يشعر أنه تحت المراقبة التي تجعله يميل الى التصنع ، لكن و بالرغم من ذلك فلقد أمدنا الميدان بمعطيات لا يمكننا جمعها الا عن طريقه و التي جرى توظيفها للاجابة على قسم لابأس به من التساؤلات المسطرة في مستهل بحثنا.

خاتمة

لا يخلو توظيفنا لنظرية «السوق الدينية» في سياق عملية التحليل و استنطاق الميدان من ثغرات كغيرها من النظريات الاجتماعية التي تحمل ايجابياتها و سلبياتها ، و بالرغم من التحفظات و المآخذات التي يمكن أن تقدم حول توظيف مصطلحات نظرية «السوق الدينيية » في فهم حركية الطوائف الدينية الجديدة بالجزائر كغيرها ، كاعتبار أن الانتماءات الدينية للأفراد و الجماعات لا يمكن التعامل معها كسلعة يطبق عليها مفاهيم السوق الاقتصادية ما من شأنه انزال الدين من عليائه ، و مع ما يحمله هذا المنطق من رجاحة على الأقل بالنسبة للمدافعين عليه تبقى نظرية «السوق الدينية » المقاربة الأحدث في معالجة انتشار هذه الجماعات على الصعيد العالمي خاصة و نحن نتعامل مع حركات دينية «ما فوق حداثية » على مستوى تنظيمها و تقنيات عملها و انتشارها . فلقد استطاعت هذه الحركات أن تشكل نظرة توفيقية بين المتناقضات الكلاسيكية كالعلاقة بين الفرد والمجتمع و العالم الخارجي ، العلاقة بين الروحي و المادي .

يستند الخطاب السياسي في تعامله مع أشكال التدين الوافدة التي نشأت بشكل أو بآخر على هامش الدين الرسمي على أطروحة ضرب المرجعية الدينية الوطنية ، هذه الأخيرة التي يراد لها اليوم أن تكون ضمن استراتيجيات المواجهة و التصدي لخطر التيارات الدينية الوافدة ، لكن و بالنظر الى الانفتاح الذي يعرفه المشهد الديني العالمي لن تكون المنافسة بالتأكيد لصالح السلعة الدينية الرسمية ، مالم يدرك مروجوها أنهم في ظل سوق دينية لا تحكمها حدود جغرافية أو ثقافة سائدة . فنحن أمام جماعات تدرك جيدا استراتيجيات التسويق ، تستمر كل امكانياتها و كل الفضاءات المتاحة في سبيل الوصول الى أكبر أقدر من الجمهور ، خاصة مع انفجار ثورة المعلومات والاتصال (انتشار التلفزيون الفضائي ، الإنترنت، التلفون المحمول) ، التي ولدت مصدر قوة جديد ما يسميها (مانويل كاسيلز) « بقوة التدفق» حين يتمكن عامة الناس من الوصول الى مصادر المعلومات من خلال الانترنت .

خاتمة

يغيب الى حد الآن في استراتيجية التصدي الرسمي للمد التنصيري أو الدعوي بشكل عام للجماعات و الطوائف الدينية موقع و دور المنابر الاعلامية الوطنية في تقديم البضاعة الدينية الوطنية الصنع في القت الذي تقتصر المعالجة الاعلامية على الجانب الاخباري الجاف مع غياب آليات التسويق للمنتج الديني الوطني من خلال استغلال الفضاءات الافتراضية ، و يبقى الرهان الأساسي المطروح على هذا المستوى :هو كيف يمكن للمنابر اعلامية الوطنية عرض المرجعية الدينية الوطنية و الاسلام الوطني كمنافس قوي وسط سوق عالمية مفتوحة تستثمر فيها جميع الامكانيات المتاحة ، تأخذ فيها الوسائط الاعلامية الجديدة مكانة محورية .

أما الانشغال الثاني و الذي لا يقل أهمية على سابقه يتمثل في مدى تمكن خطاب المرجعية الدينية الوطنية من مواجهة الغزوى الديني و الفكري الذي تحمل لوائه الحركات الأصولية بمختلف مشاربها العقائدية أمام انسحاب الخطاب المسجدي من التحديات الحضارية المصيرية التي تواجهها الجزائر اليوم و اقتصاره على العبادات الجزئية (الصلاة ، الصيام ، الحج ...) و في أقصى الحالات القضايا المرتبطة بالذاكرة الوطنية ذات الطبيعة مناسباتية ، ثم كيف يمكننا المواجهة دون الاستعانة بالخبرة العلمية المتواجدة في الميدان في تكوين و تأطير القائمين على الحقل الديني في الجزائر فيما يخص طبيعة هذه الحركات الأصولية و استراتيجيات انتشارها و الطرق الفعالة للحد من خطرها .

ضرب المصالح الوطنية ، تهديد الأمن المجتمعي و ربط علاقات مافوق الوطنية كلها احتمالات واردة في التطرق لملف تواجد الطوائف الدينية الجديدة بالجزائر ، لكن الاقتصار على المعالجة الأمنية لهذا الملف قد ينجر عنه تداعيات مستقبلية أهمها انتقال نشاط هذه الجماعات الى المزيد من السرية ، أين ستتحول بفعل المراقبة الممارسة عليها حتى و أن نجحنا في تفكيكها بشكل مؤقة الى أشبه « بالخلايا النائمة » يتم تغديتها الى أن تجد الفرص المناسبة للظهور الذي قد يكون عنيف بدوره .

خاتمة

أخيرا ، نجدنا في حاجة ماسة للتنويه أن انشغالنا بموضوع تشكل الهويات المذهبية الجديدة في الجزائر لم يأتي نظرا الى موضة بحثية بتعبير الباحث السوسيولجي المغربي «رشيد جرموني» بل ان الموضوع أملاه علينا و عينا بحجم التحولات التي دهمت الحقل الديني خصوصا في ظرفية زمنية و سوسيو- تاريخية تمر بها الجزائر و العالم ككل . كما لا تعدوا دراستنا هذه أن تكون مبادرة متواضعة لاستفزاز التفكير السوسيولوجي الأكاديمي الذي كاد ينسحب في التطرق و معالجة مثل هذه المواضيع أو ما يصطلح عليه الباحث (عز الدين عناية) باستقالة العقل الأكاديمي. فنحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى الى معرفة عميقة لديناميات تشكل الهويات الدينية الجديدة و العوامل التي تساهم في تطورها ، و كيفية تأثيرها في سلوك الفرد و الجماعة ، ذلك أن المعرفة المعمقة لمسألة الهوية و تحولاتها تمكننا من وضع السياسات المناسبة و المواكبة حجم الرهانات التي تعيشها الجزائر اليوم و التي يصعب تفسيرها بالأدوات الاعتيادية .

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية :

I. المعاجم و الموسوعات :

- ابن منظور لسان العرب، تحقيق :عبد الله الكبير ، محمد حسب الله هاشم الشادلي دار المعارف، القاهرة ، 1981.
- أنيس ابراهيم و أخرون ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط 2 ، 1362 .
- الكيالي ، عبد الوهاب (و آخرون) ، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1979
- المسيري ، عبد الوهاب، موسوعة اليهود و اليهوديه و الصهيونيه ، دار الشروق ، القاهرة ، 1999، ص 141 .
- خليل أحمد خليل ، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، دار الحداثة للطباعة و النشر ،لبنان ، بيروت ، .
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989.

II. الكتب باللغة العربية :

- أبو زهرة ، محمد ، المجتمع الانساني في ظل الاسلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981 .
- أبو رمان ، محمد سليمان ، سر جاذبية داعش الدعاية و التجنيد ، مؤسسة فريدريش ابيرت ، عمان ، الأردن ، 2014.
- أبودية ،أحمد محمود عبد الفتاح ، مشكلات الأقليات في الوطن العربي ، دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين و جنوب السودان ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم العلوم والبحوث السياسية ، القاهرة ، 2011.
- التركي بن عبد المحسن عبد الله ، الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية. جامعة نايف العربية.الرياض ، 1996.
- العشماوي ، سعيد ، الاسلام السياسي ، مكتبة مدبولي الصغير ، الطبعة الرابعة ، مصر ، 1996 .

- العلواني ، طه ، العراق الحديث بين الثوابث و المتغيرات ، مكتبة الشروق ، 2004.
- الكواري ، علي خليفة ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 .
- أوليفيه روا ، الجهل المقدس (زمن دين بلا ثقافة) ترجمة : صلاح لأشمر ، دار الساقي ، 2012 .
- بريك ، صالح ، الكره أو اللاتسامح مع الآخر منظور نفسي- اجتماعي ، خطوات للنشر و التوزيع ، 2010 .
- باتريك هايني ، اسلام السوق ، ترجمة : عمورية سلطاني ، مدارات للأبحاث و النشر ، .
- بريك ، بريك ، الكره أو اللاتسامح مع الآخر منظور نفسي – اجتماعي ، خطوات للنشر و التوزيع ، 2010.
- بشارة ، عزمي ، الطائفية خطر يحدق ببناء الثورات العربية للديمقراطية ، أعمال ندوة : الثورة العربية والديمقراطية جدور النزاعات الطائفية و سبل مكافحتها ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات ، الدوحة ، 2012 .
- بن مسفر،سعيد ، الوادعي، الأمن الفكري الإسلامي، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية. الرياض، 1997 .
- بن نوي ،حسن ، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى، 2015.
- بوكراع ، الياس ، الجزائر الرعب المقدس ، ترجمة : خليل أحمد خيليل ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، 2003 .
- حنفي ،حسن ، الواقع العربي الراهن ، دار العين للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2012.
- حيدر ابراهيم على ، ميلاد حنا ، أزمة الأقليات في الوطن العربي ، دار الفكر ، سوريا ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2002 .
- جوزيف ، ياكوب ، الأقليات ، بديل عن ثكاثر الدول ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2004.
- دوبار ، كلود ، أزمة الهويات تفسير التحول ، ترجمة : رندة بعث ، المكتبة الشرقية ، 2008.
- شركات ، دارن أ . ،كريستوفر .ج اليسون ، و آخرون ، السوق الدينية في الغرب ، ترجمة : عز الدين عناية ، صفحات للدراسات و النشر ، الطبعة الأولى ، 2012 .

- شطاب ،كمال ، حقوق الانسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية و الواقع المفقود، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2005.

- شعبان الطاهر أسود ، علم الاجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل والادماج ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، القاهرة ،2003 .

- عناية ، عز الدين ، نحن و المسيحية في العالم العربي و العالم ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى 2010 .

- غارورديه ،روجيه ، الأصوليات المعاصرة ، ترجمة : خليل أحمد خليل ، دار ألفين ، باريس ، فرنسا ، 2000 .

- غليون ، برهان، المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات ، دار سينا ، القاهرة ، 1988،

- لعقاب ، محمد ، الصليبية الأمريكية و عهد حرب الحضارات ،الطبعة الأولى ، دار هومه ، الجزائر، 2007 .

- مزيان ، سعيدي ، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867 – 1892 الطبعة الأولى ، وزارة الثقافة الصندوق الوطني لترقية الفنون و الآداب ، 2009 .

- مورو ، محمد ، الأقليات المشكلة و الحل ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، 2009 .

- مايكل، ويليس ، التحدي الاسلامي في الجزائر الجدور التاريخية لصعود الحركة الاسلامية ، ترجمة : عادل خير الله ، شركة مطبوعات للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص59 .

- مصباح ، عامر ،نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن و العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة، 2011

- معلوف ، أمين ، الهويات القاتلة (قراءة في الانتماء و العولمة) ، ترجمة : محسن نبيل ، ورود للطباعة و النشر ، دمشق سورية ، 2004 .

- هاينريش فيلهم ، صراع الأصوليات (التطرف المسيحي ، التطرف الاسلامي و الحداثة الأوروبية) ، ترجمة : صلاح هلال ، مركز المحروسة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2012 .

- هالسل جريس، ، النبوءة و السياسة ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 2003.

- يزلي ، عمار ، أنطلوجيا الثقافة و المقاومة (السخرية و المقاومة الثقافية للاحتلال قراءة في فن التهكم السياسي و الاجتماعي في الجزائر (1900- 1954) الجزء الثاني ، منشوات البيت ، 2013.

III. الرسائل الجامعية :

- القرارعة بن عبيد ، جميل ، الأمن الفكري في الإسلام.قسم الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الدمام ، 2005 .
- التركي ، عبد االله بن عبد المحسن ، الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية، الرياض ، 1996 .
- آل عبود القحطاني ، عبد هللا بن سعيد ، قيم المواطنة لدى الشباب و إسهامها في تعزيز الأمن الوقائي ، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم ألمنية ، الرياض ،2010 .
- بن عبيد القرارعة، جميل ، الأمن الفكري في الإسلام.قسم الدراسات الإسلامية والعربية .جامعة الملك فهد للبترول و المعادن.الدمام، 2005 .
- باساسي ، نور الدين ، حرية المعتقد في الانظمة القانونية المغاربية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015- 2016 .
- سليماني ، محمد ، مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية ، مذكرة ماجيستير ، جامعة وهران ، 2012 - 2013 .
- شريتح ، فاخر أحمد ، المسيحية الصهونية دراسة تحليلية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستير ، الجامعة الاسلامية ، كلية الأصول الدين ، غزة 2005.
- قروشي ، مريم ، الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة ، الواقع و الأفاق ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014.

- مخلوف ، زوخة بن تونس ، ساجية ، التنصير في منطقة القبائل ، أسبابه و عوامله ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي ،جامعة الجزائر 02 ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2013- 2014 .

- مداني فواتيح ، صافية ، التحول الديني الانجيلي : دراسة سوسيوسياسية لحالة المتحول الديني ذو الأصول القبائلية بمدينتي وهران و تيزي وزو ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة وهران ، 2013 – 2014 .

- مزابية ، خالد ، الطائفية السياسية و أثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان) ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012 2013، ص 30 .

IV. المقالات :

- أكمير ، عبد الواحد ، العرب الأوروبيون : الهوية و التربية و المواطنة ، مجلة المستقبل العربي العدد429 ، ص ص 76 - 94.

- ابراهيم صالحي ، محمد ، الدين بوصفه شبكة دلالية :مقاربة كليفورد غيرتز " الإسلام ملاحظا "، ترجمة : مرضي مصطفى ، مجلة إنسانيات ، العدد 50 ، أكتوبر – ديسمبر ، 2010 ص ص 29-42.

- الزواوي ، بغوره ، الهويّة وسياسة الاعتراف شارل تايلر نموذجاً ، مجلة الموقف للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ ،العدد9 ، 2014 ص ص .

- السماك ، محمد ، الحوار الديني : لماذا و الى أين ، المستقبل العربي ، العدد 330 ، 2006، ص ص 67-88 .

- العماري ، الطيب ، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي و من القدسي إلى السياسي (دراسة أنثروبولوجية) مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 15 جوان 2014 ص ص 123-140.

- حربي ، محمد، الأسس الثقافية للأمة الجزائرية ، ترجمة : بلقاسم بن زنين ، انسانيات عدد 47-48 جانفي – جوان 2010، ص ص 11- 19 .

- جيلالي مستاري ، الخطاب الديني و مسألة المواطنة في الجزائر : قراءة في مضمون خطب منبرية في مساجد وهران ، كتاب جماعي تحت عنوان الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة ، تحت اشراف : حسن رمعون ، مركز البحث في الانثروبولوجيا لاجتماعية و الثقافية ،ص ص 155 - 175 .

- جيلالي ،شوار ، حق الأشخاص في اختيار ديانتهم وموقف الدساتير والقوانين المغاربية للأسرة منه ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية ، العدد 03-2010 ، جامعة الجزائر ،كلية الحقوق، ص ص257-281.

- عامر ناصر شطار، الأنا وتمثلات الآخر: الأصولية المسيحية البروتستانتية أنموذجا ، مجلة دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية ،المجلد 40، العدد 03 ، 2013، ص ص 583 – 599.

- فتحي جمعة محمد عربي ، المذهب المالكي و تسربه الى بلاد المغرب العربي الاسلامي ، المجلة الدولية للبحوث الاسلامية و الانسانية المتقدمة ، المجلد 04 العدد 07 يوليو 2014 ، ص ص 01 – 19 .

- قرم ،جورج ، الدين و الجيوسياسية ، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي ، العدد 31 خريف / شتاء 2013 ، ص ص19-39.

- **المقالات الالكترونية :**

- القطعة ، بلقاسم ، مسألة التشيع في الجزائر (نظرة عامة) ، مركز برق للأبحاث و الدراسات ، 2016 ، على الرابط التالي :

https://barq-rs.com › الاصدارات

- بن مبارك ، علي ، الطائفية و مقومات الخطاب الطائفي : تأملات و استشرافات ، مؤسة مؤمنون بلا حدود ، 27 يوليو 2016 . تصفح لمقال بتاريخ 12. 03 .2017 على الرابط التالي :

http://www.mominoun.com/articles/% الطائفية و مقومات الخطاب الطائفي

- بن ساعو ، محمد ، الجزائر ضمن الاستراتيجية الكولونيالية قراءة في كتاب" الجزائر ومعركتها مع الثالوث المدمر : التنصير و الاستشراق والاستعمار" للدكتور مختار بن قويدر ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، نشر المقال بتاريخ .03.17. 2017 ،تصفح بتاريخ2017 . 29.03 على الرابط التالي :
http://www.mominoun.com/articles487-الجزائر-ضمن-الاستراتيجية-الكولونيالية/

- عبد المنعم شيحة « المواطنة الطائفيّة» العراق من حلم المواطنة إلى المواطنة الطائفيّة ،الدراسات الدينية ، مؤمنون بلا حدود ، 27يوليو 2016 ، ص7- 23 :
www.mominoun.com/articles/categories/8

- غليون ، برهان، نقد مفهوم الطائفية ، الحوار التمدن ، العدد 1840 الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2007 على الموقع التالي :
WWW.ahewar.Org /debat/show. art . asp ?aid=89869

- فائز ، صالح محمد، المحافظون الجدد (المجموعة الأمريكية المتصهينة) مجلة أوراق سياسية ، العدد الأول 2007 . على الرابط التالي :
politicalscience.uomosul.edu.iq/files/files/files_9026008.pdf

- لعياضي، نصر الدين ، الخطاب الطائفي في الفضائيات الدينية : كلفة الخلاف و تداعياته ، مركز الجزيرة للدراسات، 07 أكتوبر 2015، على الموقع التالي :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/10/7/religiousChannels.pdf

- هوازن خداج ، أوطان تفقد مواطنيها بسبب التشيع ، صحيفة العرب ، العدد : 10518، نُشر في 20/01/2017 ، على الرابط التالي :
http://www.alarab.co.uk/article/

V. الجرائد الرسمية :

- القانون رقم 26- 01 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ 7مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 14.

- أمر رقم 06-03 المؤرخ في 29 محرم 1427 الموافق لـ 28 فبراير 2006، المحدد لشروط و قواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين ، العدد 2 .

- المرسوم التنفيدي رقم 07 135 المؤرخ في 3جمادي الاول 1428 الموافق 20 مايو سنة 2007 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 33 يحدد شروط و كيفيات تنظيم التظاهرات الدينية لغير المسلمين .

- المرسوم التنفيدي رقم العدد 02 ، المادة 47 ، بتاريخ 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 15يناير سنة 2012.

VI. المواقع الالكترونية :

- أحمد عبد الله ، التنصير هل أصاب الهدف ؟ 37 نصيحة للمنصرين في الجزائر ، ترجمة : مركز التنوير الاسلامي ، القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ :
file:///C:/Users/scs/Downloads/download-pdf-ebooks.org-1468155943-134.pdf

- العدلي حسين ، درويش ، الطائفية المجتمعية ، الطائفية السياسية ، على الموقع التالي :
www. Almowatennews. com /pdf . php ? id = 38809

- محسن ، عوض الله ، ايران تسعى لمد أذرعها الى مصر عبر نشر التشيع ، صحيفة العرب ، العدد 10401 الصادرة بتاريخ 2016.09.21 على الرابط التالي :
https://www.madamasr.com/ar/contributor/محسن-عوض-الله/

- https://futureuae.com/ar/Mainpage/ /Item/820/اقتصاديات-العنف-مدخل-اقتصادي-لتفسير-التطرف-الديني

- العدد 21 من صحيفة الالكترونية « صدى المهدي » http://m-mahdi.net/sada-almahdi/

لماذا يؤيد الأمريكيون اسرائيل: // www.sasapost.com/why-does-americans-support-Israel

- الجبهة الاسلامية للانقاد http://www.algeriachannel.net/2011/01

- www.asbu.net/medias/NewMedia_2014/text/asbu_sat_report_2013.pdf

- http://www.islamahmadiyya.net /
- https://www.kutub-pdf.com/.../4832-في-للإرهاب-الاعتقادية-الجذور
- بالأرقام...حقائق عن الشبكات الاجتماعية / http//:marketsvoice.com2015
تاريخ التصفح : 26 .02. 2017 .
- أنور ، مالك ، أسرار التشيع و الارهاب في الجزائر ، نقلا عن حصة متلفزة على قناة صفا ، يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/watch?v=Dl3TTT3rWyk

- المسيحية تنتشر في الجزائر ، تقرير : باميلا كسرواني ، على قناة فرانس 24 . ارجع الى الرابط التالي :

https://www.youtube.com/watch?v=IiJ9D0PcJEc

❖ المراجع باللغة الأجنبية :

I. Les dictionnaires :

- Dictionnaire des faits religieux, SOUS LA DIRECTION DE Régine Azia et Danièle Hervieu- Leger, ED PUF. France, 2010.
- MOEZZI, Mohammad, Ali Amir, DICTIONNAIRE DU CORAN, CENTRE NATIONAL DU LIVRE, 2007.
- Universalise Religion, Ed Elisabeth GRAF, 2010 .
- A Popular Dicionnaire of protestantism by k .wilkson Riddle , London 1962 .

II. LES OUVRAGES :

- Addi Lahouari, L'Algérie et la démocratie pouvoir et crise du politique dans L'Algérie contemporaine, ED LA DECOUVERTE, Paris , 1994 .
- Alex , L'identite, PUF 1ER ED, Paris .

- BOUVIER, Pierre , La socio-anthropologie ,Ed ARMAND COLIN, Paris ,2000 .
- Buzan , Barry and Lene Hensen, The Evolution of International Security Studies (U k: Cambridge University press, 2009 .
- Janicot , Bernard, Prêtre en Algérie 40 ans dans la maison de l'autre, ED KARTHALA, PARIS, 2010 .
- Jonveaux Isabelle, Dieu en ligne (Expérience et pratiques religieuse sur net) ,ED BAYAED , Paris 2013 .
- KEPEL , GIlles, la revanche de dieu, chrétiens juifs et musulmans a la reconquête du monde , Ed seuil, 1991 .
- KELLNER , Marka A , Cod on the internet, Foster City d. IDC Books worlduide. inc, 1996.
- Laurent testot et jean- François dortie, le retour du religieux, un phénomène mondial , la religion unité et diversité , Ed science humaines,2005.
- Liogier, Raphael, Souci de soi ,conscience du monde) vers une religion globale ?) , ED ARMAND COLIN , 2012 .
- Pérennès Jean-Jacques, Pierre Claverie un Algérien par alliance, ED CERF, PARIS, 2000.
- WOEHRLING , José, LES TROIS DIMENSIONS DE LA PROTECTION DES MINORITÉS EN DROIT CONSTITUTIONNEL COMPARÉ,
- Marka A . KELLNER, Cod on the internet, Foster City d. IDC Books worlduide. inc. , 1996 .
- Raphael Liogier , Souci de soi ,conscience du monde (vers une religion globale?) , ED ARMAND COLIN , 2012.

III. Les revues :

- Campos Elisabathe, Dilhaire,Catherine le strategies de recruteemt des groupes sectaires, religionlogie 22 autonme, p p 151- 165 .

- Charles Taylor, «Le juste et le bien», Revue de métaphysique et de morale, n°1.
- GEORGES, Naol , les chrétiens dans le monde arabe et la Question de l'Apostasie en Islam, Revue Maghreb machrek ,numéro 209 ,2011 , PP109-119
- Sidharth Bhatia, inde .musulmans : citoyens de seconde categorie, Courrier international, n° 1256 du Novembre au 3 décembre 2014 , p 21- 22.
-

IV. Les revues en ligne :

- Harbi M. -L'Islam dans le mouvement national Algérien, avant l'Indépendance-mai 2004. sur site Internet : http://www.algerietpp.org/tpp/pdf/dossier_11_islam_mvt_national.pdf

- Jean-Cassien, Biller, la conversion peut-elle etre une liberté **?** Revue Cahier d'études du religieux. Recherches interdisciplinaires, n°6. sans pagination :

https://journals.openedition.org/cerri/359

- Koehrsen ,Jens, "How Religious is the Public Sphere? A Critical Stance on the Debate about Public Religion and Post–secularity", *Acta Sociologica* , vol. 55, no. 3(2012), p. 273 : ournals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0001699312445809

- Sophie Bessis, le couple religion –politique dans le monde arabo-musulman, dossier, soulèvement arabe revue hommes et libertés, n° 156 décembre 2011, p 42 : http://www.ldh-france.org/IMG/pdf/H_L156_

- Sophie Bessis, le couple religion –politique dans le monde arabo-musulman, dossier, soulèvement arabe revue hommes et libertés, n° 156 décembre 2011, p 42 : http://www.ldh-france.org/IMG/pdf/H_L156_

V. Les rapports internationnaux :

- US Département of state rapport 2013 sur la liberté de la religion dans le monde - Algérie 2014 .
- L'Index Mondial de Persécution 2014 couvre les événements survenus entre le 1er novembre 2012 et le 31 octobre 2013, Portes Ouvertes, France, 2014 , P16

- OFPRA, la situation de la communauté catholique en Algérie, 12 OCTOBRE 2015 .
- Le Quotidien d'oran, mercredi 07 septempre 2016, n° 6629.

الملاحق

- دليل المقابلة :

أولا - هوية المبحوث :

- السن :
- الجنس :
- المستوى الدراسي :
- المهنة :
- الحالة الاجتاعية :
- مكانة المبحوث داخل الكنيسة البروستنتية : متحول عادي / مسؤول داخل الكنيسة.

ثانيا- أطر التنشئة الأساسية و مسارات التحول الديني :

- ماهي علاقتك بمحيطك قبل و بعد اعتناق المسيحية ؟
- ماهو السبب الأساسي الذي دفعك الى اعتناق المسيحية ؟
- كيف تعرف هويتك الدينية الجديدة ؟
- كيف تعرفت على الكنيسة البروتستنتينية ؟
- كيف تقيم حياتك قبل اعتناق المسيحية ؟
- كيف تقيم تجربتك في اعتناق المسيحية ؟

ثالثا- المواقف و التوجهات :

- هل تشعر كمسيحي بالتميز و الاقصاء في محيطك القريب (العائلة ، العمل ، علاقة الجوار) ؟
- ماهو رأيك في تعامل الرسمي مع الجماعات الدينية الجديدة في الجزائر ؟
- ماهي أكثر الجماعات الدينية التي تشكل تهديد لتواجدكم بالجزائر ؟
- هل تعتقد أن هناك تهميش ممنهج ممارس من طرف الجهات الرسمية حيالكم ؟

- ماهي المطالب الأساسية الذي تدافعون عنها في الوقت الراهن ؟
- كيف تنقلون مطالبكم للجهات الرسمية (الادارة المحلية ، الوزارة الوصية)
- هل هناك علاقة تربطكم بالأحزاب السياسية أو الجمعيات الناشطة على الساحة الوطنية ؟

<u>رابعا - البروتستانت الجزائريين بين الواقع و الاستشراف</u> :

- كيف بامكانك الحفاظ على تواجدكم في الجزائر ؟
- هل ترغبون في توسيع حضوركم بالجزائر ؟
- هل تتوقعون انتشار كبير للمسيحية في الجزائر مستقبلا ؟
- هل تتوقعون تغير في المقاربة الرسمية لملف التواجد المسيحي ؟
- هل ترغبون في ممارسة السياسة مستقبلا ؟ و تحت أي صفة ؟

- فروع الكنيسة البروتستنتينية التي شملتها الدراسة :

البروتستنتينة هي حركة وليدة الاصلاح الديني ، أبصرت النور في القرن السادس عشر ميلادي على (يد مارتن لوثر) في ألمانيا بعد احتجاجاته على تصرفات بعض رجال الدين الكاثوليك ثم اخدت هذه الحركة في التوسع في أرجاء أوروبا .تختلف البروتستنتينة عن الكاثوليكية في سلطة الكنسية ، الايمان ، الشعائر الدينية ، ممارسة الطقوس و تختلف على الأخص مع الكاثوليك في رئاسة البابا و شفاعة القديسين و تكريم الأيقونات. بجانب مصطلح البروتستنتينة نجد مصطلح الانجيلية الذي استخدم للدلالة على البروتستانت و مع توالي الأيام استخدم مصطلح الانجيلية للدلالة على الملتزمين من البروتستانت . شملت دراستنا الفروع التالية داخل الكنيسة البروتستنتينية :

- **الانجيلية évangélique** :

الاطار العام الذي يحكم كل طوائف المسيحية هو الكتاب المقدس و عليه كل مسيحي هو انجيلي مبدئيا ، لكن مفهوم الانجيلية أخد تدريجيا معنى أخر مع حركة الاصلاح البروتستنتي القرن السادس عشر ، يتحدد عموما مفهوم الانجيلية بايمان أتباعها بالعقائد التالية :

1) الالتزام بالكتاب المقدس "BIBLICISM" يرى أتباع البروتستنتية الانجيلية أن الكتاب المقدس هو الدستور الوحيد المعصوم للإيمان و الأعمال ، و ان لكل مؤمن الحق في تفسيره .
2) التحول الديني : ان الهوية الدينية بالنسبة لأتباعها غير موروثة و غير مرتبطة بالمكان و لكنها تنبع من الخيارات الفردية ، ترافقت هذه الرؤية مع تطور المجتمعات الحديثة المبنية على أساس الفردانية " individualisation " و هذا ما يفسر الانتشار السريع للحركة في هذه المجتمعات تحديد .
3) عقيدة نشر المسيحية ، و هو ما يسمى في التقاليدها بالالتزام التبشيري «L'activisme évangélique » بحيث يعتقد الانجيليون أن كل متحول ديني هو عون مبشر و داعية للأشخاص آخرين لاعتناق المسيحية.

- **الخمسينية pentecôtiste charismatique :**

تأخد هذه الكنيسة اسمها من الكلمة اليونانية charis التي تعني النعمة و كلمة mata و تعني المواهب، أذا charismata تعني مواهب النعمة فهي تؤكد على اظار مواهب روح القدس و التي تعرف أيضا بالمواهب الروحية الكتابية من أبرزها التكلم بالألسن و النبوة ، الشفاء la guerison prophetie glossolalie . ظهرت هذه الحركة في الولايات المتحدة الأمريكية ، و تحديدا في Kansasx في أواخر القرن التاسع عشر بدايات القرن العشرين على يد القس شارلز فوكس بارهام و طورها وليام جيمس سيموم أحد الزنوج و أحد العبيد السود بلويزيانا الأمريكية حيث أدخل عليها القيم الروحي الزجية و موسيقى الزنوج ثم شرها في لوس انجلس 1906 بين السود و البيض على حد سواء .

- **المعمدانية baptiste :**

المعمدانيون فيي الأساس كالفنيون منشقون ، يعتبرن أنفسهم ورثة حركة الاصلاح يعتقدون بمعصمية النص و يبدون و لاء كبير له، كما يعد التعميد من الطقوس المحورية عندهم فمن خلاله يتم تسجيل وافدين جدد الى لكنيسة (المهتدين الجدد) و الذي يكون اما بالتغطيس التام أو بسكب الماء على الرأس .

- **الميثوديةméthodiste :**

تعرف هذه الكنيسة بتوجهها اللاهوتي المحافظ ، فهي تولي أهمية كبرى للتنصير الفردي الذي يقوم على حرية الاختيار الناتج عن الخبرة الدينية (اللقاء مع السيد المسيح) و الذي ينطوي على تغيير جدري في حياة و لا الشخص بالرب الذي يتمحور أساسا حول القراءة الالزامية للكتاب المقدس . يسير أتباع الكنيسة الميتودية على نظام دقيق فيما يتعلق بأوقات الصلاة و القيام بالأعمال الانسانية و منه اشتق اسم الميتوديست .

جدول يعرض حالات الدراسة

المبحوث	السن	تاريخ الالتحاق بالكنيسة	المهنة	المستوى الدراسي
01	50	1983	مهندس، متقاعد	جامعي
02	67	1984	مهندس سابق	جامعي
03	34	1992	راعي في الكنيسة	جامعي
04	50	1992	راعي في الكنيسة	جامعي
05	47	1992	N/A	متوسط
06	40	1994	راعي في الكنيسة	ثانوي
07	40	**N/A**	حرفي	متوسط
08	48	N/A	ربة في البيت	N/A
09	50	1998	حرفي	متوسط
10	36	2000	صاحب مطبعة	متوسط
11	49	2005	مهندس متقاعد	جامعي
12	40	2001	تاجر	N/A
13	26	2006	أعمال خاصة	متوسط
14	33	2011	أعمال خاصة	متوسط
15	في السبعينات	N/A	N/A	ابتدائي
16	في الأربعينات	1995	راعي في الكنيسة	N/A
17	في الأربعينات	1992	مدرس	جامعي
18	في الثلاثينات	N/A	عامل بأجرة	ثانوي
19	في الأربعينات	1999	متقاعد شرطة	ثانوي
20	في الستينات	سنوات التسعينات	راعي في الكنيسة	جامعي

المادّة 45 : تخضع النزاعات بين أعضاء الجمعية، مهما كانت طبيعتها، لتطبيق القانون الأساسي، وعند الاقتضاء، للجهات القضائية الخاضعة للقانون العام.

المادّة 46 : يتعرض كل عضو أو عضو مسير في جمعية لم يتم تسجيلها أو اعتمادها، معلقة أو محلة ويستمر في النشاط باسمها، إلى عقوبة الحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى ستة (6) أشهر وغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج).

الباب الرابع
الجمعيات الدينية والجمعيات ذات الطابع الخاص

الفصل الأول
الجمعيات الدينية

المادّة 47 : مع مراعاة أحكام هذا القانون، يخضع تأسيس الجمعيات ذات الطابع الديني إلى نظام خاص.

الفصل الثاني
الجمعيات ذات الطابع الخاص

المادّة 48 : تعد جمعيات ذات طابع خاص، المؤسسات والواديات والجمعيات الطلابية والرياضية.

القسم الأول
المؤسسات

المادّة 49 : المؤسسة هيئة ذات طابع خاص تنشأ بمبادرة من شخص أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين عن طريق أيلولة أموال أو أملاك أو حقوق موجهة لترقية عمل أو نشاطات محددة بصفة خاصة. ويمكنها أيضا استلام هبات ووصايا حسب الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

المادّة 50 : يحرر العقد المنشئ للمؤسسة بموجب عقد موثق بطلب من المؤسس، تذكر فيه التسمية والموضوع والوسائل والأهداف المنشودة من هذه المؤسسة ويعين الشخص أو الأشخاص المكلفين بوضعها حيز التنفيذ.

لا يمكن أن يكون الموضوع مخالفا للنظام العام أو يمس بالقيم والثوابت الوطنية.

تكتسب المؤسسة الشخصية المعنوية بعد اكتمال شكليات الإشهار المطلوبة قانونا ولا سيما نشر مستخرج من العقد الموثق في يوميتين (2) إعلاميتين على الأقل ذات توزيع وطني.

المادّة 51 : تعتبر المؤسسة جمعية في مفهوم هذا القانون، إذا قام الأشخاص المكلفون بتسييرها بالتصريح بها لدى السلطة العمومية المختصة. وفي خلاف ذلك، فإنها تسير بموجب قواعد القانون العام وتستثنى من مجال تطبيق هذا القانون.

المادّة 52 : إذا تقدمت الهيئات المكلفة بتسيير المؤسسة بطلب التسجيل، فإن هذه الأخيرة تخضع لقواعد التصريح المنصوص عليها في هذا القانون. وتكتسب المؤسسة بعد هذه الشكليات الشخصية المعنوية بصفة جمعية.

تخضع المؤسسة في مجال ممارستها لنشاطاتها وفي علاقاتها مع السلطة العمومية المختصة إلى نفس الواجبات وتستفيد من نفس الحقوق المنصوص عليها بالنسبة للجمعيات.

المادّة 53 : يمكن أن توصف "بالمؤسسات" الجمعيات المنشأة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين من أجل هدف محدد مؤسس على صلة قائمة أو معترف بها مع شخص أو عائلة قصد ممارسة نشاطات لها علاقة بهؤلاء.

غير أن هذه المؤسسات لا يمكنها استعمال تسميات هؤلاء الأشخاص أو العائلة إلا بموجب ترخيص من أصحاب هذا الحق مكرس بعقد رسمي.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 54 : تخضع الجمعيات المنشأة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء أكانت تحت تسمية " مؤسسة " أم لا والتي تهدف إلى تخليد ذكرى حدث أو مكان مرتبط بتاريخ البلاد، أو استعمال رمز أو ثابت من ثوابت الأمة، إلى التسليم المسبق لترخيص خاص بالموضوع من طرف الإدارة المؤهلة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 55 : تخضع "المؤسسات" المنشأة تطبيقا لأحكام المادتين 51 و52 من هذا القانون لقواعد التصريح والتسجيل.

تخضع المؤسسات في مجال ممارسة نشاطاتها وعلاقاتها مع السلطة العمومية المؤهلة إلى نفس الواجبات وتستفيد من نفس الحقوق المقررة للجمعيات.

المرسوم التنفيذي رقم العدد 12- 06 ، الصادر بتاريخ 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ15يناير سنة 2012 ، المتضمن

قانون الجمعيات.

الفصل الثالث

أحكام جزائية

المادّة 10 : يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 250.000 دج إلى 500.000 دج كل من يلقي خطابا أو يعلق أو يوزع مناشير في أماكن العبادة أو يستعمل أي دعائم سمعية بصرية تتضمن تحريضا على عدم تطبيق القوانين أو قرارات السلطات العمومية أو ترمي إلى تحريض فئة من المواطنين على العصيان، دون الإخلال بعقوبات أشد إذا ما حقق التحريض أثره.

وتكون العقوبة الحبس من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج إذا كان مرتكب الجريمة أحد رجال الدين.

المادّة 11 : دون الإخلال بعقوبات أشد، يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج كل من :

1 – يحرض أو يضغط أو يستعمل وسائل إغراء لحمل مسلم على تغيير دينه أو يستعمل من أجل ذلك المؤسسات التعليمية أو التربوية أو الاستشفائية أو الاجتماعية أو الثقافية أو مؤسسات التكوين أو أي مؤسسة أخرى أو أي وسيلة مالية ما.

2 – يقوم بإنتاج أو تخزين أو توزيع وثائق مطبوعة أو أشرطة سمعية بصرية أو أي دعامة أو وسيلة أخرى بقصد زعزعة إيمان مسلم.

المادّة 12 : يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج كل من يجمع التبرعات أو يقبل الهبات دون ترخيص من السلطات المؤهلة قانونا.

3 – يؤدي خطبة داخل البنايات المعدة لممارسة الشعائر الدينية دون أن يكون معينا أو معتمدا أو مرخصا له من طرف سلطته الدينية المختصة المعتمدة في التراب الوطني وكذا من قبل السلطات الجزائرية المختصة.

المادّة 14 : يمكن الجهة القضائية المختصة أن تمنع الأجنبي الذي حكم عليه بسبب ارتكابه إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر من الإقامة في الإقليم الوطني إما نهائيا أو لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات.

يترتب على المنع من الإقامة طرد الشخص المدان بقوة القانون خارج الإقليم الوطني بعد قضائه مدة العقوبة السالبة للحرية.

المادّة 15 : يعاقب الشخص المعنوي الذي ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر :

1 – بغرامة لا يمكن أن تقل عن أربع (4) مرات الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في هذا الأمر للشخص الطبيعي الذي ارتكب نفس الجريمة،

2 – بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية :

– مصادرة الوسائل والمعدات التي استعملت في ارتكاب الجريمة،

– المنع من ممارسة الشعائر الدينية أو أي نشاط ديني داخل المحل المعني،

– حل الشخص المعنوي.

الفصل الرابع

أحكام انتقالية ونهائية

المادّة 16 : يجب على الأشخاص الذين يمارسون في إطار جماعي الشعائر الدينية لغير المسلمين أن يقوموا في ظرف ستة (6) أشهر بمطابقة وضعيتهم مع أحكام هذا الأمر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة

أمر رقم 06-03 المؤرخ في 29 محرم 1427 الموافق لـ 28 فبراير 2006، المحدد لشروط و قواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين .

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذي رقم 07 – 135 مؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007، يحدد شروط وكيفيات سير التظاهرات الدينية لغير المسلمين.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على التقرير المشترك بين وزير العدل، حافظ الأختام ووزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

– وبناء على الدستور، لاسيّما المادتان 85–4 و 125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 89–28 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1410 الموافق 31 ديسمبر سنة 1989 والمتعلق بالاجتماعات والمظاهرات العمومية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى الأمر رقم 06–02 مكرر المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 الذي يحدّد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، لاسيّما المادة 8 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06–175 المؤرّخ في 26 ربيع الثاني عام 1427 الموافق 24 مايو سنة 2006 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06–176 المؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1427 الموافق 25 مايو سنة 2006 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 8 من الأمر رقم 06–02 مكرّر المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 والمذكور أعلاه، يحدّد هذا المرسوم شروط وكيفيات سير التظاهرات الدينية لغير المسلمين.

المادّة 2 : التظاهرة الدينية في مفهوم هذا المرسوم تجمّع مؤقت لأشخاص تنظمه جمعيات ذات طابع ديني في بنايات مفتوحة لعموم الناس.

المادّة 3 : تخضع التظاهرات الدينية للتصريح المسبق للوالي.

يقدّم التصريح إلى الوالي خمسة (5) أيام على الأقل قبل التاريخ المقرّر لانعقاد التظاهرة.

يجب أن يتضمن التصريح ما يأتي :

– أسماء وألقاب وعناوين إقامة المنظمين الرئيسيين، ويكون التصريح ممضيا من قبل ثلاثة (3) أشخاص من بينهم، يتمتعون بحقوقهم المدنية،

– الهدف من التظاهرة،

– تسمية ومقر الجمعية أوالجمعيات المنظمة،

– مكان انعقاد التظاهرة،

– اليوم والتوقيت ومدة انعقادها،

– العدد المحتمل للمشاركين،

– الوسائل المقررة لضمان حسن سيرها من بدايتها إلى غاية افتراق المشاركين.

يوقّع هذه البيانات رئيس كل جمعية أو ممثلها المخوّل قانونا.

المادّة 4 : يتمّ تسليم وصل يتضمّن ما يأتي :

– أسماء وألقاب وعناوين إقامة المنظمين،

– أرقام بطاقات تعريف الأشخاص الذين قاموا بالتصريح وتاريخ ومكان تسليمها،

– الهدف من التظاهرة،

– العدد المحتمل للمشاركين،

– مكان التظاهرة وتاريخها وساعتها ومدتها .

يجب إظهار هذا الوصل من قبل المنظمين عند أي طلب له من السلطات.

المادّة 5 : يمكن الوالي، خلال 48 ساعة من إيداع التصريح، أن يطلب من المنظمين تغيير مكان التظاهرة مقترحا عليهم مكانا تتوفر فيه الضمانات اللازمة لحسن سيرها من حيث النظافة والأمن والسكينة العامة.

المادّة 6 : يمكن الوالي منع كل تظاهرة تشكل خطر على حفظ النظام العام ويشعر المنظمين بذلك.

المادّة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007.

عبد العزيز بلخادم

مراسيم تعميد عن طريق التغطيس في الماء لأحد المنظمين الجدد للكتيسة الانجيلية بولاية تيزي وزو ، نقلا عن تقرير أعدته قناة (فرانس 24) .

Communauté chrétienne de Draa Ben Khedda
Lot Touares n°39 Draa Ben Khedda.

DBK, le : 23/01/2008

A Monsieur le Wali de la wilaya de
Tizi Ouzou

Objet : Cimetiere chrétien de Draa Ben Khedda

Monsieur le Wali ;

Nous communauté chrétienne de la Daïra de Draa Ben Khedda, venons vous solliciter pour le règlement définitif de la situation du litige concernant le cimetière chrétien de Draa Ben Khedda

Monsieur le Wali ; le président le l'APC de Draa Ben Khedda veut nous léser du seul lieu ou nous pourrons enterrer nos morts, car comme vous le savez il se trouve a Draa Ben Khedda une communauté chrétienne importante.

Monsieur le Wali le président de l'APC de Draa Ben Khedda a fait compagne sur le sort du cimetière (faire du cimetière un stade de foot Ball, création d'une coopérative immobilière etc.)Ce que nous n'acceptons pas.

Monsieur le Wali le temps presse car la mort n'attend personne et il y a lieu de vous inquiéter sur notre sort

Dans l'attente veuillez agréer Monsieur le wali nos salutations les plus distinguées

P/ la communauté
Azzoug Saïd

Copie : Chef de Daïra de DBK
P APC DBK
Surete de daïra de DBK
Gendarmerie de DBK
Chronos
Imam de DBK

رسالة موجهة الى والي ولاية تيزي وزو يطالب فيها المسيحيين البروتستانت في «دراع بن خدة» بمقبرة خاصة بهم

المصدر :

بن تونس ، مخلوف زوخة ، ساجية ، التنصير في منطقة القبائل ، أسبابه و عوامله ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي ،جامعة الجزائر 02 ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2013- 2014 .

غلاف مجلة تايم الأمريكية «يونيو ٢٠٠٣»
والسؤال الرئيسى يقول: هل على المسيحيين تنصير المسلمين؟
بينما التساؤل الثانى يقول: أسراب من المبشرين قد إنطلقت فى حملة جديدة لتوصيل الإنجيل إلى بلدان إسلامية ترى هل سيحصلون على رد فعل معاد أكثر مما ينشروا العقيدة؟!

المصدر :

بن علي محمد ، الشهراني ، الجدور الاعتقادية للارهاب في الأصولية الانجيلية ، 2005 على الرابط التالي :
https://www.kutub-pdf.com/.../4832-الجذور-الاعتقادية-للإرهاب-في

الفهرس

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
الاهداء	/
مقدمة عامة	01
التمهيد	02
صياغة الاشكالية	05
فرضيات الدراسة	8
دوافع اخيار الموضوع	8
أهداف الدراسة	9
الاختيار النظري	9
اختيار المنهج و التقنيات	10
الاطار الزمان و المكاني للدراسة	12
تحديد حالات الدراسة	12
عوائق الدراسة	13
الاطار المفاهيمي للدراسة	14
الخطة المتبعة	20
الفصل الأول : صناعة الأقليات الدينية و مسألة توظيفها	
التمهيد	23
1. الأقلية من منظور سوسيولوجي.	24
1.1.صعوبة ضبط مفهوم الأقلية.	24
1.2.الأقليات الدينية : سياقات و مسارات تشكلها في المجتمعات الحديثة .	29
1.3.مناقشة مفهوم أهل الذمة.	37
2.الأقليات بين الطرح الديني و السياسي.	42
2. 4.الدول الوطنية و معالجة مسألة الأقليات.	42
2.5.الاستقطاب السياسي للأقليات الدينية.	49
الخلاصة	57

الفصل الثاني : الرهانات السياسية لفتح السوق الدينية في الجزائر	
التمهيد	59
1. الحدود بين الدين و السياسة.	60
6.1.الدين و المشهد السياسي الدولي .	60
7.1. الأصولية البروتستنتينية و السياسة الدولية	67
8.1.المشترك الديني و المشروع السياسي في الجزائر.	72
2.تشكل الجماعات الدينية الجديدة بين السوق الدينية و السياسية.	79
9.2. نحو براديغما جديدة لتفسير الانتماءات الدينية.	79
10.2. الأمن الديني في صلب النقاش السياسي.	88
11.2. سوق دينية أم استراتيجية صناعة أقليات وطنية ؟؟	95
الخلاصة	100
الفصل الثالث : الاقتراب من حالة الدراسة	
التمهيد	102
1.البروتستانت الجزائريين : سياقات التشكل و رهانات التواجد.	103
12.1. ظروف تواجد لكنيسة البروستنتينية بالجزائر.	103
13.1التبشير الديني و مخاوف الانتشار.	108
14.1. من يحصي البروتستانت الجزائريين ؟	115
2. الاقتراب من الجماعة البروتستنتينية بمصطلحات السوق .	119
15.2.الكنيسة البروستنتينية و الاستثمار في «المكون الهوياتي ».	119
16.2.التكاليف الاجتماعية للانتماء للطائف البروتستنتينية.	122
الخلاصة	130
الفصل الرابع : البروتستانت الجزائريين : مشروع أقلية دينية وطنية فاعلة ؟؟	
تمهيد	132
1.تشكل الجماعات الدينية الجديدة و طرح مسألة المواطنة بالجزائر .	133
17.1.الهويات المذهبية الجديدة و جدل المواطنة.	133
18.1.البروتستانت الجزائريين و خيار الظهور في الفضاء العام.	137

19.1. البروتستانت الجزائرين أمام ضرورة تسقيف مطالب الاعتراف.	142
2.البروتستانت الجزائرين : بين الواقع و الاستشراف.	148
20.2 .الوضعية الحالية للبروتستانت بالجزائر .	148
21.2. من الطائفة الى الطائفية السياسية : مناقشة احتمالات الانتقال .	152
22.2. استشراف مستقبل الطائفة البروتستنتينية بالجزائر .	160
الخلاصة	165
خاتمة	166
قائمة المراجع	/
الملاحق	
الفهرس	